الفصل بين المتلازمين
من الجملة الفعلية في القرآن الكريم

إعداد

د. منال فوزي عبد القادر عمر

قسم اللغويات- كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

– جامعة الأزهر- بورسعيد

الفصل بين المتلازمين من الجملة الفعلية في القرآن الكريم

منال فوزي عبد القادر عمر

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، بورسعيد. جمهورية مصر العربية .

البريد الإلكتروني: Manalomar173@azhar.edu.eg

الملخص :

هذا بحث عن الفصل بين المتلازمين من الجملة الفعلية في القرآن الكريم، وقد وقع الفصل بين الفعل ومرفوعه والمشبه بالفعل في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، وكان له أثر لفظي ومعنوي، وجاء البحث في شقين، أحدهما نظري درست فيه مفهوم التلازم، والفصل، والعلاقة بينهما، والعلاقة بين الفصل وبين الاعتراض، والفرق بين الفصل وبين التضام، ومنهج العلماء في دراسته، ثم الجانب التطبيقي حيث استقصيت مواضع الفصل بين الفعل والمشبه به وبين مرفوعه في القرآن الكريم، ودراستها وبينت أثر الفصل فيها، وقد خرجت بعدة نتائج منها: أن الفصل بين المتلازمين في القرآن الكريم أوسع من أن يجمعه بحث واحد، بل يلزمه عدة بحوث لاستقصائه وبيان مواضعه ودراسة الأثر اللفظي والمعنوي للفصل فيه، وأن علماء العربية لم يفردوا بابا خاصا في مؤلفاتهم أو مؤلفًا خاصا لدراسة الفصل من حيث وضع حد له، ووضع ضوابطه وموانعه وآثاره في التركيب، فجاء منثورا في كتبهم في حاجة للجمع والاستقصاء والدراسة، وأن الفصل بالتقديم والتأخير كان له الحظ الأوفر في مواضع الفصل لما له من أثر بلاغي في التركيب، وأن الفصل بالجار والمجرور له نصيب كبير في مواضع الفصل، أما الفصل بالاعتراض فلم يأت إلا في مواضع قليلة وقد اختلف فيها العلماء منهم من أثبته ومنهم من لم يثبته، ويوصي البحث بعمل دراسة تشمل مواضع الفصل في كتب علماء اللغة العربية من حيث جوازه أو امتناعه، وضبطه وحدوده وشروطه، وأدواته، واستقصاء وجمع مواضعه فصيح الشعر، وفي باقي مواضعه في القرآن الكريم، هذا وبالله التوفيق.

الكلمات المفتاحية: التلازم ، الفصل ، المتلازمين، الاعتراض، التضام، التقديم، التأخير.

Separation of Collocational Pairs of Verbal Sentence in the Holy Quran

MANAL FAWZY ABDELKADER

Department of Linguistics ،Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Port Said – Azhar University Arab Republic of Egypt.

Email: Manalomar١٧٣@azhar.edu.eg

Abstract:

This study deals with separation of collocational pairs of verbal sentence in the Holy Quran. Separation of verbs from object or verb alike can be found at several instances in the Holy Quran, with a notable verbal and emotional impact. The study includes two parts; one theoretical part which examines the concept of collocation, separation and relation between them, and the relation between separation and objection, the difference between separation and accretion, and how scholars approached that matter. The second part is an applicable one, where instances of verb or verb alike separation from object in the Holy Quran were examined, demonstrating the impact of separation on such instances.

A number of results were subsequently concluded: separation of collocational pairs in the Holy Quran is too wide to be comprehensively covered in one study, it rather needs many researches for examination of separation, identifying its instances, studying the relevant verbal and emotional impact. It was further concluded that Arabic language scholars had not devoted a particular chapter of their works or an entirely devoted work for separation of collocational pairs and its rules, requirements, impediments and impacts on structure. It had been rather mentioned in several works which makes compilation of those excerpts a must for examination and study. Separation by ahead placement and backward was the most prominent form of separation, thanks to its rhetorical impact on structure. Moreover, prepositional phrase in separation instances had the lion share in separation instances, while separation by objection was found at few instances and it was further disputable by scholars to have it approved or not.

The research recommends conducting a study that covers separation of collocational pairs in Arabic language, including its rules, requirements, impediments and impacts and tools, as well as compiling its instances in poetry and the other instances

Key Words:Collocation– Separation – Collocational Pairs – Objection – Accretion – Ahead Placement – Backward Placement

المقدمة

الحمد لله الكريم المنان، الرحيم الرحمن، خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ... فإن أعظم الدراسات وأعلاها شأنًا هي ما اتصل بالقرآن الكريم؛ ونال شرف خدمته، ويكفيه هذا شرف، وقد حفزتني فكرة الفصل بين المتلازمين لعمل بحث فيها، خاصة وأنني لم أعثر على مؤلف لعلمائنا قد اختص بدراسة هذه الفكرة دراسة شاملة، وما لها من آثار معنوية، ولفظية على التركيب، كما أنه لم يخصص أحدهم بابًا أو أبوابا مستقلة في كتبهم عالجوا فيها الفصل بين المتلازمين- على اختلاف أنواع الفصل- وبيان أبعاده، اللهم إلا بعض الأبواب التي وضعها متفرقة بعض العلماء، ومن ذلك ما كتبه ابن السراج[١] ومن بعده السيرافي[٢] وابن فارس[٣] والجرجاني[٤] عن التقديم والتأخير، فقد أفرد كلٌّ منهم له بابا في كتابه،وهو من أنواع الفصل، وما كتبه ابن جني تحت عنوان (الفروق والفصول)[٥] تحدث فيها عن مواضع الفصل، وحكمه، كما أنه لم يُخَصَّص كتاب يشمل ويجمع مواضع الفصل في القرآن، إلا ما ذكر منثورا في كتب النحويين والمفسرين، لكن لم تكن هذه الدراسات التي قام بها بعض العلماء الأجلاء شاملة وحاوية لما تفرق في هذا الموضوع المهم؛ لذلك أردت جمع ما تفرق في موضع واحد من مواضع الفصل بين المتلازمين، وهو الفصل بينهما في الجملة الفعلية- الفعل ومرفوعه- وأجمع هذا الموضوع بين دفتي بحث واحد، ورأيت أنه من الأولى أن أجمع ما تعلق به في القرآن الكريم حتى يستمد الموضوع شرفه منه، وليس أولى من كتاب الله لأدرس مواضع الفصل فيه، والمتلازمان في اللغة العربية أشياء عدة، فهي إما متلازمان مسندان لبعضهما البعض، وإما متلازمان غير مسندين، فالأول، هما: الفعل والفاعل، والفعل ونائب الفاعل، والمشبه بالفعل ومرفوعه، والمبتدأ والخبر، وما أصله كذلك، ويشمل اسم (كان) و(إن) وخبريهما، ومفعولي (ظن وأخواتها)، والثاني: المضاف وما أضيف إليه، والصفة وموصوفها، والموصول وصلته، والعاطف والمعطوف، والجار والمجرور، والأداة وما دخلت عليه، ومنها: (يا) النداء والمنادي، وأداة التعجب وفعل التعجب، وأدوات الشرط وفعله، ونظرًا لكثرة أنواع المتلازمين، فقد خصصت البحث لدراسة الفصل بين المتلازمين في الجملة الفعلية، وهذا بطبيعة الحال يقتصر على الفعل ومرفوعه، سواء أكان فاعلا أو نائبًا عنه، كما أن هذا النوع من المتلازمين هو أكثرها وقوعًا في القرآن الكريم، وبالتالي فهو من أكثرها فصلا بين بعضهما البعض على اختلاف أنواع الفصل

---

(١) باب التقديم والتأخير في الأصول في النحو لابن السراج (٢/ ٢٢٢).
(٢) باب التقديم والتأخير في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٢٣٩).
(٣) باب التقديم والتأخير في الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص١٨٩).
(٤) التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز للجرجاني (١/ ١٠٦).
(٥) الخصائص (٢/ ٣٩٠).

بينهما، كما أنني لم أفصل بين الفعل المبني للفاعل، وبين الفعل المبني للمفعول؛ وذلك لوجود مواضع كثيرة وردت بقراءتين إحداهما بالبناء للفاعل والأخرى بالبناء للمفعول، والفصل بينهما يدعو إلى تشتت الموضع وتكرير الآية؛ لذا جعلتهما في موضع واحد، والفصل بين الفعل ومرفوعه في القرآن الكريم جاء بعدة وسائل، هي: الفصل بالتقديم والتأخير، والفصل بالظرف والجار والمجرور، والفصل بالحرف الزائد، والفصل بالاعتراض، كما أنه قد فُصِل بين الفعل ومرفوعه، بأكثر من فاصل، كان أكثرها اجتماعًا التقديم والتأخير مع الجار والمجرور، وجاء ذلك في مواضع كثيرة في القرآن لذا أفردت لها مبحثًا خاصًا، وهذه الأربعة طرق هي ما فُصِل بها بين الفعل وشبهه والفاعل.

وقد قمت بحصر مواضع الفصل، معتمدة في ذلك على كتب التفسير وأعاريب القرآن، وخصصت الفصل الثاني لدراسة مواضعها، ورتبتها في مباحث حسب كثرة ورودها في القرآن الكريم؛ لذا فقد تطلب دراسة هذا الموضوع أن تكون الخطة في فصلين وتحتهما مباحث، وأحيانا كان الموضوع يتطلب عمل مطالب نظرًا لتفرعه فقمت بعمل مطالب للمبحث، وعليه جاءت الخطة كما يأتي:

الفصل الأول: التلازم، والفصل، مفاهيم، وآثار، وعلاقات، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم التلازم، وأهميته، وأثر القاعدة في المحافظة عليه.

المبحث الثاني: مفهوم الفصل، وعلاقته بالاعتراض.

المبحث الثالث: الفعل ومرفوعه وآثار الفصل بينهما.

وفيه مطلبان، هما:

الأول: الفعل ومرفوعه والعلاقة بينهما.

الآخر: أثر الفصل بين الفعل ومرفوعه.

الفصل الثاني: الفصل بين الفعل وملازمه في القرآن الكريم، وفيهمباحث هي:

المبحث الأول: الفصل بالتقديم والتأخير.

المبحث الثاني: الفصل بالجار والمجرور والظرف.

المبحث الثالث: الفصل بفاصلين أو أكثر، **وفيه مطلبان، هما:**

- **الأول**: الفصل بأكثر من فاصل أحدها تقديم المفعول.
- **الثاني**: الفصل بأكثر من فاصل أحدها الجار والمجرور.

المبحث الرابع: الفصل بالزيادة أو بـ (إلا)أو بالاعتراض.

والله الموفق والمستعان.

الفصل الأول

التلازم، والفصل، مفاهيم، وآثار، وعلاقات

قبل عرض مفهوم الفصل، رأيت أن أبدأ بتحديد مفهوم التلازم، وملامحه في النحو العربي؛ إذ التلازم هو الأصل والفصل فرع عليه، كما أن التلازم واسع يلتبس أحيانًا بالتضام- الذي يُعَد التلازم جزءًا منه- ولكون التلازم مُمَهِّدًا للفصل بين الأزواج المتلازمة.

وحين وضع النحويون للجملة النحوية نمطًا جعلوا للمفردات في داخل الجملة درجات متفاوتة من الارتباط وجعلوا أقوى الروابط، رابطة التلازم، ثم جعلوا لمفردات الجملة ميزة انتمائها إلى الجملة، وجعلوا كل ما لا ينتمي إلى الجملة أجنبيًّا عنها وكرهوا الفصل بين المتلازمين، وإن لم يكرهوا الفصل بينهما بالجملة المعترضة لما لها من استقلال في الفهم يحول دون نسبتها إلى مجرى الكلام، فالقضية هي قضية الحفاظ على قرينة التضام، أن يحيط بالكلام لبس بسبب الترخيص في تطبيقها، ومما يوصف بلفظ المتلازمين الأداة ومدخولها، والمضاف والمضاف إليه، والمتبوع وتابعه وما أشبه ذلك.(١)

والتلازم نابع عن الفلسفة التي على أساسها وزِّعت الكلمات داخل الجملة، ويتحدد بالمصاحبة الناشئة بين المفردات في أثناء تركيبها، أو التزام كلمة بموقع أو رتبة مخصوصة، بحيث يلزم من وجودها وجود نمط تركيبي خاص يحدده نظام تأليف الجملة، فيعد التلازم جزءًا من النظام الذي ينظم طريقة ترتيب الكلمات وتصميم بناء الجملة وفق القواعد، وبمعنى آخر يُعنى بالنظر في الاختيار أو الإجبار في وضعية اللفظة، واحتفاظها بموقعها، أو رتبتها قياسًا بغيرها من عناصر بناء الجملة.(٢)

وبما أن النحو العربي في حقيقته يتكون من أجزاء متلازمة حددتها القاعدة المعيارية، وحافظت عليها بهدف ضبط اللغة وتسهيل تعلمها، وتقليل فروعها، وخاصة عند البصريين، كان لابد من توضيح المقصود بالتلازم، لغة واصطلاحًا، وعرض بعض الآراء بخصوصه قديمًا وحديثًا، مع تدعيم ذلك بأمثلة يبدو فيها التلازم جليًّا.

---

(١) ينظر: ظاهرة البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني د. تمام حسان (ص: ١٧٦) الناشر: عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .

(٢) ينظر: ظاهرة التلازم التركيبي دراسة في منهجية التفكير النحوي (ص: ١١٣ من المجلة، و ص: ٣ من البحث) د. جودة مبروك محمد، بحث منشور في مجلة التجديد، المجلد (١٥)، العدد (٣٠) ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.

المبحث الأول

مفهوم التلازم، وأهميته، وأثر القاعدة في المحافظة عليه

التلازم من لَزِمَ يَلْزَمُ، وهو الفعل، كـ (سَمِعَ)، والفاعل لازمٌ والمفعول به ملزومٌ، لـزِمَ الشـيءَ يَلْزَمُـه لَزْمـاً ولُزومـاً ولِزامـاً ولِزامَـةً ولُزْمَـةً ولُزْمانـاً، بضـمهما، ولازَمَـه مُلازَمَةً ولِزاماً والتَزَمَه وألْزَمَه إياهُ فالْتَزَمه، وهو لُزَمَةٌ، كهُمَزَةٍ، أي: إذا لَزِمَ شيئاً لا يُفارِقه[١]، والتزم الشيء: اعتنقه ولم يفارقه، والأمر: لزمه ولم يدعه[٢]، ولَزِم فلانًا الشيءُ: وجب عليه. ويقولون: لَزِمَهُ الدَّين، ولَزِمَهُ الطلاقُ. ولَزِمَ المريضُ السرير إذا لم يفارقه. ولازم فلانٌ فلانًا إذا تعلق به[٣].

المعنى المحوري لـ (لزم) ضبط وشدّ شيء إلي شيء شدّا لا يمَكِّن من المفارقة أو الإفلات: كالشيء في المِلْزَمة. ومنه "لَزِمَ غريَمه (كسَمِع): لا يفارقه (لَصِقَ به)، ومنه ﴿**وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ**﴾[٤]، ﴿**وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى**﴾[٥]، جعلهم يُمسكونها في قلوبهم لا يُفلِتونها، ﴿**وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا**﴾[٦]، اللِزام: الملازمة، أي لكان العذاب لازمًا لهم، ومعنى الفصل المعجمي (لز): لصوق الشيء بالشيء وشدّ الشيء إلى الشيء[٧]، ويقال لز به الشيء لصق به والشيء بالشيء ألزمه إياه ويقال: لز بفلان لزمه وقرنه به[٨].

والتلازم مصدر من الفعل تلازَمَ ولا يختلف معناه عن اللزوم والملازمة وهي بمعنى امتناع انفكاك الشيء عن الشيء واللزوم[٩].

أما التلازم اصطلاحا فقد وجد في كتب النحويين بلفظه دون مفهومه، وقد أوضحه الجرجاني بالمعنى الاصطلاحي الفلسفي؛ إذ يقول: " واصطلاحًا كون الحكم مقتضيا للآخر على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضروريا كالدخان للنار في النهار والنار للدخان في الليل .... والملازمة المطلقة هي كون الشيء مقتضيا للآخر والشيء الأول هو المسمى بالملزوم والثاني هو المسمى باللازم كوجود النهار لطلوع الشمس فإن طلوع الشمس ملزوم ووجود النهار لازم"[١٠].

وعلى الرغم من أن تعريف الجرجاني يميل إلى الفلسفة أكثر منه إلى اللغة

---

(١) ينظر: القاموس المحيط (ص: ١١٥٨) (فصل اللام)، لسان العرب (١٢/ ٥٤١) (لزم)، المحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٥٨) (ل ز م).
(٢) ينظر: معجم متن اللغة (٥/ ١٧٣) (لزمه).
(٣) ينظر: العامي الفصيح من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢٣/ ٥) (لَزِمَ).
(٤) الإسراء: من الآية ١٣.
(٥) الفتح: من الآية ٢٦.
(٦) طه: من الآية ١٢٩.
(٧) ينظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل (٤/ ١٩٧٣) (لزم).
(٨) ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٨٢٣) (لزه).
(٩) ينظر: التعريفات (ص: ٢٩٤).
(١٠) التعريفات (ص: ٢٩٥).

والنحو إلا أنه يمكن أن ينطبق على النحو لوجود عناصر متلازمة فيه[١].

أما حديثًا فقد برز مفهوم التلازم كمصلح نحوي عند بعض العلماء والدارسين، منهم:

د. أحمد خليل عمايرة الذي يقول: " نقصد بالتلازم اتحاد كلمتين أو أكثر اتحادًا وظيفيًّا حتى لَتُعَدُّ كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي، فتؤدي معنىً واحدًا تقسيمه يبعده عما أراده له المتكلم، فيكون الاتحاد بين الكلمتين بعلاقة نحوية معينة، ثم ترتبطان ببؤرة الجملة (الفعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الإسمية، التوليدية أو التحويلية)." [٢]

د. يحي عبابنة حيث ذكر في صلب حديثه عن مصطلح نائب الفاعل من المصلحات النحوية بأن النحويين أوجبوا وجود التلازم بين بعض الأنماط اللغوية، ثم عرفه في حاشيته بأنه: " هو إذا وجِد الأول لابد من وجود الثاني، فإذا وجِد الفاعل لابد من وجود الفعل، وكذلك العكس." [٣]

د. جودة مبروك محمد حيث قال: " التلازم هو صدى حاجة المفردة إلى لفظة أخرى، فيكون لهما معًا خصوصية تركيبية." [٤]

ولا يكاد يوجد فارق بين المعنى اللغوي للتلازم ومشتقاته والمعنى الاصطلاحي؛ إذ إن معناه الاصطلاحي مشتق من معناه اللغوي، فملازمة الشيء وعدم مفارقته تلتقي مع المعنى الاصطلاحي الذي يتلخص في التلازم بين عنصرين يحتاجان لبعضهما ولا يمكن مفارقتهما، أو وجود أحدهما دون الآخر، وكأنهما كالكلمة الواحدة، أو كالشيئين المتلازمين اللذين لا ينفكان عن بعضهما[٥].

ثم إن هذه التعريفات السابقة أوضحت معنى التلازم، لكنها لم تتعرض لمكان المتلازمين من بعضهما، وإذا كان تلازمهما في الوجود معا يستلزم تلاصقهما في الموضع والمكان أو لا يستلزم، وهذا ما أوضحه الأستاذ: محمد عيد، في تعريفه للتلازم حينما تحدث عن مواضع زيادة (كان)، وأنها تزاد بين الشيئين المتلازمين: "على أنه ينبغي أن يفهم أن المقصود "بالتلازم" هو وجود الصلات النحوية بين الشيئين المتلازمين، مما لا يترتب عليه بالضرورة وجودهما متواليين في الكلام، فالفعل والفاعل مثلا متلازمان بهذا الاعتبار، وإن لم يكن من اللازم مجيئهما متواليين،

---

(١) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٢٣) رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة من جامعة مؤتة، إعداد: محمد عطا أبو فنّون، إشراف أ. د. عبد القادر مرعي عام: ٢٠٠٩.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها (ص/ ١٩٠، ١٩١) د. خليل أحمد عمايرة.

(٣) تطور المصطلح النحوي بين سيبويه والزمخشري (ص/ ٨٥).

(٤) ظاهرة التلازم التركيبي دراسة في منهجية التركيب النحوي د جودة مبروك محمد (ص: ١١٣ من المجلة) و(ص: ٣ من البحث) بحث منشور في مجلة التجديد- المجلد الخامس عشر- العدد الثلاثون ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

(٥) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص: ٢٤) رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) من جامعة مؤتة، إعداد: محمد عطا أبو فنّون، إشراف أ. د. عبد القادر مرعي عام: ٢٠٠٩.

تقول مثلا: يستفيد العاقل من الأحداث، أو: يستفيد من الأحداث العاقل"[١].

أما التضام فلم يرد في كتب النحويين قديمًا، وورد عند بعض العلماء حديثًا[٢]، منهم:

الأستاذ تمام حسان، الذي عرفه بأنه: " هو تطلُّب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى"[٣].

وقد عرفه د. محمد حماسة، بأنه هو: " كل لفظين أو بابين أو لفظ وتركيب أو لفظ ومحل إعراب بينهما اقتضاء ضروري (افتقاري) أو غير ضروري (اعتباري)[٤] ... مع أن التضام في مفهومنا قد يقصد به مع ما سبق وضع بعض أجزاء الجملة من مضامة أحدها لآخر، لأداء معنى لا يحدث منهما غير متضامين."[٥]

أما د. إبراهيم الخلفات فقد جعل التضام بمعنى التلازم؛ إذ يقول: " الجملة العربية كلماتها مترابطة متراصة، ذات أصول معينة، مثل: الذكر، والوصل، والوظيفة، فالأصل في هذه الكلمات أن تكون مذكورة، وأن تكون متصلة مع بعضها، إذا كان بينها تلازم، كالتلازم الي بين الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، أو الصفة والموصوف، أو الحال وصاحبها..." [٦]

أما د. جودة مبروك محمد فقد عرَّفه بأنه" تصاحب بين كلمتين، ليس بإمكاننا استبدال كلمة بأخرى منهما، وعدم قبول إضافة شيء آخر إلى الكلمات المرتبطة." [٧]

قلت: لا يخفى وجه التلاقي بين تعريف أ. تمام حسان، ود. محمد حماسة، و د. جودة مبروك، فقد اتفقت تعريفاتهم على أن التضام يكون بين كلمتين على وجه اللزوم والوجوب، وأن التضام يشمل التلازم، على عكس تعريف د. إبراهيم الخلفات الذي عدَّ

---

(١)النحو المصفى (ص٢٥٤)أ. محمد عيد، الناشر: مكتبة الشباب، الطبعة: الأولى ١٩٧١ م.

(٢) ينظر: الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة(ص: ٥١) د. إبراهيم صالح الخلفات الطبعة لأولى: ٢٠٠٢م، الضرورة الشعرية (ص: ٣٣٦) د. محمد حماسة عبد الطيف، اللغة العربية معناها ومبناها (ص: ٩٤)، الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص: ٢٤).

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها (ص: ٩٤).

(٤) الافتقار إما " أن يكون للفظ بحسب أصل الوضع، وعندئذ يسمى متأصلا، وإما أن يكون للباب بحسب التركيب فيسمى غير متأصل، فالافتقار المتأصل، هو افتقار العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل، مثال ذلك افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف ..... وغير المتأصل كافتقار المضاف إلى مضاف إليه، والحال إلى حدث تلابسه، وفعل التعجب إلى تمييز والمبتدأ إلى خبر، وإنما سمي غير متأصل لأن الافتقار هنا غير منسوب إلى الكلمة، فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار" البيان في روائع القرآن د. تمام حسان (ص: ١٥٤).

(٥) الضرورة الشعرية (ص: ٢٣٣).

(٦) الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة(ص: ٥١) د. إبراهيم صالح الخلفات الطبعة لأولى: ٢٠٠٢م، وينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٢٥).

(٧) ظاهرة التلازم التركيبي دراسة في منهجية التفكير النحوي (ص/ ١١٦ من المجلة، و ص/ ٦ من البحث).

التضام هو التلازم.

ومن صور التضام أو استدعاء الكلمة لأخرى، " ياء النداء فهي كلمة مستقلة وليست جزء كلمة، والعلاقة بينها وبين المنادى علاقة التضامّ لا علاقة الإلصاق، والمضاف إليه كلمة غير المضاف، ولكن العلاقة بين الكلمتين أنَّ إحداهما تستدعي الأخرى ولا تقف بدونها، ويكفي أن نتذكّر هنا أن بعض الأسماء المبهمة مفتقرة إلى الإضافة، وأن بعض الظروف تتطلّب ضمائر معينة؛ كحيث وإذ وإذا ومذ ومنذ ولما وأيان وأين ومتى وأنى، وكذلك تتطلب واو القسم مقسمًا به، وحرف الجر مجرورًا، وحرف العطف معطوفًا، وهلم جرا، وللأسماء حالات من التضامّ لا يشاركها فيها غيرها إلّا على التوسع، فمن ذلك مجيئها بعد أداة النداء، فإذا جاءت صفة بعدها فإن النحاة يجعلونها على حذف موصوف، وإذا جاء ضمير المخاطب ضمَّنوه معنى يا مخاطب، وإذا جاء ضمير الإشارة كان عندهم مضمنًا معنى يا مشارًا إليه وهذا هو معنى التوسع المذكور، كذلك الأمر مع واو القسم والإضافة المحضة حيث يكون الاسم في مكان المضاف وهو مكان لا يحل فيه الضمير أبدًا، ولا تحل فيه الصفة إلّا على معنى الإضافة اللفظية." [١]

وقد يلتقي مفهوم التلازم بمفهوم التضام، وإن كان الأخير أعم منه، يقول أ. تمام حسان: " يمكن فهم التضام على وجهين نلخصهما فيما يأتي: الوجه الأول: أن التضام هو الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منهما عن الأخرى تقديمًا وتأخيرًا وفصلًا وصلًا وهلم جرا، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاح (التوارد) وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية ..... الوجه الثاني: أن المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرًا آخر فيسمى التضام هنا (التلازم) ..... وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف." [٢].

والناظر في مفهوم التضام يرى أنه يشمل جوانب عدَّة، ومصطلحات متنوعة، ويأتي التلازم جزءًا منه، ومن خلال تعريف أ. تمام حسان للتلازم نلاحظ إمكانية إطلاق مصطلح التضام عليه؛ لقوله: "فيسمى التضام هنا (التلازم)" لكن مصطلح التلازم أكثر تحديدًا لما تعنيه الدراسة هنا؛ إذ التضام يشمل التلازم وغيره، حتى وإن قُصِد بالتضام التلازم، يظل مصطلح التلازم أدق وأوضح في معالمه من مصطلح التضام الذي يحمل عدة معان[٣].

وقد عبَّر عن هذا د. محمد حماسة، حيث يقول: " ومدلول التضام بذلك أعم من لفظ (التلازم) الذي يتداول في كتب النحو بهذا الفهم، ولذلك آثرنا التعبير بالتضام؛ لأن لفظ التلازم يفهم منه نوع واحد من التضام وهو التضام الافتقاري." [٤]

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (ص: ٩٤).
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها (ص: ٢١٦، ٢١٧).
(٣) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٨٣)، وينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٥٦).
(٤) الضرورة الشعرية (ص: ٢٣٣).

كما ظهر هذا المفهوم لدى الأستاذ تمام حسان عندما ذكر أن التضام يشمل أنواعًا عدَّة، فيقول:

"إنَّ ما يقصد بلفظ التضام..... إما أن يكون لزوم لفظ، وهو (التلازم) أو مناسبته له بحيث لا يمتنع أن يصاحبه، وهو (التوارد) أو تنافره معه بحيث لا يردان معًا متواليين في تركيب واحد، وهو (التنافي)، وقلنا أيضا إن التلازم قد يكون افتقارًا، أو اختصاصًا، وأن الافتقار قد يكون بأصل الوضع، وقد يكون بنمط التركيب، والأول يسمى المتأصل، ويسمى الثاني غير المتأصل." (١)

والتلازم المقصود هنا هو التلازم الافتقاري، والذي يعني أن وجود أول المتلازمين يفرض وجود الثاني، والعكس صحيح، ومع وجود المتلازمين في الكلام فإنه يؤدي معنى لا يؤديه أحدهما إذا وجد مستقلا.

وقد عُرِف التلازم بين مجموعة من الأزواج تتحد اتحادًا وظيفيا لتؤدي معنى نحويا، لا تقوى المفردة النحوية على أدائه منفصلة عن قرينتها، فتصبح المفردتان كالشيء الواحد، فلا تذكر إحداهما إلا وتطلب الأخرى، وقد وجد التلازم بمعناه، وليس بمفهومه الاصطلاحي، في سياقات متعددة في كتب النحويين على أساس أزواج نحوية بينها ترابط واتصال، كل زوجين الأصل فيهما الترابط والتلازم، فهما كالكلمة الواحدة ويؤديان معًا معنى واحد ووجود أحدهما يوجب وجود الآخر. (٢)

وسأورد أمثلة على وجود التلازم في سياقات نحوية متعددة، منها:

(حبذا) تتكون من كلمتين مرتبطتين ببعضهما، إحداهما فعل وهي (حب)، والأخرى اسم إشارة وهي(ذا) وقد ركبتا معا وصارتا كالكلمة الواحدة، وظهر معنى التلازم دون لفظه أو اصطلاحه في نصي السيرافي، وابن بابشاذ في شرحهما على الكتاب، حيث يقول الأول: "وبني معه وجعلا جميعا بمنزلة شيء واحد يقع موقع اسم مبتدإ في الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر بلفظ واحد في معنى المدح والحمد." (٣)

أما ابن بابشاذ فقد أوضح أثر هذا التركيب حيث يقول: " وأما حبذا فإنها مجراة مجرى (نعم) في احتياجها إلى اسمين، فاعل ومقصود، ففاعلها (ذا) الذي هو اسم الإشارة، وقد جعل مع (حبَّ) كالشيء الواحد، ولما جعلا كالشيء الواحد غلب بعض أصحابنا عليهما معنى الإسمية، لأنه لما اجتمع فعل واسم وقد صيرا كالكلمة الواحدة وكان الاسم أقوى من الفعل غلب حكم الإسمية"(٤).

وقد ظهر هنا معنى التلازم دون لفظه أو اصطلاحه.

الفعل والفاعل: عدهما النحويون كالكلمة الواحدة؛ نظرً لعدم جواز الفصل بينهما، ووجوب التلازم فيهما، وقد ظهر لفظ التلازم في قول ابن هشام: "الفعل

---

(١) البيان في روائع القرآن (ص: ٢٤٥).
(٢) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص: ٢٦).
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٢).
(٤) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٨٣).

والفاعل كالكلمة الواحدة لتلازمهما"[١]، وظهر أثر هذا التلازم حينما بيَّن ابن الخشاب علة بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة فقال: " قد سكن لاتصال هذه النون به هرباً من توالي الحركات في كلمة واحدة، إذا كانت النون ضمير فاعل، وهو كالجزء من الفعل، فاشتدّ اتصاله به، فكان معها كالكلمة الواحدة، وكلمة واحدة لا تتوالى فيها أربع حركات، ولا بد أن يتخللها ساكن حاجز لفظاً أو تقديراً"[٢]، ودلل ابن عقيل على أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة بأكثر من دليل فقال: " الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل لأنه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت وإنما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة"[٣].

جملتا الشرط وجوابه: وهما تتركبان من أداة شرط، وفعلين أولهما فعل الشرط، وثانيهما جوابه، وأداة الشرط جعلت إحداهما مترتبة على الأخرى وبذلك حصل التلازم بينهما، ولا يتم الكلام بواحدة منهما دون الأخرى، لذا قال ابن السراج: " وذلك قولك: إن تأتني آتك وإن تقم أقم فقولك: إن تأتني شرط وآتك جوابه ولا بد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر ألا ترى أنك لو قلت: (زيد) لم يكن كلاما يقال فيه صدق ولا كذب فإذا قلت: منطلق تم الكلام فكذلك إذا قلت: إن تأتني لم يكن كلاما حتى تقول: آتك وما أشبهه."[٤]

وقد أوضح ابن هشام علة قول مَن قال بأن الشرط والجواب هما معا الخبر، فقال: " وهم لم يذهبوا هذا المذهب إلا لأن الشرط وحده لا يتم المعنى فشدوا إليه جوابه وجعلوا الجميع خبرا مع أن كلا من الشرط والجواب جملة مستقلة قائمة بنفسها ولولا أداة الشرط لما ترتبت إحداهما على الأخرى ولما كانتا متلازمتين وهما متلازمتان معنى وليس ما يمنع أن يكون لكل منهما محل من الإعراب وتلازمهما كتلازم المبتدأ والخبر وكتلازم الاسم الموصول وصلته وهو تلازم معنوي لا يقتضي التلازم في الإعراب ودخول أداة الشرط لا يفك العلاقة الإسنادية بين المركبين في الجملة الواحدة وإنما يجعل بين الجملتين أو الوحدتين علاقة تلازم معنوي أي أن أداة الشرط تدخل لتدل على أن معنى الجواب وهو معنى مستقل أصلا بنفسه لا يتحقق إلا إذا تحقق معنى آخر مستقل بنفسه أيضا في الأصل وهو معنى الشرط"[٥].

وفي هذا النص يظهر لفظ التلازم بمعناه أيضًا.

ولا سيما: وهما كلمتان تركبتا وأعطيتا معنى الأفضلية يقول الزبيدي: " (لا) و(سيما) تركبا وصارا كالكلمة الواحدة، وتساق لترجيح ما بعدها على ما قبلها، فيكون

---

(١) رسالة المباحث المرضية المتعلقة ب(من) الشرطية (ص: ٣٧).
(٢) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٣٨).
(٣) شرح ابن عقيل (٢/ ٩٦)، وينظر: تعليق الفرائد (٤/ ٢٦٩)، شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٤).
(٤) الأصول في النحو (٢/ ١٥٨).
(٥) رسالة المباحث المرضية المتعلقة ب(من) الشرطية (ص: ٥٦).

كالمخرج عن مساواته إلى التفضيل، فقولهم: تستحب الصدقة في شهر رمضان ولا سيما في العشر الأواخر، معناه: واستحبابها في العشرة الأواخر آكد وأفضل فهو مفضل على ما قبله." (١)

قلت: كلمة النحويين التي تتكرر كثيرا في كتبهم، وهي (كالكلمة الواحدة) هي تعبير ضمني عن التلازم، كما أن هذا التعبير وغيره مما يدل على التلازم ورد في مواضع كثيرة في كتب النحو، وهذا يعطي دلالة على معرفة العلماء بالتلازم وأهميته، ودوره في إتمام المعنى.

ومما يدل على معرفتهم بالتلازم تشديدهم على ضرورة الترابط والتجاور بين بعض المتلازمات؛ إذ إن في الفصل بينهما إخلالًا بالمعنى، وإخراجًا للتركيب عما أجازته القاعدة النحوية، فقد قالوا بعدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كالشيء الواحد(٢).

يقول ابن يعيش: " ويؤيد عندك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى(٣): ﴿**قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ**﴾ فدخول الفاء في خبر "الموت" دليل على اتحاد الصفة والموصوف، ألا ترى أنك لو قلت: "إن الرجل فإنه ملاقيك" لم يجز، وإنما جاز في الآية، لأنك وصفته بقولك: "الذي تفزون منه"(٤).

ولا يجوز كذلك الفصل بين الصلة والموصول، لأنهما كالاسم الواحد، يقول السيرافي: " كما أن الصلة والموصول كاسم واحد."(٥)

ولا يجوز الفصل بين المضاف إلا بالظرف أو الجار والمجرور في الضرورة؛ لأنهما كالشيء الواحد، يقول السيرافي: " المضاف والمضاف إليه كشيء واحد" (٦)، ويقول الرماني: " المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد." (٧)

وقد أوضح ابن مالك سبب ذلك وهو أن "الصفة توضح موصوفها، كما توضح الصلة الموصول، وكما يوضح المضاف إليه المضاف"(٨)

وقد حدد العلماء الأزواج المتلازمة في النحو، وبينوا ما يجب تجاوزه فيها وما لا يجب، وبينوا الأسباب والعلل لاتصال المتلازمين أو انفصالهما في السياق، وعينوا نوع الفاصل الذي يجوز الفصل به بين المتلازمين، بمعنى أنهم حددوا ملامح التلازم

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس (٣٨/ ٣٢٧) (سوو).

(٢) يقول السيرافي: " الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد."شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٨٢)، ويقول الفارسي: " جُعِلَت الصفةُ والموصوفُ اسمًا واحدًا، كامْرئٍ، وابْنَم." التعليقة على كتاب سيبويه (٤/ ١٥).

(٣) الجمعة: من الآية ٨.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٣٠).

(٥) شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٨٢).

(٦) شرح كتاب سيبويه (١/ ٦٧).

(٧) شرح كتاب سيبويه للرماني (١/ ١٨٠).

(٨) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٠٢) وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢١٩٧).

دون أن يفردوا له بابا أو أبوابا مستقلة، وإنما من خلال عبارات وإشارات متناثرة في مظان الكتب النحوية المختلفة. (١)

وللتلازم نوعان، تلازم ترتيبي، وتلازم اقتضاء(٢)، أما التلازم الترتيبي، فهو الحفاظ على ترتيب الأزواج النحوية المتلازمة حين ورودها في النص، بناء على استقراء النحويين وعدَّها أسسًا وأصولا أكدّته القاعدة المعيارية وأثبتت له ضوابط وقوانين؛ ذلك لأن القاعدة المعيارية للنحو حافظت على تلازم الأزواج النحوية للوصول إلى المعنى المقصود، وفرضت هذه القاعدة ترتيبا معينًا للمتلازمات، وهذا الترتيب هو الأصل، مجردًا من الفصل على اختلاف صورة كالتقديم والتأخير والزيادة والاعتراض، إلى غير ذلك من وسائل الفصل(٣).

وفي ذلك يقول الزجاجي: " إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إما بالتفاضل، أو بالاستحقاق، أو بالطبع، أو على حسب ما يوجبه المعقول"(٤).

وهذا الترتيب - أو الرتبة - بين أجزاء الجملة يعد- أو تُعدُّ- قرينة على المعنى، وفي الأسلوب وسيلة إبداع واستجلاب معنى أدبي، والمقصود بأن الرتبة قرينة على المعنى، هو: أن موقع الكلمة من الكلمة قد يدل على وظيفتها النحوية، فالفرق بين (قام زيد) و(زيد قام) فرق في موقع الاسم المرفوع من الفعل، وقد ترتب على اختلاف هذا الموقع أن جُعِل (زيد) في الأولى فاعلا، وفي الثانية مبتدأ، على حين لم يتغير أي شيء سوى الرتبة في العناصر المنطوقة من الجملتين.

فالترتيب بين المسند والمسند إليه، وما أصله كذلك، فرضته القاعدة المعيارية، بناءً على الاستقراء فيما يخص الجملتين: الاسمية والفعلية، ومع كثرة النصوص ومرونة المسند والمسند إليه تم الخروج على هذا الترتيب، بالفصل بينهما، بألفاظ وحروف وجمل، مع المحافظة على قرينة التلازم الاقتضائي؛ لذا تم خرق قرينة التلازم الترتيبي بإجازة الفصل بينهما، لأنهما أساسيان للنظام النحوي، والترابط بينهما ترابط اقتضاء، أكثر منه مجاورة، أما فيما يخص المتلازمات الأخرى غير المسند

---

(١) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٢٢).

(٢) قسم د. جودة مبروك محمد التلازم إلى قسمين، " الأول: قسم يجلبه ذوق المبدع، ولا يمتلك فروض النظام العام، وإنما اكتسب الجبر من ناحية العادة والسلوك الفردي، فهو نتيجة قصدية الإنسان في ممارسة اللغة، ويلازم نص المبدع نفسه فقط، فلا يقع في نصوص أخرى لمبدعين آخرين .... الثاني: قسم من صناعة القاعدة، وهو جبري، ليس للمجموعة اللغوية دخل فيه سوى تطبيقه." ظاهرة التلازم التركيبي دراسة في منهجية التفكير النحوي (ص/ ١١٥ من المجلة، و ص/ ٥ من البحث) فالقسم الأول الذي ذكره د. جودة مبروك نابع من رؤيته للتلازم وأن الباعث له شخصي وليس نتاج القاعدة العامة بين الناس، وعلاقته ناشئة عن البصمة الأسلوبية للمنشئ أو للمؤلف؛ لذا فهذا القسم لا يعتمد في هذه الدراسة- كما لم يعتمده د. جودة نفسه- ؛إذ إن الدراسة قائمة على الفصل بين الأزواج المتلازمة بناء على القواعد المعيارية، والضوابط النحوية التي اعتبرها العلماء، ورأوا عدم تجاوزها- والله أعلم-.

(٣) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٣٢).

(٤) الإيضاح في علل النحو (ص: ٦٧).

والمسند إليه، فالترابط بينهما ترابط مجاورة واقتضاء؛ لذا فرضت القاعدة المعيارية قيودًا أشد من القيود التي فرضتها على المسند والمسند إليه، وأصبح الفصل بينهما- غالبًا- من باب الفصل القبيح أو الممنوع.[١]

ومن أمثلة التلازم الترتيبي، ما أوجبه كثير من النحويين من لزوم تأخير خبر (كان) إذا وقع جملة فعلية، نحو: كان زيد يقوم" لأن الذي استقر في باب (كان) أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبرا مقدما فقلت: يقوم زيد، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر"[٢]

يقول سيبويه: " لو قلت: كانت زيدا الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحا."[٣]

"وذلك أن (كان) وبابها أن تعمل الرفع والنصب، فلا يجوز أن يليه إلا شيء يعمل فيه أو في موضعه، فإذا قلت: " كانت زيدا الحمى تأخذ" فإنما تنصب (زيدا) بـ (تأخذ) لا بـ (كان). "[٤]

فقد حافظوا على قرينة التلازم الترتيبي بين (كان) واسمها وخبرها (الجملة الفعلية)، ورفض الإخلال بهذا التلازم الترتيبي، وبناء على ذلك، فإذا قُدِّم الخبر (يقوم) فـ (زيد) فاعل له وليس اسمًا، لأنه إذا حُذِفت (كان) لأصبحت الجملة فعلية[٥] وكذلك في قولهم: كانت زيدا الحمى تأخذ، "فإن (كان) لابد أن يليها معمولها، وحين أتى بعدها (زيدا) وهو معمول الفعل (تأخذ) فإن هذا يؤدي إلى اللبس حين الإعراب."[٦]

وقد أجاز تقديم الخبر في قولهم: كان يقوم زيد، ابن جني فقال وقد ذكر الاعتراض السابق:

"ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ (كان) ويكون (يقوم) خبرًا مقدمًا عليه، فإن قيل: ألا تعلم أن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها، مبتدأ وخبرًا، وأنت إذا قلت: يقوم زيد، فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك؟ فالجواب أنه: لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا: كان يقومُ زيدٌ، أن (زيدًا) مرتفع بـ (كان)، وأنَّ (يقوم) مقدم عن موضعه كان زال الاتّساع، وتأخّر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد(زيد)، كما أن ألف (عَلْقاةٍ) للإلحاق فإذا حذفت الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث"[٧].

كما أنهم منعوا الفصل بين (كان) واسمها بما هو أجنبي عنها، فلو قلت: كَانَ غُلَامه زيد ضَارِبًا، فهو خطأ، لأنك تجعل (زيدا) مرتفعا بـ (كان) وتجعل (الغلام)

---

(١) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٣٢، ٣٣).
(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤٣١).
(٣) كتاب سيبويه (١/ ٧١).
(٤) شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥١).
(٥) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٣٤).
(٦) التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه، دراسة لغوية (ص/ ١١٤) ياقوت محمود سليمان، دار المعرفة الجامعية.
(٧)الخصائص (١/ ٢٧٤، ٢٧٥).

منتصبًا بـ (ضارب) فتكون قد فصلت بين (كان) وبين اسمها وخبرها بـ (الغلام) وليس هو لها باسم ولا خبر، إنما هو مفعول مفعولها.

يقول المبرد في ذلك وقد ذكر له وجها يصححه: "وتقول: كَانَ غُلَامه زيد ضَارِبًا، فهو على وجه خطأ وعلى وجه صواب، فأما الوجه الفاسد فأن تجعل (زيدا) مرتفعا بـ (كان) وتجعل (الغلام) منتصبًا بـ (ضارب) فتكون قد فصلت بين (كان) وبين اسمها وخبرها بـ (الغلام)، وليس هو لها باسم ولا خبر إنما هو مفعول مفعولها، وكذلك لو قلت: كانت زيدًا الحمى تأخذ، والوجه الذي يصح فيه: أن تضمر في (كان) الخبر أو الحديث أو ما أشبهه، على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيرا له، فيكون مثل الهاء التي تظهر في (إن) إلا أنه ضمير مرفوع فلا يظهر، فيصير الذي بعده مرفوعا بالابتداء والخبر، فتقول على صحة المسألة: كان غلامَه زيدٌ ضاربٌ"[١].

والرتبة عني بها العلماء، وحافظوا عليها بين المفردات والتراكيب وأنواع الإعراب، والأمثلة على عنايتهم بها كثيرة سأورد بعضا منها، قد استخدم العلماء مصطلح الرتبة فيها، من هذا قول ابن مضاء، الذي يذكر فيه رتبة كلٍّ من الاسم والفعل والحرف، فيقول: "فإن قال: فأين وجه رتبة الفعل في التقدم على الحرف؟ قلنا: إنما تقدم لأن جميع الأفعال مستغنية عن الحروف، وليس جميع الحروف مستغنية عن الفعل، فأي وجه أبني من هذا في تقدم الفعل على الحرف، وهي الرتبة التي قدمت الاسم على الفعل بعينها"[٢].

والسيرافي، في قوله: "أنه لا فعل إلا وهو عامل في اسم، ومع هذا فالأسماء قبل الأفعال في الرتبة، لقيامها بأنفسها، واستغنائها عن الأفعال"[٣].

والفارسي الذي يقول: "فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر .....وإذا كان الرفع في الرتبة قبلها وجب أن يقدم عليها في الذكر"[٤].

ويقول ابن يعيش: "والمقدم في الرتبة هو المنصوب بغير حرف جر، فإن قدمت المجرور؛ فلضرب من العناية للبيان، والنية به التأخير"[٥].

وابن جني قد استخدم المشتق من الرتبة حينما وضع بابا أسماه (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) [٦].

ثم عني بها بعض العلماء لكن بمصطلح التقديم والتأخير[٧] وقد أفرد للتقديم

---

(١)المقتضب (٤/ ٩٩).
(٢)الانتصار لسيبويه على المبرد (ص: ٢٥٥).
(٣)شرح كتاب سيبويه (١/ ١٧).
(٤)الإيضاح العضدي (ص: ٢٧).
(٥)شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥١٥).
(٦)الخصائص (١/ ٢٩٥).
(٧) نظام الرتبة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية نماذج من كتاب- نهج البلاغة للإمام علي رضي الله عنه (ص/ ٢٦) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في ميدان اللغة والأدب، إعداد: حميدة عاشور، إشراف أ. د. البشير جلول، العام ٢٠١٢- ٢٠١٣ كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية- قسم اللغة والأدب العربي جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

والتأخير بابا بعض العلماء منهم ابن السراج [١] وأبو سعيد السيرافي[٢] وأبو الحسين أحمد بن فارس[٣] وعبد القاهر الجرجاني[٤]

هذا بالإضافة إلى أن كتب اللغة ملأى بمواضع تحدث العلماء فيها عن التقديم والتأخير، منها:

قول سيبويه: " وإن شئتَ قلتَ: كان أخاك عبدُ الله، فقدّمتَ وأخّرتَ كما فعلتَ ذلك في ضَربَ لأنه فِعْلٌ مثلُه وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في ضرَبَ، إلاّ أنّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد" [٥].

وقال في موضع آخر: " وأما قوله عز وجل[٦]: ﴿**وَٱلصَّٰبِـُٔونَ**﴾ فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله ﴿**وَٱلصَّٰبِـُٔونَ**﴾ بعدما مضى الخبر"[٧].

وقول المبرد: " (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها، وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل ألغيت، ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع كما تعمل (ظننت) إذا قلت: زيدا ظننت قائما؛ لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف، فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأه، وذلك قولك: إذا قال لك قائل: أنا أكرمك، قلت: إذن أجزيك، وكذلك إن قال: انطلق زيد، قلت: إذن ينطلق عمرو"[٨].

وقوله في موضع آخر: " واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلا صحيحا جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير إلا أنها لا تكون إلا نكرة"[٩].

وقول الزجاجي: " إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول"[١٠].

وقول ابن الوراق: " (مَا) فِي قَوْله تَعَالَى[١١]: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ**﴾ غير زَائِدَة، وَتَكون اسْما بِنَفسِهَا مُبْهما، ونقضهم: بدل مِنْهَا فعلى هذا الوجه لا تكون قد فصلت بين الباء وما تعمل فيه، فإذا صح هذا الوجه لم يلزم الانفصال الأول بين (ليت) وأخواتها، وبين حروف الجر، وإن كانت أصلا في العمل، فهي وما تعمل فيه كالشيء

---

(١) باب التقديم والتأخير في الأصول في النحو لابن السراج (٢/ ٢٢٢).
(٢)باب التقديم والتأخير في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٢٣٩).
(٣)باب التقديم والتأخير في الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص١٨٩).
(٤)التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز للجرجاني (١/ ١٠٦).
(٥)الكتاب لسيبويه (١/ ٤٥).
(٦) الآية بتمامها ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [المائدة: ٦٩]
(٧)الكتاب لسيبويه (٢/ ١٥٥).
(٨)المقتضب (٢/ ١٠).
(٩)المقتضب (٤/ ١٦٨).
(١٠)الإيضاح في علل النحو (ص٦٧).
(١١)النساء: من الآية: ١٥٥.

الواحد، ولا يجوز تقديم ما تعمل فيه، ولا تأخيره، فضعف الفصل بينها وبين ما تعمل فيه، كما ضعف التقديم والتأخير"[١].

والرتبة النحوية نوعان[٢]:

الأولى: رتبة محفوظة: ويتحتم فيها أن تأتي إحدى الكلمات أولًا، والأخرى ثانيًا ولا عكس، وهي رتبة في نظام اللغة، وفي الاستعمال في الوقت ذاته[٣]، ومنها رتبة بعض الأدوات ذات الصدارة في الجملة، نحو: مَن يعرف هذا؟ فلا يجوز أن تقول: يعرف مَن هذا؟ لأن التركيب بسبب اعتماده على الرتبة سيفهم منه معنى آخر لا يمت إلى المعنى المراد بصلة، ومنها رتبة الأدوات الداخلة على المفردات، كحروف الجر، والاستثناء والعطف.

وقد عدد ابن السراج المتلازمات التي لا يجوز الفصل بينها وبين متلازماتها بالتقديم والتأخير، فهي من الرتب المحفوظة، فقال: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر ..... فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى- إلا ما جاء على شريطة التفسير- والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف وما، شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل، وما بعد إلا وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل"[٤].

الثانية: رتبة غير محفوظة: وهي ما يمكن لإحداها أن تتقدم حينا وتتأخر حينًا آخر، وهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها، كما في تقديم المفعول على الفاعل، في نحو: حياك الله، أو بوجوب المحافظة عليها، نحو: هذا أخي، وإنما يكون هذا أو ذاك عند خوف اللبس، أو اتقاء مخالفة القاعدة أو الأصل[٥].

قال ابن جني: "من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامُه زيدًا. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل، فتقول: ضرب زيدًا غلامُه، وعليه قول الله سبحانه:

---

(١)علل النحو (ص: ٢١٩، ٢٢٠).
(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها (ص: ٢٠٧)، نظام الرتبة في الجملة العربية (ص: ٢٥).
(٣) ينظر: البيان في روائع القرآن د. تمام حسان (ص: ٩١).
(٤)الأصول في النحو (٢/ ٢٢٢).
(٥) ينظر: البيان في روائع القرآن أ. تمام حسان (ص: ٩١).

﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**﴾ وأجمعوا على أن ليس بجائز (ضرب غلامُه زيدًا) لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى"[١].

وتظهر أهمية التلازم بين عنصرين من عناصر اللغة في عدّة عناصر، منها:

أولا: انسجام التلازم في اللغة مع طبيعة الحياة العربية وبيئتها الاجتماعية، التي تميل إلى التحديد وربط لفظ بلفظ كما في الطباق والمقابلة، ذلك أن الحياة الاجتماعية العربية مالت إلى الألفاظ المتلازمة، كقولهم: الرجل يلازم المرأة، والجمل يلازم الصحراء، والظلام يلازم الليل؛ لذا عندما وضع النحويون قواعدهم مالوا إلى هذا التلازم، الكائن بالأساس عند المتكلمين سواء في لغتهم أو بيئتهم، تماشيا مع البيئة الاجتماعية وانسجاما مع ما يتكلمون به، وهذا ظاهر بجلاء في ثنايا كتب النحو، حيث تمتلىء بالأزواج المتلازمة، التي بنيت عليها قواعد اللغة وضوابطها، وميل اللغة العربية إلى ظاهرة التلازم يبين أهميتها ومكانتها عند المتكلمين والنحويين[٢].

ثانيا: تسهيل العملية التعليمية للغة خاصة على الناشئة، إذ إن تقسيم اللغة ونحوها إلى أزواج متلازمة يقلل من فروع اللغة، ويبعد الاختلاط واللبس في جزئياتها، ومن أمثلة ذلك عدم جعل الاسم المرفوع قبل الفعل فاعلا- كما رأى الكوفيون- حتى لا يختلط المبتدأ بالفاعل، وحتى يسهل تمييز الجملة الاسمية من الفعلية على المتعلمين؛ لذا لجأ النحويون إلى تثبيت التلازم، خاصة الترتيبي؛ لتسهيل تعلم النحو على الناشئة.

ثالثا: تمام معنى اللفظ بانضمامه إلى ما يلازمه، فإذا فقِد التلازم لم يتم المعنى، وقد يكون هذا مما دفع النحويين إلى الاهتمام بهذه الظاهرة[٣]، فالفعل لا يتم معناه إلا بانضمام الفاعل إليه؛ لأنهما كالشيء الواحد، "وربما كان هذا الترابط بين الفعل والفاعل، هو الذي دفع النحاة إلى القول بأنه لابد لكل فعل من فاعل، مذكور أو مقدر، وهو الذي دفع المحلل أو المعرب لأن يبحث عن فاعل لمجرد ذكر كلمة (فعل)؛ لأن الفعل بحاجة دائمًا إلى فاعل؛ ليتحد معه ويلازمه ليستقيم معناه."[٤]

رابعًا: إطراد الأبواب النحوية ضمن قواعد معيارية تضبط المتشابهات، عن طريق القياس والسليقة اللغوية؛ إذ لابد من تلازم مكونات الجملة- الأساسية والفضلة- لكي تصبح متماسكة تركيبيًّا، وواضحة دلاليًّا، ولتتماشى مع القاعدة المعيارية، والسليقة اللغوية.

ولأهمية التلازم وضع النحويون ترتيبًا أساسيًّا في السياق للأزواج النحوية، لضمان أداء المعنى المرتبط بصحة التركيب، وكل ما يخرق هذا الترتيب يُعَدُّ خروجًا عن القواعد التي أقرها النحاة، بخصوص تلازم المجاورة أو الاقتضاء.[٥]

---

(١)الخصائص (١/ ٢٩٥).
(٢) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٣٠).
(٣) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٣١).
(٤) في نحو اللغة وتراكيبها (ص/ ١٩١).
(٥) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٣٢).

المبحث الثاني
مفهوم الفصل، وعلاقته بالاعتراض

الفصل نوعان، فصل بالمعنى البلاغي، وفصل بالمعنى النحوي، وهو ما يعنينا في هذا الدراسة، وكما ذكرت سابقًا فإن الأصل في الجملة هو التلازم والفصل فرع عليه، وقد تسامح النحويون في بعض الأحيان لضرورة أن تشمل القاعدة معظم النصوص التي تُعبِّر عن اللغة، ولتكون- القاعدة- أوسع إلى حدٍّ ما موازاةً مع اتساع اللغة العربية، وكثرة فروعها، فكان اللجوء إلى الفصل مطلبًا تركيبيًّا؛ لأن التي تتكون منها النصوص ليست محصورة في أزواج متلازمة فحسب، بل تدخل بعض الألفاظ والتراكيب على المتلازمين؛ لتؤدي الجملة المعنى المطلوب، فالفعل والفاعل متلازمان، ويدخل عليهما الظرف، والجار والمجرور، وبعض المفاعيل، والصفة والموصوف، فتارة تفصل بين المتلازمين، وتارة تسبقها أو تتأخر عنهما؛ لذا لجأ النحويون إلى عدَّ الفصل بين المتلازمين جائزًا- أحيانًا- لتتسع القاعدة، ولأغراض دلالية وتركيبية وبلاغية، وعدُّوه في أحيان أُخر قبيحًا وممنوعًا للمحافظة على صحة التركيب، وكل ذلك يرتبط بنوع المتلازمين، وبنوع الفاصل الذي يفصل بينهما.[١]

الفصل لغة، واصطلاحًا: في اللغة "الفَصْل بَوْنُ ما بين الشيئين، والفَصْل الحاجِز بين الشيئين ،فَصَل بينهما يفصِل فَصْلاً فانفصَل، وفَصَلْت الشيء فانفصَل أي قطعته فانقطع[٢]، وفصَلَ، فصلا بين الشيئين: حجز: أبان[٣]، ومنه قوله[٤]: ﴿**إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ**﴾ أي: يفصل بين الحق والباطل[٥]، ومنه قوله تعالى[٦]: ﴿**هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ**﴾ أي: يفصل بين الإيمان والكفر وأصحابهما[٧].

أما في الاصطلاح، فعلى الرغم من وجود مصطلح (الفصل) عند علماء النحو إلا أنه لم نجد أحدًا أوضح مفهومه أو وضع له حدا أو ضابطا يعينه به، ويوضح أبعاده، أو يكشف علاقته بالاعتراض، وقد يكون مرجع ذلك إلى وضوح مفهومه "فالعلماء لم يعجزوا عن تعريفه، ولو احتاج إلى تعريف لعرفوه؛ لأن لفظ الفصل وارد في معظم الكتب النحوية، ولا يكاد يخلو باب نحوي من وروده، فقد ذكر القدماء الأزواج النحوية التي يجوز الفصل بينها، والأزواج النحوية التي لا يجوز الفصل بينها، وحددوا أنواع الفواصل التي تفصل بين المتلازمات، فهم على معرفة تامة به وإن لم يعرفوه."[٨]

ومع ذلك فهم قد اهتموا من أنواع الفصل بالضمير، الذي هو عند البصريين

---

(١) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٣٥).
(٢) ينظر: لسان العرب (١١/ ٥٢١) (فصَل).
(٣) ينظر: معجم متن اللغة (٤/ ٤١٨) (فصل).
(٤)الطارق: الآية: ١٣.
(٥) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث (٥/ ١٤٥٢) (فصل).
(٦)الصافات: من الآية: ٢١.
(٧) ينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (٢/ ٦٢٠) (فصل).
(٨) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٣٠).

ضمير الفصل، وعند الكوفيين العماد، فوضعوا له اصطلاحًا أو ضابطا، وفيه عدة معان يمكن أن تنطبق على أنواع الفصل الأخرى، ومن هذه التعريفات، ما قاله ابن السراج: " في باب الكنايات وهي علامات المضمرين: " واعلم: أنَّ أنت وأنا ونحن وأخواتهن يكن فصلا ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره وما كان بمنزلة الابتداء والخبر ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كناية عن الاسم المذكور..." [١]

ويقول الرماني في شرح بابُ علامةِ الإضمارِ التي تكونُ فَصْلاً: " الفصلَ يُؤْذِنُ بأن الذي بعده مُعتمدُ الفائدةِ" [٢]، ويقول أيضًا:

"ومعنى الفصلِ: قطْعُ ما بعده عن أن يكونَ من الاسمِ الذي قبله على جهةِ الصفةِ فيفصلُ مُعْتمد الفائدة من الصفةِ" [٣].

ويلاحظ هنا أن كلمة (الفصل) أُستُخدِمت في النحو عندما يكون الفصل بالزائد، وأنه يكون بالمفرد وليس جملة، وأنه يقع بين جزأين متلازمين، وأنه لا يكون ذا اتصال بأحد جزأي الجملة عملا، وإن كان متصلا بها معنى؛ إذ هو معتمد الفائدة للأول.

و لأن تعريف الفصل عند ابن السراج والرماني لضمير الفصل يمكن أن يصدق على أنواع الفصل الأخرى عرفه بعض المحدثين بأنه" وجود صيغة أو أكثر بين جزئي التركيب اللغوي أو أجزائه التي يتحتم تواليها، وتعاقبها دون فاصل بينها ..... لهدف محدد عند النحاة، هو إفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، أي: بغية التأثير في مضمون التركيب بتأكيد معناه." [٤]

ولا تخفى المناسبة بين الفصل في اللغة، وفي الاصطلاح، فكلاهما يعتمد معنى الفرق والإبانة والحجز بين الشيئين، وهذا هو مضمون الفصل، بل إن المعنى الاصطلاحي مستمد من المعنى اللغوي للفصل- والله أعلم-

وجاء الفصل في كتب النحويين منثورا ليس مجموعا، فلم يخصص أحدهم له كتابا أو بابا عالجه فيه، إلا النذر اليسير، ومن ذلك ما تعرض له ابن جني في خصائصه خلال الفصل الذي عقده لمعالجة التقديم والتأخير، فتكلم في آخره عن (الفروق والفصول) وتجاوز حديثه عنها العشرين صفحة، **وقال في مقدمتها:**

"وأما الفروق والفصول فمعلومة المواقع أيضا، فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي وهو دون الأول ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف نحو قولك: كان فيك زيد راغبا، وقُبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف نحو قول الفرزدق[٥]:

---

(١) الأصول في النحو (٢/ ١٢٥).
(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٦٨٣).
(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٦٨٧).
(٤) أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم (ص: ٢٩٢).
(٥) البيت من بحر الوافر، ونسب للفرزدق في: ضرائر الشعر (ص٢٠٢)، الخصائص (٢/ ٣٩٠)، خصائص النظم في خصائص العربية لابن جني (ص٤٢)، والشاهد: فلمَّا لِلصلاة دعا ، يريد: فلما دعا المنادي للصلاة، ففصل بين (لما) والفعل بالمجرور، والفصل هنا مبنى على أن (لما) اسم بمعنى "حين" مضاف إلى جملة: (دعا المنادى) والعامل فيه "نهضت"..

فلمَّا لِلصلاة دعا المنادِى ... نهضتُ وكنتُ منها في غُرور

وسترى ذلك، ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأ والخبر في قبح الفصل بينهما، وعلى الجملة فكلّما ازداد الجزءان اتصالا قوى قُبحُ الفصل بينهما."[١]

إلا أن عامة النحويين تحدثوا عن الفصل، فتناولوا مواضعه، من حيث جوازه أو امتناعه، ومن حيث حكمه إذ كان حسنا أو قبيحا، ومن حيث نوع الفاصل، ولكن كل ذلك جاء متناثرا في بطون الكتب.

ومن ذلك، ما قاله سيبويه في باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل: " والجر في هذا أقوى يعنى هذا ضارب زيد وعمرو وعمرا، بالنصب، وقد فعل لأنه اسم وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه، والنصب في الفصل أقوى إذا قلت هذا ضارب زيد فيها وعمرا كلما طال الكلام كان أقوى وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه فكذلك صار هذا أقوى، فمن ذلك قوله جل ثناؤه[٢]: ﴿**وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا**﴾ "[٣].

وقال في باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء: " وتلك لم ولما ولا التي تجزم الفعل في النهي واللام التي تجزم في الأمر، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في شعر."[٤]

وما قاله ابن السراج في مسائل من باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل: "وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك: كانت زيدا الحمى تأخذ."[٥]

ويقول في مسائل من باب إعراب الفعل: " وتقول: لا والله حتى إذا أمرتك بأمر تطيعني ترفع جواب (إذا) وإن شئت نصبت على (حتى) على قبح عندي إلا أن الفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره"[٦].

ويقول ابن هشام في حديثه عن (أما) وأنواعها: " ويفصل بين (أما) وبين الفاء بواحد من أمور ستة: أحدها: المبتدأ كالآيات السابقة[٧] والثاني الخبر نحو أما في الدار فزيد وزعم الصفار أن الفصل به قليل والثالث جملة الشرط نحو (فأما إن كان من المقربين فروح) الآيات والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو (فأما

---

(١) الخصائص (٢/ ٣٩٠).
(٢)الأنعام: من الآية: ٩٦.
(٣) كتاب سيبويه (١/ ١٧٤).
(٤) كتاب سيبويه (٣/ ١١١).
(٥) الأصول في النحو (١٢٢/١، ١٢٨).
(٦) الأصول في النحو (٢/ ١٦٦).
(٧) وذلك حينما قال: " وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة ومن ذلك (أما السفينة فكانت لمساكين) (وأما الغلام) (وأما الجدار) الآيات" مغني اللبيب (ص: ٨١).

اليتيم فلا تقهر) الآيات والخامس اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه وقراءة بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل ..... والسادس ظرف معمول لـ (أما) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو: أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فإن زيدا جالس." [١]

قلت: إن جميع ما يخص الفصل ورد في كتب النحويين؛ لذا فالحديث عن الفصل ملأى به صفحات كتب النحو، غير أنه لم يفرد له كتاب أو باب نحوي يخصه بل ورد في كل موضوع نحوي ما يخص الفصل فيه، كما أن الفصل في القرآن الكريم عرضه النحويون والمفسرون بكل تفاصيله وعلى اختلاف أوجهه، دون تخصيص باب أو كتاب له.

مفهوم الاعتراض والعلاقة بينه وبين الفصل:

الاعتراض هو أن يكون الفاصل بين الأجزاء المترابطة التي يجب تعاقبها، ليس جزءًا واحدًا أو متعددا، وإنما جملة كاملة، وهو فنّ من فنون البلاغة، وبنفس الوقت بحث يهتم به النحاة ويحدّدون أماكنه [٢].

والاعتراض: مصدر اعترض في الكلام[٣]، وفي أصل اللغة، هو: المنع، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السابلة من سلوكه، مطاوع العرض. وعَرَضَ الشيءُ يَعْرِضُ واعترَضَ انتَصَبَ ومَنَعَ وصار عارِضاً كالخشَبةِ المنتصبةِ في النهر والطريق ونحوها تَمْنَعُ السالكين سُلوكَها ويقال اعتَرَضَ الشيءُ دون الشيءِ أي حال دونه[٤].

قال الأزهري: " وكلُّ مانعٍ منعَكَ من شُغل وغيره من الأمراض فهو عارضٌ ، وقد عَرضَ عارضٌ ، أي حال حائلٌ ومنع مانع . ومنه قيل لا تَعرِضْ لفلانٍ ، أي لا تعترضْ له فتمنعَه باعتراضك أن يقصد مُرادَه ويذهب مذهبَه . ويقالَ سلكتُ طَريقَ كذا فعرض لي في الطَّريق عارضٌ ، أي جبلٌ شامخ قطع عليَّ مذهبِي على صَوْبي." [٥]

وقال تعالى[٦]: ﴿**وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ**﴾ مانعا معترضا، أي: بينكم وبين ما يقربكم إلى الله تعالى أن تبروا وتتقوا، أو العرضة: الاعتراض في الخير، والشر، أي: لا تعترضوا باليمين في كل ساعة ألا تبروا ولا تتقوا "فجعل العُرضة بمعنى المعترض" [٧].

وفي الحديث: (**لا جَلَبَ ولا جَنَبَ ولا اعْتِراضَ**) وهو أن يعترض رجل بفرسه

---

(١) مغني اللبيب (ص: ٨٣، ٨٤).
(٢)الجدول في إعراب القرآن (١٣/ ٧٥).
(٣) التقفية في اللغة (ص: ٥٠٥).
(٤) ينظر: لسان العرب (٧/ ١٦٥) (عرض).
(٥)تهذيب اللغة (١/ ٢٨٩) (عرض).
(٦)البقرة: من الآية: ٢٢٤.
(٧)تهذيب اللغة (١/ ٢٨٨) (عرض).

في بعض الغاية، فيدخل مع الخيل[١]، ومنه حديث سراقة: إنه "عرض" لرسول الله ﷺ الفرس، أي اعترض به الطريق يمنعه من المسير[٢].

واصطلاحا: الاعتراض هو أن يأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة رفع الإبهام ويسمى الحشو أيضا.[٣]

قلت: عرفه من المحدثين د. علي أبو المكارم، بمثل هذا التعريف فقال: " ويعني النحاة بالفصل والاعتراض، وجود صيغة أو أكثر بين جزئي التركيب اللغوي، أو أجزائه التي يتحتم تواليها وتعاقبها دون فاصل بينها." [٤]

وقال د. تمام حسان: " والمقصود اعتراض مجرى النمط التركيبي بما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالا تتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها."[٥]

وعرف الأستاذ عبد الرحيم صافي الجملة المعترضة بأنه: "هي تعترض بين شيئين متلازمين، لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا"[٦].

والفاصل أو الكلام المعترض وقع كذلك لهدف محدد هو، إفادته تأكيدا وتسديدا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه[٧]

وبين المعنى اللغوي والاصطلاحي للاعتراض مناسبة، وهي وجود الحاجز والمانع من اتصال الشيئين أو الكلامين ،وقد أفرد بعض النحويين أبوابا أو فصولا للاعتراض ففي شرح نهج البلاغة: (فصل في الاعتراض وإيراد مثل منه) [٨]، وفي الصاحبي (باب الاعتراض)[٩].

والاعتراض قد شاع في كلام العرب واتسع وكثر [١٠]، ومنه قوله[١١]: ﴿**فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾ فقوله: ﴿**وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾ اعتراض بين القسم والمقسم عليه، التقدير: فأقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم، وقوله: ﴿لَوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ اعتراض أيضاً بين الصفة والموصوف من الجملة التي هي اعتراض، والتقدير في ﴿**لَوۡ تَعۡلَمُونَ**﴾: اعلموا، كما تقول: لو قمت، أي: قم. [١٢]

---

(١) ينظر: القاموس المحيط (ص: ٦٤٦، ٦٤٧). (فصل العين – عرض).
(٢) ينظر: مجمع بحار الأنوار (٣/ ٥٦٠).
(٣) ينظر: التعريفات (ص: ٤٧).
(٤) أصول التفكير النحوي (ص: ٢٩٢).
(٥) البيان في روائع القرآن (ص: ١٨٣).
(٦)الجدول في إعراب القرآن (٢١/ ٨٢).
(٧) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٩/ ١٩٤).
(٨) ينظر: شرح نهج البلاغة (٩/ ٤٢).
(٩) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة (ص: ٦٣).
(١٠) ينظر: المسائل الحلبيات (ص: ١٤٣).
(١١)الواقعة: الآيات: ٧٥، ٧٦، ٧٧.
(١٢) ينظر: المسائل الحلبيات (ص: ١٤٧).

وشروط الجملة المعترضة، هي:

- أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتوكيد لها أو التنبيه على حال ما من أحوالها.
- ألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة.
- ألا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضي كل للآخر، فيقع بين جزئي صلة نحو: جاءني الذي جوده والكرم زين مبذول، وبين موصول وصلته، نحو ومن ذلك قول الشاعر(١):

ذاكَ الذي- وَأَبيكَ- يَعْرِفُ مالكاً ... والحَقُّ يَدْفَعُ ترَّهاتِ الباطِلِ

بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ لأن الثاني كالتنوين منه.(٢)

ومن مواقع الاعتراض:

١- بين الفعل وفاعله.
٢- بين الفعل ومفعوله.
٣- بين المبتدأ وخبره.
٤- بين ما أصله المبتدأ والخبر، نحو قول الشاعر(٣):

إن الثمانين وبلغتها ... أحوجت سمعي الى ترجمان

٥- بين الشرط وجوابه.
٦- بين القسم وجوابه.
٧- بين الموصوف وصفته.
٨- بين الموصول وصلته.
٩- بين حرف التسويف والفعل.
١٠- بين حرف النفي ومنفيّه.

---

(١) البيت من الكامل، وقائله: جرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب (٢/ ٥٨٠)، وفيه (يدمغ) بدلا من (يدفع)، شرح شواهد المغني (٢/ ٨١٧)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (٢/ ٣٠٢).
وهو يخاطب به يحيى بن عقبة الطهوي، وكان يروى عليه شعر الفرزدق، وقوله: ذاك الذي، ذاك: إشارة للفرزدق، مبتدأ، والذي: خبره وجملة (تعرف مالك) من الفعل والفاعل: صلة (الذي) والعائد محذوف، أي: تعرفه مالك، وأنّث(تعرف) لأنه أراد بـ(مالك) القبيلة، وقوله: والحقّ يدفع، يعني: أن الفرزدق في اتصافه بما ذكرته من المناقب الجليلة هو الحق الذي يهشم دفاع الباطل، وهو مع كونه كذا، فقد قتلته بهجوي، فكيف حالكم عندي.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٦١٣)، التذييل والتكميل (٩/ ١٩٤)، ونقله في تمهيد القواعد (٥/ ٢٣٤٨).

(٣)البيت من بحر السريع، قائله: نُسِب لعوف بن مُحْلَم الشّيبانيّ، في: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٢٩)، شرح مقامات الحريري (٣/ ١١٣)، الدر الفريد وبيت القصيد (١/ ٢٢٣، ٤/ ٤٠٧)عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٦١٦)، شرح شواهد المغني (٢/ ٨٢١، ٨٢٤)وبلا نسبة في: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٥٨٤)، والشاهد: قوله: وبلغتها، حيث وقعت حشوا بين اسم (إن) وخبرها، وهي من ألطف الحشووَأَحْسَنِهِ، ينظر: الدر الفريد وبيت القصيد (١/ ٢٢٣).

هذه الأماكن يقع فيها الاعتراض على وجه الترجيح، لا على وجه الإحاطة[١].

ووضع بعض العلماء فروقا بين مصطلحي الفصل والاعتراض، وهي:

- الاعتراض أن يفصل بين المتلازمين بجملة أما الفصل فيفصل بينهما بالمفرد[٢].
- أن الفواصل في الفصل لها محلها الإعرابي، أما في الاعتراض فإن الجملة كلها لا محل لها من الإعراب.
- أن من شروط الجملة المعترضة، أن تكون أجنبية عن السياق ولا محل لها من الإعراب[٣]وتكون مستقلة بإفادتها، على عكس الفواصل في الفصل.

فالفصل النحوي قوامه الفصل بين المتلازمين بفاصل هو دون الجملة، فإذا كانت الجملة ذات محل إعرابي فإنها تعد كالمفرد؛ لأنها حلت محله، واتخذت إعرابه، فالفصل بها كالفصل بالمفرد[٤]، كما في قوله تعالى[٥]: ﴿**قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا**﴾ فصل بين فعل الأمر (آتوني) ومفعوله (قطرا) بجواب الأمر، ومع أن الفاصل جملة تامة التكوين إلا أنه أُعتبر من الفصل؛ لأنها لم تستوف شروط الجملة المعترضة، وبخاصة شرط كونها أجنبية عن السياق ولا محل لها من الإعراب.[٦]

أما إذا كانت الجملة أجنبية على التركيب، ولا محل لها من الإعراب، وكانت مستقلة بإفادتها، فإن الفصل يسمى اعتراض[٧]، فالجملة المعترضة في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي، فلا صلة لها بغيرها، ولا محل لها من الإعراب، وإنما هي تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم، أو قيد بشرط أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد المتكلمان يلفت إليه انتباه السامع.[٨]

وعلى الرغم من الفارق بينهما إلا أن بعض العلماء قرن بين المصطلحين، فنجد الفارسي اعتبرهما- الفصل والاعتراض- من المترادفات، ويظهر ذلك في كلامه عن إعراب قوله تعالى[٩]: ﴿**إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا يُضَٰعَفُ لَهُمۡ وَلَهُمۡ أَجۡرٞ كَرِيمٞ**﴾[١٠]، حيث يقول: " أما حمله على الاعتراض فهو أرجح الوجوه؛ لأن الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع وكثر، ولم يجر ذلك عندهم مجرى

---

(١)الجدول في إعراب القرآن (١٣/ ٧٥).
(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم (ص: ٢٩٢).
(٣) ينظر: البيان في روائع القرآن (ص: ١٧٨).
(٤) ينظر: البيان في روائع القرآن (ص: ١٧٩).
(٥) الكهف: من الآية ٩٦.
(٦) ينظر: البيان في روائع القرآن (ص: ١٧٨).
(٧) ينظر: البيان في روائع القرآن (ص: ١٧٩).
(٨) ينظر: البيان في روائع القرآن (ص: ١٨٣).
(٩)الحديد: الآية: ١٨.
(١٠) ينظر: المسائل الحلبيات (ص: ١٤١).

الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي؛ لأن فيه تسديداً وتبييناً، فأشبه من أجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك.

فمما جاء بين الصلة والموصول قوله[١]﴿**وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ**﴾ فقوله ﴿**جَزَاءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا**﴾ اعتراض بين الصلة والموصول؛ ألا ترى أن قوله ﴿**وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ**﴾ معطوف على ﴿كَسَبُوا﴾ الذي هو صلة ﴿الذين﴾ والخبر ﴿**مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ**﴾ ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

ذاكَ الذي- وَأَبيكَ- يَعْرِفُ مالكاً ... والحَقُّ يَدْفَعُ ترَّهاتِ الباطِلِ

فاعترض بالقسم بين الصلة والموصول، ومما يمكن أن يكون من ذلك قول الآخر[٣]:

لي كل يوم من ذؤالة ... ضغثٌ يزيد على إبالة
فلأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصاً ... أوْسًا- أُوَيْسُ- مِنَ الهبالَهْ

فـ "أويس" نداء معترض بين المصدر والجار المتصل به ... فإذا جاز الفصل بين الصلة والموصول بما ذكرنا من الاعتراض، فأن يجوز الفصل بين اسم "إن" وخبرها بالاعتراض الذي هو قوله ﴿**وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾ أحرى"[٤].

ثم يقول بعد أن ساق أبياتًا أخرى: " فلهذا النحو الذي ذكرت من اتساع الاعتراض كان حمل الآية عليه أولى"[٥].

ومن ذلك ما تناقله العلماء من الحديث الذي دار بين الفارسي وابن جني حول قول الشاعر[٦]:

---

(١)يونس: من الآية: ٢٧.

(٢) سبق تخريجه (ص: ٢١) من البحث.

(٣)البيتان من مجزوء الكامل، ونسبا في الأمثال للهاشمي (١/ ١٥٨)، ومجمع الأمثال (١/ ٢٣٢): لأسماء بن خارجة، وبلا نسبة في: الحيوان (١/ ١٣٠)، والثاني فقط بلا نسبة في: أدب الكتاب لابن قتيبة (ص٧١)، والفاخر (ص١٠) ونسب إنشاده للأصمعي، ونسب الثاني فقط في الأزمنة والأمكنة (ص١٩٢): للكميت.

والشاعر: يصف ذئبا طمع في ناقه،والذّؤالة: الذئب اسم معرفة لا ينصرف، وحشأه: رماه فأصاب جوفه، المشقص: السّهم العريض النّصل، وأُوَيْس: اسم الذئب، وهو تصغير أوس، والهَبالة: اسم ناقته. يقول: أرميك بسهمٍ يكون عوضاً لك من ناقتي، وكان يجب أن يقال: يُؤاوِسهُ، ولكن قُلبت الواو فجُعلت لامَ.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات (ص: ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥).

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات (ص: ١٤٨).

(٦) البيت من الطويل، قائله: كثيّر بن عبد الرحمن (كثير عزة) في: الشعر والشعراء (١/ ٥٠٥)، أمالي القالي (١/ ٦٥)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (ص٦٥٤)، الإعجاز والإيجاز (ص١٤٤)، أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد (١/ ٤١٤)، زهر الآداب وثمر الألباب (٢/ ٤٠٩)، زهر الآداب وثمر الألباب (٢/ ٥٠٠)، الحماسة المغربية (٢/ ٩٤٤)، وبلا نسبة في: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص٩٣٩).

وَإِنِّي وَتُهْيَامِي بِعَزَّةَ بَعْدَمَا ... تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنا وَتَخَلَّتِ

حينما سأل ابن جني الفارسي: ما موضع تهيامي من الإعراب؟ فأفتى بأنه مرفوع بالابتداء، وخبره قوله: بعزة، وجعل الجملة التي هي تهيامي بعزة اعتراضا بين إن وخبرها؛ لأن في هذا أَضْرُبًا من التشديد للكلام، كما تقول: إنّك فاعْلَم رجلُ سَوْءٍ وإنه والحقَّ أقولُ جَمِيلُ المَذْهَب، وهذا الفصل والاعتراض الجاري مجرى التوكيد كثير في كلامهم.

ولم يفرق أبو حيان كذلك بينهما، ويظهر ذلك في قوله: " والاعتراضية الواقعة بين موصول وصلة، كقول الشاعر ..... وكقول الآخر:

ذاكَ الذي- وَأَبِيكَ- يَعْرِفُ.... .....

وأما البيت الثالث ففيه الفصل بين الموصول وصلته بالقسم، فليس في هذه الأبيات جملة اعتراض بين جزأي صلة كما ذكر في المتن"[(١)].

فبالرغم من وضوح الفرق بينهما إلا أننا نجد تلاقيا بين المفهومين، وخاصة أثناء ورودهما في السياقات، وفي معنييهما اللغوي والاصطلاحي، فالفصل حاجز يفصل بين شيئين، والاعتراض في جوهره فاصل يمنع استمرار الشيئين، ويمنع أيضًا اتصالهما، أو يقطع المعنى قبل ورود القسم الثاني للسياق الأصلي، وكذلك يشتركان في المعنى الاصطلاحي؛ فهما يشتركان في وجود عنصر أو عناصر تقع بين الأجزاء التي يجب أن تتواصل دون حاجز بينها في الأصل، فالفصل هو الأساس في الاعتراض؛ لأننا عند إيراد الجملة المعترضة تفصل بين ركني الجملة الأساسية، أو الأزواج المتلازمة، وبهذا يكون كل اعتراض فصلا، وليس كل فصل اعتراضا، فالفصل كمفهوم عام يندرج تحته كل فاصل بين أي متلازمين، سواء أكان هذا الفاصل كلمة أم جملة، أم شبه جملة، فهو فصل[(٢)].

ويمكن اعتبارهما مترادفين بالنظر إلى الوظيفة الذي يؤديها كلٌّ منهما وهي الحجز بين الشيئين ومنع الاتصال، أما بالنظر إلى كنه الفاصل ومحله الإعرابي فليسا مترادفين، ولأجل الاعتبار الأول سأدرس الاعتراض إذ هو يعد جزءا من الفصل- والله أعلم-.

ويعتمد الفصل بين المتلازمين على عاملين أساسيين، أولهما: علاقة الترابط بين المتلازمين؛ فإذا كانت العلاقة علاقة اقتضاء أكثر من علاقة مجاورة جاز الفصل بينهما، بفواصل معينة، كالفصل بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل؛ أي: المسند والمسند إليه، وكلك ما أصله مسند ومسند إليه، وإذا كانت العلاقة بينهما علاقة مجاورة واقتضاء، لم يجز الفصل بينهما، كالمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، والموصول والصلة، والأداة ومدخولها في- في كير من الأحيان- لأن كل اثنين يشكلان تركيبا يصعب فصله؛ ولأن المتلازمين كالكلمة الواحدة، فإذا فُصِل بينهما، كأنه فُضِل بين أجزاء الكلمة الواحدة.

وثانيهما: نوع الفاصل الذي يفصل بين المتلازمين فطبيعته تجيز الفصل أو تمنعه،

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٩/ ١٩٤، ١٩٥)

(٢) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٣٧، ٣٨).

فإذا كان الفاصل أجنبيًا عن المتلازمين يقل جواز الفصل به بينهما، لكنه ليس على إطلاقه، وإذا كان غير أجنبي، فيجوز لفصل به بين المتلازمين- غالبًا- ويندرج تحت العامل الثاني هذ، وهو نوع الفاصل، ما يتوسع فيه في الكلام من الظرف، والجار والمجرور، والقسم، والنداء، والاعتراض، والزيادة، ولا تنطبق عليها قاعدة الأجنبي وغير الأجنبي؛ لأن النحويين يقولون: إنه لا يجوز الفصل بالأجنبي، ويجوز بغيره، ومعظم هذه الفواصل أجنبية، ويجوز أن يُفصَل بها بين كثير من الأزواج المتلازمة[١].

المبحث الثالث

الفعل ومرفوعه وآثار الفصل بينهما

وفيه مطلبان، هما:

الأول: الفعل ومرفوعه والعلاقة بينهما. **الآخر**: أثر الفصل بين الفعل ومرفوعه.

المطلب الأول: الفعل ومرفوعه والعلاقة بينهما.

الفعل يشمل الفعل المتصرف، نحو: أتى زيد والفعل غير المتصرف، نحو: نعم الفتى.

والمراد بمرفوعه هو: ما كان مرفوعا بالفعل أو بما يشبه الفعل[٢].

والفعل وما أشبهه ومرفوعهما، من المتلازمين المسندين لبعضهما البعض، فكل منهما مسند ومسند إليه، وو(مسند) مصدره الإسناد، وهو: الحكم بشيء، كالحكم على زيد بالقيام، في: قام زيد، أو بالاجتهاد في: زيد مجتهد، والمحكوم به يسمى "مسندا"، والمحكوم عليه يسمى "مسندا إليه"، فالمسند ما حكمت به على شيء، والمسند إليه ما حكمت عليه بشيء.

و(المسند) معناه: الحديث والخبر، و(المسند إليه) المحدّث عنه، فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه.

وإنما كان المسند الحديث، والمسند إليه المحدّث عنه، كقولنا في الحديث الذي يحدّث به عن النبي ﷺ هذا الحديث مسند إلى رسول الله ﷺ فالحديث هو المسند ورسول الله ﷺ هو المسند إليه[٣] وذلك على وجهين، منهما[٤]:

---

(١) ينظر: الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة (ص/ ٣٨).

(٢) شرح ابن عقيل (٢/ ٧٦).

(٣) شرح كتاب سيبويه (١/ ١٧٣).

(٤) وثانيهما: الاسم والخبر: كقولك: زيد قائم، وإنّ عمرا منطلق، ولا بد للابتداء من خبر، وكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه، والأسماء التي لا بد لها من أخبار هي أربعة: المبتدأ لا بدّ له من خبر وهو أصل هذه الأربعة، واسم كان وأخواتها، كقولك: كان زيد منطلقا، وأصبح زيد ذاهبا، وليس عمرو عندنا، واسم إنّ وأخواتها، كقولك: إن زيدا منطلق، وليت أباك قائم، والمفعول الأول من مفعولي ظننت وأخواتها كقولك: ظننت عبدك ذاهبا، وحسبت أباك منطلقا. شرح كتاب سيبويه (١/ ١٧٤).

الفعل وما أسند إليه، فالأفعال أبداً مسندة ولابد لها من مسند إليه ضرورة توقف الإسناد على تحقق الطرفين (المسند والمسند إليه)، والمسندة إليه الأفعال إما الفاعل فيما بني له، كـ (قَعَدَ زيدٌ) و(ماتَ عمرٌو) أو نائبه فيما بني الفعل له، كـ (ضُرِب زيدٌ) و(قُتِل عمرٌو)، أو المشبّه بالفاعل، وهو مرفوع (كان) وأخواتها، نحو كان زيدٌ قائماً وأمسى زيد مقيما، فإنها ترفع المبتدأ، تشبيها بالفاعل، ويسمى اسمها، وكذلك مرفوع أفعال المقاربة، فجميع مرفوعات الفعل منحصرة في هذه الثلاثة، الفاعل ونائبه ومشبهه.[١]

قال سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا وليت زيدا منطلق لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[٢]

فمن المسند إليه[٣]، الفاعل، مثل "جاء الحق وزهق الباطل"، ونائب الفاعل مثل "يعاقب العاصون، ويثاب الطائعون"، واسم الفعل الناقص مثل "وكان الله عليما حكيما" ومرفوع أفعال المقاربة، كقولك: كاد يفعلُ، وكَرَبَ يفعل، وأنشأ يقول وجعل يقول[٤]، والمسند هو الفعل، واسم الفعل، وخبر الفعل الناقص (كان وأخواتها وأفعال المقاربة) [٥].

وإسناد الفعل إلى الفاعل، هو سبب رفعه، لا بأنه أحدث شيئا على الحقيقة، فلهذا يرتفع في النفي إذا قيل: لم يخرج عبد الله، وفي الاستفهام، نحو: أيقوم زيد،كما يرتفع في الإيجاب[٦]، ومرفوع الفعل يشمل الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، واسم كان وأخواتها[٧].

وعلى ذلك فإن مرفوع الفعل لابد فيه من أمور، منها:

- لابد من ذكره ظاهرا، فإن لم يكن فمضمرًا.
- وقوعه بعد المسند، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقَدَّمَ وجب تقدير الفاعل

---

(١) شرح شذور الذهب (٢/ ٦٢٨).

(٢) كتاب سيبويه (١/ ٢٣).

(٣) ومن المسند إليه: المبتدأ مثل "الصبر مفتاح الفرج"، ومرفوع (ظن وأخواتها) ، نحو: ظننتُ محمدًا مسافرًا، واسم الأحرف التي تعمل عمل (ليس)، مثل: ما زهير كسولا، تعز فلا شيء على الارض باقيا، لات ساعة مندم، إن أحد خيرا من أحد إلا بالعلم والعمل الصالح، واسم (إن) وأخواتها، مثل ﴿إن الله عليم بذات الصدور﴾ ، واسم (لا) النافية للجنس مثل ﴿لا إله إلا الله﴾ والمسند هو خبر المبتدأ، والمفعول الثاني لـ (ظن وأخواتها) وخبر الأحرف التي تعمل عمل (ليس) وخبر "إن" واخواتها، وهو يكون فعلا، مثل ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ ، وصفة مشتقة من الفعل، مثل "الحق أبلج" واسما جامدا يتضمن معنى الصفة المشتقة، مثل "الحق نور، والقائم به أسد"، والتأويل (الحق مضيء كالنور، والقائم به شجاع كالأسد). ينظر: جامع الدروس العربية (٤/ ١).

(٤)المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ١٢٨).

(٥) جامع الدروس العربية (٤/ ١).

(٦)الإيضاح العضدي (ص: ٦٣، ٦٤).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٣٤).

ضميرا مستترا، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو: "زيد قام"، وإما فاعلا محذوف الفعل في نحو[١]: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ لأن أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية، وجاز الأمران في نحو[٢]: ﴿**أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**﴾ و[٣]: ﴿**أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ**﴾ ، والأرجح الفاعلية[٤].

- أن المرفوع بالفعل الأَصْل فيه أن يَلِي فعله بلا فصل[٥] "لأنه منزل منه منزلة الجزء"[٦].

وإنما كان يتنزل منزلة الجزء من الفعل؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل، وقد يُستغْنَى عن المفعول، فكأن الفاعل أحد أجزاء الفعل التي لا يُستغْنَى عنها، **ويدل على ذلك أمور، منها[٧]:**

الأول: أنه متى اتصل بالفعل الماضي ضمير الفاعل- متكلم، أو مخاطب- سكن آخره، نحو: " (ضربتُ) و(ضربنا) و(ضربتَ) و(ضربتِ)، وإنما سكَّنوه كراهة توالي أربع متحركات لوازم لو قيل: "ضَرَبَتَ"، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة، فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة [٨]ولا يلزم ذلك في المفعول لأنه فضلة، فهو كالأجنبي من الفعل[٩].

الثاني: أنك تقول: "قامت هند، وقعدت زينب"، فتؤنث الفعل لتأنيث فاعله، والقياس أن لا يلحق الكلمة علم التأنيث إلا لتأنيثها في نفسها، نحو "قائمة" و"قاعدة"، وأما أن تلحق الكلمة العلامة، والمراد تأنيث غيرها، فلا، فلولا أن الفعل والفاعل ككلمة واحدة، لما جاز ذلك.

الثالث: أنك تقول: يضربان، وتضربان، ويضربون، وتضربون، وتضربين، فالنون في هذه الأفعال علامة الرفع، وقد تخلل بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل، وهو الألف والواو والياء، فلو لم يكن الفاعل والفعل عندهم كشيء واحد، لما جاز الفصل بين الفعل وإعرابه بكلمة أخرى، ولا يجوز مثل ذلك في المفعول، ومن ذلك أنهم قد قالوا: كنتي، فنسبوا إلى (كنت) فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد، لما جازت النسبة إليه، إذ الجمل لا ينسب إليها، فبان بذلك أن الفعل والفاعل عندهم شيء واحد[١٠].

---

(١) التوبة: من الآية: ٦.
(٢) التغابن: من الآية: ٦.
(٣) الواقعة: من الآية: ٥٩.
(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٧٩).
(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٣٣)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٦٤٧)، الكناش (١/ ١٣٥).
(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥٨٠).
(٧) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٠).
(٨) شرح ابن عقيل (٢/ ٩٦).
(٩) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٠).
(١٠) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٠).

ولما كان المرفوع كالجزء من رافعه، كان لابد من إيلائه رافعه، هذا إذا لم يكن الفعل (نِعْم) أو (بئس).

قال أبو حيان: "وينبغي ألا يُفصل بين نعمَ وبئسَ وفاعلهما بظرف ولا مجرور ولا غيرهما إلا بسماع من العرب ..... فإن كان معمولاً للفاعل، نحو: نعمَ فيك الراغبُ زيدٌ ـ فمنعَ ذلك عامَّة النحويين، وأجازه الكسائي."[١]

قلت: بالاستقصاء لمواضع الفصل بين الفعل ومرفوعه وجدت أنه لم يقع في القرآن الكريم الفصل بين (نِعْم) أو (بئس) وفاعلهما، وجاء الأول في خمسة مواضع من القرآن الكريم، وجاء الثاني في أربعة مواضع

ومن ذلك قوله تعالى[٢]: ﴿**نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ**﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿**نِعْمَ ٱلثَّوَابُ**﴾ [٤] وقوله تعالى[٥]: ﴿**بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ**﴾ وقوله تعالى[٦]: ﴿**بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا**﴾ [٧]

المطلب الآخر

أثر الفصل بين الفعل ومرفوعه

الفصل بين الفعل والفاعل جائز بالمنصوب وغيره، مما ليس أجنبيا من الفعل[٨]، فـ "لا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل"[٩].

ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه، فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب، كأن يخفى الإعراب ولا قرينة تعين أحدهما من الآخر، نحو: ضرب موسى عيسى، ونحو: ضرب هذا ذاك، فالمرفوع في مثل هذا هو الأول؛ إذ لا دليل حينئذ على تعين الفاعل من المفعول، فلا يتميز المرفوع من المنصوب إلا بالتقديم [١٠]، فلو تميز بقرينة لفظية أو معنوية، لجاز التقديم

---

(١)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ١٠٠، ١٠١).
(٢) الأنفال: من الآية: ٤٠.
(٣) الكهف: من الآية: ٣١.
(٤) وورد بالإضافة إلى الموضعين السابقين في: العنكبوت: الآية: ٥٨، وسورة ص: ٣٠، ٤٠.
(٥) هود: من الآية: ٩٩.
(٦) الكهف: من الآية: ٢٩.
(٧) وورد أيضا في: الحجرات: ١١، والجمعة: ٥.
(٨) المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (٢/ ٢٢٩).
(٩) الأصول في النحو (٢/ ٢٢٣).
(١٠) خالف في ذلك أبو العباس بن الحاج فذكر في نقده على المقرب بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئا من هذه الأغراض الواهية وبأن في العربية أحكاما كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عمر وعمرو فإن اللفظ بهما واحد ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به لما لهم في ذلك من غرض فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه . همع الهوامع في

والتأخير، نحو: ضرب موسى سلمى، ولحقت الأولى الأخرى، ويجب أيضا البقاء على الأصل، إذا كان المرفوع ضميرا غير محصور، نحو: ضربت زيدا وأكرمتك، فتقديم المرفوع أيضا في مثل هذا واجب"[١].

ولا يجوز مخالفة الأصل بين الفعل والفاعل بتقديم الفاعل عليه، فإذا قلت: "(قام زيد) لا يجوز أن تقدم الفاعل فتقول: زيد قام، فترفع (زيدا) بـ (قام) ويكون (قام) فارغا، ولو جاز هذا؛ لجاز أن تقول: الزيدان قام والزيدون قام، تريد: قام الزيدان، وقام الزيدون، وما قام مقام الفاعل مما لم يسم فاعله فحكمه حكم الفاعل، إذا قلت: ضُرِبَ زيد، لم يجز أن تقدم (زيدا) فتقول: (زيد ضُرِبَ) وترفع (زيدا) بـ (ضُرِبَ) ولو جاز ذلك لجاز: (الزيدان ضُرِبَ، والزيدون ضُرِبَ)"[٢].

يقول سيبويه: "(هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول) وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا، فـ (عبد الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت (ضرب) به كما شغلت به (ذهب) وانتصب (زيد) لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثَمَّ كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[٣].

وينصب الأثر للفصل بين الفعل ومرفوعه على التأنيث للفعل أو عدمه إذا كان الفاعل مؤنثًا، فلا أثر لفظي إلا في التأنيث أو عدمه، ويقع ذلك في موضعين، أولهما: إذا كان الفصل بغير (إلا)، وثانيهما: إذا كان بـ (إلا).

أولا: إذا فصل بينهما بالظرف والجار والمجرور، والمفعول، وما يجوز أن يفصل به، جاز إلحاق التاء وهو أحسن وجاز ألا تلحق، إذا كان الفاعل الظاهر حقيقي التأنيث، فإن كان المرفوع بالفعل مذكرًا غير مضاف إلى مؤنث، ولا هو مؤنث بالتاء، لم يجز إلحاق التاء نحو: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون[٤].

كما في نحو: أتى القاضي بنت الواقف، وقوله[٥]:

شرح جمع الجوامع (١/ ٥٨٠).

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٣٤)، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٦/ ٢٨٣)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥٨١).

(٢) الأصول في النحو (٢/ ٢٢٨).

(٣)كتاب سيبويه (١/ ٣٤).

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٧٣٤).

(٥) من الوافر، قاله: جرير بن الخطفي في: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٩٣٢)، وبلا نسبة في: الخصائص (٢/ ٤١٦)، البديع في علم العربية (مقدمة/ ١٣٨)، الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٣٠٨)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٩٨)، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٣٩٧)، والشاهد: ترك التاء في الفعل (ولد)، وفاعله مؤنث (أم سوء)، وذلك لوجود الفصل بينهما.

لَقَدْ ولدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سوء ... علَا بَابِ اسْتِها صُلبٌ وشَامُ

حيث ترك التاء في قوله (ولد)، وهو مسند إلى (أم سوء)، وذلك لوجود الفصل بينهما، وقوله[١]:

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحدةٌ ... بعدي وبَعدَك في الدنْيَا لمغرُورُ[٢]

حيث حذف تاء التأنيث من الفعل (غر) مع أن الفاعل مؤنث حقيقي؛ إذ التقدير: غرته منكن امرأة واحدة، ولعل الذي سوغه الفصل بين الفعل وفاعله بضمير الغائب وبالجار والمجرور الواقع حالا، والمختار ثبوتها (غرته واحدة) حيث الفصل بغير إلّا.[٣]

ومثله قولك: أتى القاضي بنت الواقف، والأجود أتت، وتقول: قام اليوم هند، والأجود قام [٤].

ثانيًا: إذا فصل بينهما بـ (إلا)، فلا تلحق تاء التأنيث – التي تدل على تأنيث المرفوع بالفعل- الفعل فتقول: ما قام إلا هند، وما قام إلا الهندات[٥]، ونحو: ما ضرب إلا هو[٦]، وحذف علامة التأنيث من الفعل- إذا فُصِل بينه وبين مرفوعه بـ (إلا)- واجب عند الجمهور، وابن هشام[٧]، فلا تجوز فيه التاء اللاحقة للماضي ولا تاء المضارع، والتأنيث مع (إلا) خاص بالشعر، فتقول: ما قام إلا هند، وما طلع إلا الشمس، ولا يجوز: ما قامت إلا هند، ولا ما طلعت إلا الشمس، وقد جاء في الشعر ، كقوله[٨]:

قوله: "الأخيطل": تصغير الأخطل وهو الشاعر المشهور، استها: دبرها، "صُلُب" بضمتين جمع صليب النصارى، "وشام" بالشين المعجمة؛ جمع شامة وهي الخال، وأراد به أنه عارف بذلك الموضع.

(١) من البسيط، وبلا نسبة في: الخصائص (٢/ ٤١٦)، شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ٢٦٠)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٩٤٠)، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٣٩٧).

(٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٣٩٧)

(٣) الحاشية رقم (١) لمحقق كتاب: شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ٢٦١)، وقال المبرد: التقدير: خصلة واحدة، فلا دليل حينئذ في البيت؛ لأن التأنيث مجازي. ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٩٤٠).

(٤)شرح ابن عقيل (٢/ ٨٩)، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص: ٩٢).

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٧٣٤).

(٦) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤١٤).

(٧) قال ابن هشام: " إن كان الفاصل (إلا) فالتأنيث خاص بالشعر" أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٩٩).

(٨) من الطويل، نسب إلى (ذو الرمة) في شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٦٨)، المقاصد الشافية (٢/ ٥٧٥)،

وبلا نسبة في البديع في علم العربية (١/ ٢٢٦)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٦٢)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٦/ ١٩٩)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص٤٨١)، ويروى:

بَرَى النَّحْزُ والأجْرازُ ما في غُروضها ... فما بَقِيَتْ إلَّا الصُّدورُ الجَراشِعُ.

طَوى النَّحْرُ والأجرازُ ما في غُرُوضِها ... وما بَقَيْت إلّا الضُّلوعُ الجَراشِعُ[١]

وذلك لأن "الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد (إلا)، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه، فإذا قلت: لم يزرني إلا هند، فإن أصل الكلام: لم يزرني أحد إلا هند، وذهب بعض العلماء إلى أن إلحاق تاء التأنيث وعدم إلحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بـ (إلا)، ومع جواز الأمرين فإن حذف التاء أفضل، وهو قول ابن مالك الذي أجاز التأنيث مع الفصل بـ (إلا) في النثر، ولم يخصه بالشعر، ومنه قراءة[٢]: ﴿**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً**﴾[٣]، و ﴿**فَأَصْبَحُوا لاتُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ**﴾ [٤] بالتاء وضمها ورفع ﴿**مَسَاكِنُهُمْ**﴾ رويت عن مالك بن دينار، وأبي رجاء الجحدري بخلاف عنه[٥] والحسن[٦] وزاد ابن جني: قتادة، وعمرو بن ميمون، والسلمي، والأعمش، وابن أبي إسحاق، وقال:

"واختلف عن الكل إلا أبا رجاء ومالك بن دينار"[٧] وهذا يخالف ما ذكره ابن مالك عن الجحدري فقد ذكر أنها بخلاف عنه، ورَدَّها ابن جني بأنها قراءة شاذة ضعيفة في العربية [٨]، قال:

"أما (ترى) بالتاء ورفع (المساكن) فضعيف في العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن؛ وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير، فكأنه في المعنى: لا يرى شيء إلا مساكنهم، وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام"[٩].

قال ابن مالك: " ويختار حذف التاء عند الفصل بـ (إلا) نحو: ما قام إلا هند"[١٠].

---

(١)ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٢٢٦)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٨٩).
(٢) يس، الآية: ٢٩.
(٣) الأحقاف، الآية: ٢٥.
(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٩٩).
(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١١٤)، التذييل والتكميل (٦/ ٢٠٢)، ولم يذكر فيه الخلاف عنه.
(٦) المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٠٦)، وإليه وإلى جماعة من القراء غير السبعة في: شرح المفصل (٢/ ٦٨).
(٧) المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٦٤).
(٨) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٦/ ٢٠٢).
(٩) المحتسب لابن جنى (٢/ ٢٦٥).
(١٠) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٥٩٧) وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١١٤)، وقد أخذ ابن عقيل على ابن مالك قوله هذا، حيث يُشعِر بجواز الأمرين، فقال: "فقول المصنف إن الحذف مفضل على الإثبات يشعر بأن الإثبات أيضا جائز وليس كذلك لأنه إن أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم وأن الإثبات إنما جاء في الشعر فصحيح وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح لأن الإثبات قليل جدا " شرح ابن عقيل (٢/ ٨٩)، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: على الألفية (١/ ٧١)، ورد هذا المأخذ الشيخ محيي الدين عبد الحميد؛ إذ أن فيه " تجن على الناظم، وإلزام له

ومن الفصل بين الفعل والفاعل الفصل بين (كان) وأخواتها، ومرفوعها، باعتبار أنها مما أجري مجرى الفعل، وليس بفعل، ولكنه من المشبه بالفعل في اللفظ، وقد دخلت على المبتدأ والخبر[١].

أما إذا كان الفاعل مؤنثًا مجازي التأنيث، وقد فُصِل بينه وبين فاعله، فيجوز التأنيث والتذكير والفصل يحسِّن التذكير مع الفاعل المؤنث تأنيثًا مجازيًّا، كما سيأتي بيانه.

وقد ورد الفصل بين الفعل والفاعل، في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وقد ذُكِّر الفعل مع الفاعل المؤنث حين الفصل؛ لأن المؤنث الذي تأنيثه لفظي بحت يجوز تجريد فعله من علامة التأنيث، فإذا وقع بين الفعل ومرفوعه فاصل اجتمع مسوغان لتجريد الفعل من علامة التأنيث، فإن الفصل بوحده مسوغ لتجريد الفعل من العلامة[٢].

لذا كان من أثر الفصل في الجملة تجريد الفعل من علامة التأنيث، أو على الأقل تقوَّية وتحسين التذكير، على رأي آخر، كما ورد التأنيث مع وجود الفصل، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن التذكير أو التأنيث في الفعل ليس نتيجة حتمية للفصل، فالفصل يقوي ويحسن التذكير فقط، لكنه ليس بالضرورة مع وجوده يُذَكَّر الفعل، والحق أن "المعنى هو الحاكم في كل ذلك، فمرة يكون التأنيث أجود، ومرة يكون التذكير أجود، بحسب القصد والسياق، طال الفصل أم قصر"[٣]، ومع ذلك فإن بعض النحويين اعتبر الفصل بين الفعل والفاعل هو الأساس في تذكير الفعل، فجعله جائزا مع الفاعل المؤنث[٤]، " وليس مخصوصا بالشعر"[٥] وإن كان البعض حكم بقلته[٦]، وجعله بعضهم على

بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم إلحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بـ (إلا)، ومع جواز الامرين حذف التاء أفضل، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم، لأنه صريح الدلالة عليه، ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر، من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه، فإذا قلت: "لم يزرني إلا هند" فإن أصل الكلام: لم يزرني أحد إلا هند، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء، لان الفاعل مذكر، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم، لأنه مذهب الجمهور، وهو إلزام ما لا يلزم" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٩١).

(١) المقتضب (٣/ ١٩٠).

(٢)التحرير والتنوير (٧/ ٢٠٩).

(٣) معاني النحو (٢/ ٦١).

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٣١)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١١٢)، الكناش (١/ ٣٠٨).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١١٢)

(٦) منهم ابن الأثير الذي يقول في البديع في علم العربية (١/ ١٠٣): " فإن فصلت بين الفعل والفاعل فكذلك، وقد حذفوها فيه قليلا، نحو ما حكوا من قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة."

خلاف الأجود[١]، ومثلوا لذلك بقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة، "الذي حضر المرأة، أي: حضرت عند القاضي، القاضي مفعول به مقدم، وامرأة فاعل، هنا الفعل حضر، والفاعل امرأة، وهي مؤنث حقيقي، ولكن فُصِلَ الفاعل عن فعله بفاصل، هذا الفاصل سَهَّلَ إمكانية لحاق التاء وعدمها، نعم الأكثر إلحاق التاء، نقول: "حضرت القاضي امرأة"، ولكن يجوز حذف علامة التأنيث؛ لأن الفاصل سَهَّلَ مسألة إلحاق التاء بأن لم يعد الأمر واجبًا في مثل هذا الأمر"[٢].

قال سيبويه: "وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء ..... وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء كما كفاهم الجميع والاثنان حين اظهروهم عن الواو والألف."[٣]

وقال الزمخشري: " فإن وقع فصل استجيز نحو قولهم: "حضر القاضي امرأة"[٤] وعلل ذلك ابن يعيش قائلا: " فإن فصل بينهما فاصل من مفعول أو ظرف أو جار ومجرور، جاز سقوط علم التأنيث، نحو قولهم: "حضر القاضي اليوم امرأة"، لما فصل بالظرف والمفعول؛ حسن ترك العلامة؛ لأن الفاصل سد مسد علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث."[٥]

والفصل بين الفعل ومرفوعه يكون إما بالتقديم والتأخير، وإما بالظرف والجار والمجرور، وإما بالحرف الزائد، أو بالاعتراض، وقد يجتمع فاصلان أو أكثر في الموضع الواحد، وكان أكثرها اجتماعًا التقديم والتأخير مع الجار والمجرور أو الظرف وجاء ذلك في مواضع كثيرة في القرآن وهذه الأربعة طرق هي ما فُصِل بها بين الفعل ومرفوعه ووقع الفصل بينهما في: ثمانية وعشرين ومائة وألف موضع، من القرآن الكريم، وقد قمت بإحصائها، وترتيبها في مباحث، حسب كثرة ورودها في القرآن الكريم.

---

(١)معاني النحو (٢/ ٦١).
(٢) شرح (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام (ص: ١٥).
(٣) كتاب سيبويه (٢/ ٣٨)
(٤) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٢٤٧).
(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٥٨).

الفصل الثاني

الفصل بين الفعل وملازمه في القرآن الكريم

في هذا الفصل مباحث هي:

المبحث الأول: الفصل بالتقديم والتأخير.

المبحث الثاني: الفصل بالظرف والجار والمجرور.

المبحث الثالث: الفصل بفاصلين أو أكثر، **وفيه مطلبان، هما:**

- الأول: الفصل بأكثر من فاصل أحدها تقديم المفعول.
- الثاني: الفصل بأكثر من فاصل أحدها الجار والمجرور.

المبحث الرابع: الفصل بالزيادة أو بـ (إلا)أو بالاعتراض.

المبحث الأول: الفصل بالتقديم والتأخير

مرتبة الفاعل أن يتأخر عن الفعل، ويتقدم على المفعول، وهذا الترتيب هو الأساس، بل من صفات الفاعل وأحكامه التقديم على المفعول، لكنه يجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل، كقولنا: ضرب زيداً عبدُ الله[١]، وقُدِّم المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه، فلم يضرّ من جهة المعنى تقديمه[٢]، ومنه قوله تعالى[٣]: ﴿**يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا**﴾ [٤]واكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسّع في الكلام؛ لأن في كلامهم الشّعر المقفّى والكلام المسجّع، وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخّرونه[٥]، ومن تأخُر الفاعل جوازا قوله تعالى[٦]: ﴿**وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ**﴾ وتأخره وجوبا قوله[٧]: ﴿**وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ**﴾ [٨].

"وكذلك: جاز: ضرب غلامَه زيدٌ، ولم يمتنع كما يمتنع الإضمار قبل الذكر؛ لأنالتقدير به التأخير، فكما أنك لو قلت: ضرب زيد غلامه، لكان إضمار زيد بعد جرى ذكره، فكذلك إذا قدم والنية به التأخير"[٩].

والتَّقديمَ والتأخيرَ في الكلامِ جائزٌ للتوسع فيه، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيءِ في

---

(١)ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ٦٤).
(٢) شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٦٣).
(٣) الأنعام: من الآية: ١٥٨.
(٤) البديع في علم العربية (١/ ٩٩).
(٥) شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٦٣).
(٦) القمر: الآية ٤١.
(٧) البقرة: من الآية ١٢٤.
(٨) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٨٤).
(٩)الإيضاح العضدي (ص: ٦٥).

غيرِ موضعه[١]وهو في صيغ التركيب اللغوي من أكثر الأساليب شيوعًا وانتشارًا في اللغة، ويهدف هذا الأسلوب إلى تمكين القواعد النحوية المقَنِّنة للترتيب بتخريج ما يختلف معها تخريجًا ينفي عنها التناقض، ويبعد عن نصوصها الاضطراب، والتقديم والتأخير أسلوب بالغ اليسر في نظر النحويين، يكشف عن ذلك وجوده بكثرة في جزئيات البحث اللغوي عامة والنحوي خاصة، ويؤكد ذلك امتدادها وتناولها لكل المؤثرات المختلفة في الترتيب بين الصيغ؛ إذ تشمل النصوص التي يحتم الترتيب بينها التأثير في مضمونها، أو الترابط بين صيغها، أو عمل الصيغ فيما يليها[٢].

يقول ابن فارس: " من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدم" [٣].

وقال ابن جني: " والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام مُتَعَالِمٌ غيرُ مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم فعلى ذلك كأنه قال: جزى عديَّ بن حاتم ربُّه ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدمًا عليه مفعوله فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يجف عليك فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشعه"[٤].

وما يجوز تقديمه هو كل ما عمل فيه فعل متصرف، أو كان خبرًا لمبتدأ سوى ما استُثنِي من ذلك [٥] ولذلك جاز الفصل بين (كان وأخواتها) التي هي أفعال وأسمائها بالتقديم والتأخير؛ لأنها لما تصرفت في أنفسها تصرفت في أخبارها بالتقديم لها على أسمائها، وعليها في أنفسها[٦].

وقد فسر ابن السراج المراد بالتقديم والتأخير تفسيرًا حسنًا؛ إذ قال: "أن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه، إنما تنوي بما كان في غير موضعهِ موضعَه، فافهم هذا، فإنَّ هذا الباب عليه يدور"[٧].

قال سيبويه: "إن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في

---

(١)التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٤٧).

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم (ص: ٢٨٩).

(٣)الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص١٨٩).

(٤)الخصائص (١/ ٢٩٨).

(٥) جمعها ابن السراج في ثلاثة عشر نوعًا، منها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والتابع وما اتصل به على المتبوع، والمضافُ إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرفٌ زائدٌ لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها. ينظر: الأصول (٢/ ٢٢٢، ٢٢٣).

(٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢١٩).

(٧)الأصول في النحو (٢/ ٢٣٨).

الأوّل، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه، وإن كان مؤخّرا في اللفظ فمن ثمّ كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربيّ جيّد كثير"[١].

ويُعَد الترتيب بين أجزاء الجملة الفعلِيَّة، من حيث التقديم والتأخير من أشكال التأثير التي يؤثِّر بها سياق الحال فيها؛ لذا نجد أن التقديم والتأخير قد ارتبط عند سيبويه بالعناية والاهتمام، فيقول في باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعول، بعد حديث عن تقديم المفعول به على الفاعل:

"كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم "[٢].

ويقول أيضًا في (باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم): "فإذا بنيت الاسم عليه، قلت: ضربت زيدا، وهو الحد؛ لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد: ضرب زيد عمرا، حيث كان (زيد) أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: زيدا ضربت، والاهتمام، والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في ضرب زيد عمرا، وضرب عمرا زيد."[٣]

ويقول في (باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة): "واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: إن أسدا في الطريق رابضًا، وإن بالطريق أسدًا رابضٌ، وإن شئت جعلت بالطريق مستقرا ثم وصفته بالرابض."[٤]

فتقديم بعض أجزاء الجملة الفعلِيَّة على بعض يرتبط بأبرز العناصر المكوِّنة لسياق الحال ألا وهو المُتَكَلِّم الذي يرغب في تسليط الاهتمام على جزء دون جزء، فالتقديم والتأخير يرتبط بشكل واضح بإرادة ورغبة المتكلم[٥].

والتقديم والتأخير على وجهين في اللفظ لأنه إما أن يكون تقديمًا مع حفظ الرتبة، فهو تقديم على نيَّةِ التأخير إذ إنه يتقدم على حُكْمِه الذي كان عليه، وفي جنسهِ الذي كانَ فيه، وإنما قدِّم لإفادة معنى لن يتأتى لو بقي مؤخرًا، وذلك كخبرِ المبتدأ إذا قدَّمْتَه على المبتدأ، والمفعولِ إذا قدَّمتَه على الفاعل كقولك: "منطلق زيد" و "ضرب عمرًا زيد"، معلوم أن "منطلق" و "عمرًا" لم يَخْرجا بالتقديم عمَّا كانا عليه، من كونِ هذا خبرَ مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكونَ ذلك مفعولاً ومنْصوباً من أجله كما يكونُ إذا أَخَّرْتَ[٦].

---

(١)كتاب سيبويه (١/ ٣٤).
(٢)كتاب سيبويه (١/ ٣٤).
(٣)كتاب سيبويه (١/ ٨٠).
(٤)كتاب سيبويه (٢/ ١٤٣).
(٥) ينظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه (ص: ٢٠٦).
(٦) ينظر: دلائل الإعجاز (١/ ١٠٦، ١٠٧).

وفي ذلك يقول السيرافي: "والفاعل كيفما تصرفت فيه الحال، فهو الذي يبنى له الفعل، والمفعول كالفضلة في الكلام؛ للاستغناء عنه، والفاعل وإن كان مؤخرا في اللفظ فإن تقديره التقديم؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه."[١]

وإما أن يكون تقديمًا مع نقل الرتبة، فهو يتقدم مع أخذ رتبة ما تأخر، وذلك نحو: "ضربت زيدا" و "زيد ضربته"، لم تقدم "زيدا" على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له[٢]، وهذا الوجه ليس موضع الدراسة.

كما أن تقديم المفعول على الفاعل له صور بحسب الوجوب، والجواز، والامتناع.

أما جواز تقديم المفعول وتأخير الفاعل، فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول، جاز تقديم المفعول وتأخيره، فتقول: أكل موسى الكمثرى، وأكل الكمثرى موسى.[٣]

أما ما يمتنع فيه تقديم المفعول على الفاعل، أي: يجب التزام الأصل، فهو في مواضع، منها: أن يخاف التباس أحدهما بالآخر، لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر، نحو: "ضرب موسى عيسى" و "أكرم هذا الذي قام" ونحو ذلك، ومنها: أن يكون الفاعل ضميرا متصلا، سواء أكان المفعول ظاهرا، كقوله تعالى[٤]: ﴿**وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ**﴾ أم ضميرا، كقوله تعالى[٥]: ﴿**وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ**﴾ [٦].

صور ما يجب فيه الخروج عن الأصل أربع، وهي:

- أن يحصر الفاعل بـ (إلا) أو بـ (إنما) نحو: ما ضرب زيدا إلا عمرو، وإنما ضرب زيدا عمرو.
- أن يكون المفعول ضميرا متصلا وفاعله اسما ظاهرا، نحو: أكرمك زيد، و خاف ربه عمر، ومنه قوله تعالى[٧]: ﴿**وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ**﴾ فـ (إبراهيم) مفعول به مقدم (ربه) فاعل؛ لأن الفاعل رتبته التقدم على المفعول[٨]، وكقوله تعالى[٩]: ﴿**يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡ**﴾ .
- أن يعود على المفعول ضمير متصل بالفاعل، نحو: ضرب زيدا أبوه [١٠].

---

(١)شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٦٣).
(٢) ينظر: دلائل الإعجاز (١/ ١٠٦، ١٠٧).
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ١٠٠).
(٤)يوسف: من الآية: ١٦.
(٥)الأعراف: من الآية: ١١.
(٦)ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٦٤)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٣١٣).
(٧) البقرة: من الآية: ١٢٤.
(٨) ينظر: شرح شذور الذهب (١/ ٢٨٤).
(٩) غافر: من الآية: ٥٢.
(١٠)ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٦٥)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٥٩٥).

- إن كان الفاعل مضافا إلى ضمير يعود إلى ما أضيف إليه المفعول نحو: "ساء عبدَ هند بعلُها" لم يجز تقديم الفاعل؛ لأنه لو قدم فقيل: "ساء بعلُها عبدَ هند" تقدم عائد على مؤخر لفظا، ورتبة مع عدم تعلق الفعل به، وشدة الحاجة إلى العائد عليه.[١]

قلت: هذه الصور اتفق عليها أكثر النحويين، وإن كانوا قد اختلفوا في وجوب بعضها أو جوازه أو قلته، أو اختصاص بعضها بالضرورة، لكن هذا الخلاف، لا يمنع ورودها في فصيح الكلام، كما أنها وردت في القرآن الكريم وبكثرة كما سيتضح لاحقًا؛ لذا رأيت أن الأولى عدم التعرض لهذا الخلاف.

وقد وقع الفصل بين الفعل ومرفوعه بالتقديم والتأخير بصورتي الجواز والوجوب، في سبعة وستين وخمسمائة موضع في القرآن الكريم، ولا يخفى أثر ذلك من حيث جمال العبارة ورونقها الذي لا يحدث لو جاء كل في رتبته، كما لا يخفى الأثر المعنوي للتقديم من حيث العناية والاهتمام، وهذه المواضع هي:

أولًا: تقديم المفعول به وهو ضمير:

هذه المواضع تقدم فيها المفعول على الفاعل وجوبًا لأنه ضمير متصل[٢]، وقد ورد في ثمانية وعشرين وخمسمائة موضع، وكان الضمير فيها متنوعًا حسب رتبته من حيث التكلم والمخاطب والغائب؛ لذا فقد قسمته بحسب الرتبة وأوردته حسب موضعه في القرآن الكريم.

أولًا: مواضع تقديم المفعول به وهو ضمير متكلم:

ورد المفعول المقدم وهو ضمير للمتكلم المفرد والمعظَّم والجمع في سبعة وثلاثين موضعًا، منها ما ورد ضميرا للمتكلم المفرد في خمسة عشر موضعًا[٣]، وفي اثنين وعشرين موضعًا للمتكلمين[٤].

أما ما ورد لضمير المتكلم،فمنها قوله تعالى[٥]: ﴿**وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ**﴾ وقوله تعالى[٦]: ﴿**وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ**﴾ وقوله تعالى[٧]: ﴿**قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ**﴾

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨٨).

(٢) ذكر في دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٥٢١: ٥٢٧) واحدًا وخمسين ومائة موضع منها.

(٣) آل عمران: من: ٣٩، الأنعام: من: ٧٧، ١٦١، الأعراف: من: ١٨٨، يوسف: من: ١٣، ٣٧، الكهف: من: ٢٤، الأنبياء: من: ٨٣، النمل: من: ٣٦، يس: من: ٢٣، سورة ص: من: ٤١، الزمر: من: ٣٨، غافر: من: ٦٦، التحريم: من: ٣، الملك: من: ٢٨.

(٤) هذه المواضع هي: في البقرة: من الآيتين: ١١٨، ٨٠، آل عمران: من: ٢٤، المائدة: من: ٥٢، الأنعام: من الآيات: ٧١، ٧٧، ١٦١، الأعراف: من الآيات: ٨٩، ٤٤، ١٤٩، التوبة: من: ٩٤، يوسف: من: ٨٨، إبراهيم: من: ٢١، الأحزاب: من الآيتين: ١٢، ٢٢، يس: من: ٦٥، الصافات: من: ٧٥، فصلت: من: ٢١، الفتح: من: ١١، المجادلة: من: ٨، الملك: من: ٩، المدثر: من: ٤٧.

(٥) آل عمران: من الآية: ٣٩.

(٦) الأعراف: من الآية: ١٨٨.

(٧) يوسف: من الآية: ١٣.

والفاعل هو المصدر المؤول من (أن) والفعل، أي: يحزنني ذهابكم به[١] وقوله تعالى[٢]: ﴿**وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي**﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿**قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ**﴾ .

ومن الفصل بضمير المتكلم الجمعقوله تعالى[٤]: ﴿**وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ**﴾ وقوله تعالى[٥]: ﴿**أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا**﴾ وقوله تعالى[٦]: ﴿**وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ**﴾ وقوله تعالى[٧]: ﴿**قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ**﴾ وقوله تعالى[٨]: ﴿**وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٞ**﴾ وقوله تعالى[٩]: ﴿**حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ**﴾ .

قلت: لم أعد قوله تعالى: ﴿**مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ**﴾ ونحوه فيما فُصِل فيه بفاصلين لاتحاد المعطوف والمعطوف عليه، و المضاف والمضافِ إليه، فكل منهما مع ملازمه كالشيء الواحد، ولكي لا تكثر تشعبات المواضع- والله أعلم-.

ثانيًا: تقديم المفعول به وهو ضمير مخاطب:

ورد الفصل بالمفعول به وهو ضمير مخاطب في ستين ومائة موضعٍ، وضمير إما أن يكون لمفرد أو مثنى، أو جمع، فهي كالتالي:

ضمير المخاطب المفرد: ورد الفصل به، في ثلاثة وخمسين موضعًا[١٠]، منها:

قوله تعالى[١١]: ﴿**وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾ وذلك على رأي الأخفش[١٢]،

---

(١) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (١٤/ ٥٠٧)، التفسير البسيط (١٢/ ٣٩)، تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل) (٢/ ٥١٥).

(٢) الكهف: من الآية: ٢٤.

(٣) التحريم: من الآية: ٣.

(٤)البقرة: من الآية: ٨٠.

(٥) الأعراف: من الآية: ٤٤.

(٦) سبأ: من الآية: ٣.

(٧) يوسف: من الآية: ٨٨.

(٨) الصافات: من الآية: ٧٥.

(٩) المدثر: من الآية: ٤٧.

(١٠)والمواضع في: البقرة: من الآيتين: ١٨٦، ٢٠٤، آل عمران: من الآيتين: ١٩٦،١٧٦، النساء: من الآيتين: ١٠٥، ١٥٣، المائدة: من الآيتين: ٤١، ١٠٠، الأنعام: من الآيات: ١٧، ٣٣، ٣٤، ٥٤، ٦٨، الأنفال: من الآيتين: ٥، ٤٣، التوبة: من الآيات: ٤٤، ٤٥، ٥٠، ٥٥، ٨٣، ٨٥، ٨٦، يونس: من الآيات: ٦٥، ٩٤، ١٠٧، هود: من: ٥٤، يوسف: من الآيتين: ٦، ٩١، الحجر: من: ٩٩، الإسراء: من: ٧٩، طه: من: ١٢٦، الأنبياء: من: ٣٦، الشعراء: من: ١١١، القصص: من: ٧٧، الروم: من: ٦٠، لقمان: من: ٢٣، الأحزاب: من الآيتين: ٥٢، ٦٣، فاطر: من: ١٤، يس: من: ٧٦، سورة ص: من: ٢١، الزمر: من: ٥٩، غافر: من: ٤، الفتح: من: ٣، الذاريات: من: ٢٤، الممتحنة: من: ١٢، المنافقون: من الآيتين: ١، ٤، النازعات: من: ١٥، البروج: الآية: ١٧، الغاشية: الآية: ١، الضحى: من الآيتين: ٣، ٥.

(١١) الأنعام: من الآية: ٣٤.

(١٢) ينظر رأيه في: التفسير البسيط (٨/ ١٠٦).

ومن وافقه[١] الذي قال بزيادة الجار (مِن) ليكون (نبأ) فاعل جاءك، كما تقول: أصابنا من مطر[٢]، وذلك خلافا لسيبويه[٣] الذي لم يقل بزيادة (من) هنا، وفاعل (جاء) مضمر، والمعنى: جاءك من نبإ المرسلين نبأ[٤].

يقول الأخفش: "وقال: ﴿**وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾ كما تقول: (قَدْ أَصَابَنا من مَطَرٍ) و(قَدْ كانَ مِنْ حَديث)" [٥].

وقوله تعالى[٦]: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ (ربّك) فاعل (يبعث) [٧]،ولا يجوز أن يكون "(رَبُّكَ) اسم (عَسَى) لئلا يفصل بين (أَنْ يَبْعَثَكَ) وبين (مَقَامًا مَحْمُودًا) بـ (رَبُّكَ)، وهو أجنبي من (يَبْعَثَكَ) لأنه مرفوع بـ (عسى)"[٨].

وقوله تعالى[٩]: ﴿**إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ**﴾ والفعل (جاء) لم يؤنث مع أن الفاعل مؤنث (المؤمنات) واستدل به الكوفيون[١٠]، وبقوله[١١]: ﴿**إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ**﴾ على جواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث المجموع جمع سلامة، وإن كان مفرده مؤنثًا، نحو: قام الهندات، واختاره أبو علي[١٢]، وذكر له وجهًا من الصحة، وهو أن " قولهم جاء الهنداتُ، حسنٌ، وليس من القبح ،كقولك: جاء هِنْدٌ؛ لأنّ الواحدة حكمُها أن تلزمها علامة التأنيث؛ للفصل بين التأنيث والتذكير، وأيضاً: فتلزم العلامة للزوم المعنى المسمىّ، وقد تكون الألف والتاء في الجمع على غير حدّ التأنيث في الواحد؛ ألا تراهم قالوا في تحقَير دراهم: دُرَيهمات، فلحقت الألف التاء على حدّ الجمع وتأنيث الجماعة، لما أريد به الجمع، فإذا كان كذلك لم يقبح: جاء الهندات، بل كان حسنًا، على حدّ إرادة

---

(١) وافقه الثعلبي، في: الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١٢/ ٦٩)، والبغوي في: تفسيره (٣/ ١٤٠).
(٢) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (١٢/ ٦٩).
(٣) ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٣١٥)، شرح كتاب سيبويه (١/ ٩٤).
(٤) ينظر: تفسير القرطبي (٦/ ٤١٧).
(٥)معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٩٨).
(٦) الإسراء: من الآية: ٧٩.
(٧)شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٧٦).
(٨)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ٣٥١)، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٧٢٧)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٧٦).
(٩) الممتحنة: من الآية: ١٢.
(١٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٥٩٢)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٠١)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) (٢/ ٥٨٦)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٤٠١)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٤١١).
(١١) يونس: من الآية: ٩٠.
(١٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٥٩٢).

التأنيث في الجماعة. ومن ثمَّ جاء في التنزيل: ﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ**﴾"[١].

وذهب البصريون، إلى أنه يأخذ حكم مفرده، فإذا كان مفرده مذكرًا كـ (الطلحات) مفرده (طلحة)، أو مغيرا، وهو (بنات) – إذ لم يسلَم فيهما نظم الواحد فهو كـ (بنين)- فحكمه حكم جمع التكسير في جواز الأمرين، وصححه المرادي[٢].

ورُدَّ استدلال الكوفيين بالآية، ووجهت بثلاثة أوجه، هي:

- أنه إنما جاز لأجل الفصل بالمفعول (الكاف) [٣].
- أن الفاعل في الحقيقة (أل) الموصولة[٤]، و(مؤمنات) صلة لها، والألف واللام بمعنى التي، وهي اسم جمع، والفعل مسند إليه فلا تلزم التاء[٥]، فكأنه قيل: اللاتي آمنَّ.
- أن الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات، أي النسوة المؤمنات[٦].

أما ابن مالك فذهب في التسهيل، مذهب البصريين، فقال:

"حكم التاء في جمع تصحيح المؤنث كحكمها في مفرده ومثناه، فلا يقال قام الهندات، إلا على لغة من قال: قال فلانة، لأن لفظ الواحد وجمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الإفراد والتثنية، فيتنزّل قولك: قامتْ الهنداتُ، منزلة قولك: قامتْ هند وهند وهند، هذا هو الصحيح"[٧].

أما في الخلاصة (الألفية) فقال بمذهب الكوفيين، إذ يقول فيها[٨]:

والتاء مع جمع سوى السالم من ... مذكر، كالتاء مع إحدى اللَّبِن

ضمير المخاطب المثنى: مواضعه، اثنان فقط، هما:

قوله تعالى[٩]: ﴿**وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ**﴾ وقوله [١٠]: ﴿**قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ**﴾ .

ضمير المخاطب الجمع: ورد في أربعة ومائة موضع[١١]، منها:

---

(١)شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) (٢/ ٥٨٧).
(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٥٩٢).
(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) (٢/ ٥٨٥).
(٤) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٢٢٢).
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١١٤).
(٦) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٢٢٣).
(٧)شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١١٢).
(٨) ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة (الخلاصة في النحو) (ص: ١٠٠).
(٩) الأعراف: من الآية: ٢٠.
(١٠) يوسف: من الآية: ٣٧.
(١١) عشرة مواضع في البقرة: من الآيات: ٥٦، ٨٧، ٩٢، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٢، موضعان في الآية: ٢٢٥، ٢٨٢، آل عمران: من الآيات: ٢٨، ٣٠، ٨١، وثلاثة مواضع في الآية: ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٤٠، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٥، ١٨٣، وستة مواضع في النساء: من الآيات: ١١، ٧٢، وموضعان في الآية ٧٣، ١٧٠، ١٧٤، المائدة: من الآيات: ٢، ٤، وموضعان في الآية: ١٥،

قوله تعالى[١]: ﴿**فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ**﴾ جاء الفعل في هذه الآية بالتذكير ولفظ الفاعل مؤنثا، وإنما جاز ذلك؛ لأن المصادر تأنيثها ليس بالتأنيث اللازم، فيجوز تذكيرُ ما خرج منها على لفظ المؤنث وتأنيثه[٢]، كما أن الفصل حسَّن التذكير مع الفاعل المؤنث تأنيثًا غير حقيقي؛ ولأجل جواز الوجهين جاء في قوله تعالى[٣]: ﴿**قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ**﴾ وقوله تعالى[٤]: ﴿**قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ**﴾ بتأنيث الفعل،والتأنيث هو الأصل، والتذكير يحسن إذا كان التأنيث غير حقيقي، كما في قوله﴿**جَآءَكُم بَيِّنَةٌ**﴾ وقوله[٥]: ﴿**فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ**﴾ لأن معنى (موعظة)و(وعظ) و(شفاعة) و(تشفع) واحد، فلذلك جاز التذكير والتأنيث على اللفظ والمعنى[٦].

قلت: في هذا دليل على أن الفصل بين الفعل والفاعل ليس مسببا وحيدا، أو أكيدا لتأنيث الفعل أو تذكيره، وأن تذكير الفعل أو تأنيثه متوقف على معان أو أغراض أخرى، والفصل حسنها وهو أحد أسبابها- والله أعلم-.

وقوله تعالى[٧]: **(إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا)** .

ثالثًا: تقديم المفعول به وهو ضمير غائب:

فُصِل بين الفعل والفاعل بتقديم المفعول وهو ضمير غائب في واحد وثلاثين وثلاثمئة موضعًا، منها لضمير الغائب المفردالمذكر في ستة وتسعين موضعًا، ولضمير الغائبة في ثمانية وعشرين موضعًا[٨]، والمثنىفي ثلاثة مواضع، والجمع

وموضعان في الآية: ١٩، ٨٩، ٩٤، ١٠٥، ١٠٦، الأنعام: موضعان في الآية: ٤٠، ١٠٤، ١٣٠، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٧، الأعراف: من الآيات: ٢٧، ٣٥،٥٠، ٦٣ ، موضعان في الآية: ٧٣، ٨٥، الأنفال: من الآيات: ٧ ، ١٩، ٢٦، التوبة: موضعان في الآية: ٢٥، ٥٢، ١٢٨، يونس: من الآيات: ٥٠، ٥٧، ١٠٨، هود: من الآيات: ٣٤، ٦٤، موضعان في الآية ٨٩، ١١٣، إبراهيم: من: ٩، النحل: من الآيتين: ٩٢، ١١٤، الإسراء: من الآيتين: ٤٠، ٦٧، طه: من: ٨٦ ، النور: من الآيتين: ١٧، ٥٨، الشعراء: من: ١٥٦، النمل: من: ١٨، لقمان: من: ٣٣، السجدة: من: ١١، الأحزاب: من الآيتين: ٩، ١٩، فاطر: من الآيتين: ٥، ٣٧، الزمر: من الآيات: ٥٤، ٥٥، ٧١، غافر: من الآيات: ٢٨، ٣٤، ٥٠، الزخرف: من: ٦٢، الجاثية: من: ٣٥، الفتح: من الآيات: ١٦، ٢٠، ٢٢، الحجرات: من: ٦، الحديد: من: ١٤، الحشر: من: ٧، الممتحنة: من الآيات: ٣، ٨، ١٠، ١١، المنافقون: من: ٩، التغابن: من: ٥، الملك: من: ٨.

(١) الأنعام: من الآية: ١٥٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٥٨)، تفسير الطبري (٧/ ١٤٦، ١٤٧).

(٣) الأعراف: من الآيتين ٧٣، ٨٥.

(٤) يونس: من الآية: ٥٧.

(٥) البقرة: من الآية: ٢٧٥.

(٦) ينظر: التفسير البسيط (٢/ ٤٧٩، ٦/ ٥٩٠).

(٧) لقمان: من الآية: ٣٣، فاطر: من الآية: ٥.

(٨) مجموع المواضع التي ورد فيها الفصل بضمير المفرد للغائب وللغائبة هيأربعة وعشرون ومائة موضع.

المذكرفي مئتي موضع، والجمع المؤنثفي أربعة مواضع، وفيما يلي بيانها.

ضمير الغائب المفرد: ورد الفصل بتقديم المفعول به وهو ضمير المفرد للغائب في ستة وتسعين موضعًا[١]، منها:

قوله تعالى[٢]: **(فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ)** فُصِل بين الفعل والفاعل، بالتقديم والتأخير؛ حيث قدّم المفعول، وهو ضمير متصل للمفرد الغائب، وقد ذُكِّر الفعل والفاعل مؤنث، ووجه العلماء ذلك بعدة أوجه، هي:

أ. أن تأنيث الموعظة غير حقيقي فالموعظة والوعظ بمعنى[٣]،وإذا كان التأنيث غير حقيقي حُمِل على المعنى فذُكِّر[٤].

يقول الزجاج: " جاز تذكير (جاءَه)، وقال تعالى في موضع آخر[٥]: **(قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ)** لأن كل تأنيث ليس بحقيقي فتذكيره جائز ألا ترى أن الوعظ، والموعظة معبران عن معنى واحد"[٦].

ب. أنه ذكَّر الفعل للفصل[٧] بين الفعل والفاعل.

يقول الواحدي: " مما يقوي التذكير أنه فصل بين الفعل والاسم، والتذكير يحسن مع الفصل كما حكي من قولهم: (حضر القاضي اليومَ امرأةٌ)، فإذا جاء التذكير في الحقيقي مع الفصل فغيره أجدر بذلك"[٨].

---

(١) البقرة: من الآيات: ١٩٧،١٠٠، ٢٠٦، ٢٢٥، موضعان منالآية: ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٦، موضعان من الآية: ٢٧٥ ،٢٨٢، آل عمران من الآيات: ٢٩، ٣٩، ٧٧، ١٢٦، ١٨٣، النساء من الآيات: ٨٣ ، ١٠٠، ١٥٨، المائدة من الآيتين ٦٠، ٩٤، الأنعام: من الآيات: ٧١، ٨٠، ١٠٣، الأعراف: من الآيات: ١٤٣، ١٦٠، ١٧٥، الأنفال: من: ١٠، التوبة: موضعان من الآية: ٤٠ ، ١٢٤، يونس: من الآيتين: ٩٠، ١٠٨، هود من الآيات: ٣٩،٧٤، ٧٨، ٩٣، يوسف: من الآيات: ١٠، ١٣، ١٤، ١٧، ٤٢، ٥٠، إبراهيم من: ١٧، الحجر من: ١٨، النحل: من الآيتين: ١٠٢، ١٠٣، الإسراء من: ٨٣، الكهف: من: ٤٥، طه: موضعان من الآية: ٣٩، ١٢٢، الأنبياء: من: ٦٣، الحج: موضعان في الآية: ١١، ١٥، ٣١، ٦٠،النور: من الآيتين: ٣٩، ٤٠، الفرقان: من: ٦، القصص: من الآيتين: ١٥،٢٥، لقمان: من: ١٤، الأحزاب: من: ٦٩، يس: من: ٣٥، الصافات: من الآيتين: ١٠، ١٤٢، الزمر: من: ٤٠، غافر: من: ٤٥، فصلت: من الآيتين: ٤٢، ٥١، الشورى: من الآية: ٥١، الزخرف: من: ٧١، الجاثية: من: ٢٣، الأحقاف: من الآية: ١٥، النجم: من: ٥، الرحمن: من الآيتين: ٥٦، ٧٤، المجادلة: من: ٦، الطلاق: من: ٧، التحريم: من: ٣، القلم: من الآيتين: ٤٩، ٥٠، المعارج: من الآيتين: ٢٠، ٢١، نوح: من: ٢١، النازعات: من الآيتين: ١٦، ٢٥، عبس: الآيتان: ٢، ٤، المطففين: الآية: ٢١، الغاشية: الآية: ٢٤، الفجر: الآية: ١٥، البلد: الآية: ٧. .

(٢) البقرة: من الآية: ٢٧٥.

(٣) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (٢٤/ ٥٧٠)، تفسير القرطبي (٢/ ٢٦٨)، التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٢٤)، البحر المحيط (٢/ ٧٠٨).

(٤) ينظر: التفسير البسيط (٢/ ٤٨٠).

(٥) يونس: من الآية: ٥٧.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٥٨).

(٧) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٣٤٤)البحر المحيط ـ (٢/ ٧٠٨).

(٨) ينظر: التفسير البسيط (٢/ ٤٧٩، ٥٩٠/٦)، المحرر الوجيز (٣٤٤/٤)البحر المحيط- (٢/ ٧٠٨).

ت. أن الفاعل (موعظة) مصدر ومن حق المصادر التذكير، نُسِب للنضر بن شميل[١].

قوله تعالى[٢]: ﴿**فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ**﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿**مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ**﴾ وقوله تعالى[٤]: ﴿**حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ**﴾ .

ضمير الغائبة: ورد الفصل بتقديم المفعول به وهو ضمير الغائبة في ثمانية وعشرين موضعًا[٥]منها:

قوله تعالى[٦]: ﴿**كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ**﴾ وقوله تعالى[٧]: ﴿**وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا**﴾ وقوله تعالى[٨]: ﴿**وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا**﴾ وقوله[٩]: ﴿**وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا**﴾ .

- **ضمير الغائب للمثنى:** ورد الفصل بين الفعل ومرفوعه، بضمير الغائب للمثنى في ثلاثة مواضع، هي:

قوله تعالى[١٠]: ﴿**فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا**﴾ وقوله تعالى[١١]: ﴿**وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ**﴾ . وقوله تعالى[١٢]: ﴿**فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ**﴾ .

ضمير الغائب لجمع المؤنث: ورد الفصل بين الفعل ومرفوعه، بضمير الغائب لجمع المؤنث في أربعة مواضع، هي:

قوله تعالى[١٣]: ﴿**حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ**﴾ وقوله تعالى[١٤]: ﴿**يَأْكُلُهُنَّ**

---

(١) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (١٢/ ٣٨١).
(٢) القصص: من الآية: ٢٥.
(٣) وردت هذه الجملة الكريمة في: هود: من الآيتين: ٣٩، ٩٣، والزمر: من الآية: ٤٠.
(٤)وردت هذه الجملة الكريمة في: لقمان: من الآية: ١٤، والأحقاف: من الآية: ١٥.
(٥) البقرة: من: ١٢٣، ٢٦٣، موضعان من: ٢٦٥، ٢٦٦، آل عمران: من: ٣٧، المائدة: من: ٦٤، الأعراف: من: ٤، يونس: من: ٢٢، ٢٤، ٩٨، يوسف: من: ٧٧، ١٠٠، النحل: موضعان من الآية: ١١٢، طه: من: ١٠٥، الأنبياء: من: ١٠٥، الحج: من: ٧٢، النمل: من الآيتين: ١٤، ٤٣، الأحزاب: من: ٧٢، يس: من الآيتين: ١٣، ٧٩، الزمر: من: ٥٠، الحاقة: من: ١٢، عبس: الآية: ٤١، الأعلى: الآية: ١١، الليل: الآية: ١٧.
(٦) البقرة: من الآية: ٢٦٥.
(٧) الأعراف: من الآية: ٤.
(٨) النحل: الآية: ١١٢.
(٩) طه: الآية: ١٠٥.
(١٠) البقرة: من الآية: ٣٦.
(١١) الأعراف: من الآية: ٢٢.
(١٢) الكهف: من الآية: ٨١.
(١٣) النساء: من الآية: ١٥.
(١٤) يوسف: من الآية: ٤٣، ومن الآية: ٤٦.

سَبْعٌ عِجَافٌ) وقوله تعالى[١]: ﴿**خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ**﴾ وقوله تعالى[٢]: ﴿**لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ**﴾ .

ضمير الغائب لجمع المذكر: ورد الفصل بين الفعل والفاعل بضمير الجمع للمذكر في مئتي موضع[٣]، منها:

قوله تعالى[٤]: ﴿**فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا**﴾ مفعولان قدَّم الأول (هم) على الفاعل[٥]وقوله تعالى[٦]: ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ**

---

(١) الزخرف: من الآية: ٩.
(٢) الرحمن: من الآية: ٥٦، والآية: ٧٤.
(٣) البقرة: من الآيات: ١٠، ٨٨، موضعان من الآية: ٨٩، ١٠١، ١٥٦، موضعان من الآية: ١٥٩، ١٦٧، ١٧٤، ٢١٠، ٢١٣، ٢٥٣،٢٧٣، آل عمران: من الآيات: ١١ ، ١٩، ٧٧، ١٠٦،٨٦، ١١٧، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٠،١٧٢، ١٧٤، النساء: من الآيات: ٣٧،٤٦، ٥٢، ٥٤، ٦٢، وموضعان من الآية: ٧٨، ٨٣، ٩٧، موضعان من الآية: ١٥٣، المائدة: من الآيات: ١٤، ٦٣، ٧٠، ٨٥، الأنعام: من الآيات: ٥، ٣١، ٣٤، ٣٦، ٤٣، ٤٩، ٧٠، ١٠٩، ١١١، ١٢٤، ١٣٠، ١٤٠، ١٥٨، الأعراف: موضعان من الآية: ٣٧، ومن الآيات: ٤٩، ٥١، ٧٨، ٩١، ٩٧، ٩٨، ١٠١، موضعان من الآية: ١٣١، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٩، ٢٠١، الأنفال: من الآيتين: ٣٤، ٥٢، التوبة: من الآيات: ١٤، ٢١، ٥٩، ٦٨، ٧٠، موضعان من الآية: ٧٤، ٩٩، ١٢٠، ١٢١، يونس: من الآيات: ٩، ١٣، ٢٧، ٣٩، ٧٦، ٩٠، ٩٣، ٩٧، هود: من الآيتين: ٣١، ١١١، يوسف: من الآيات: ٦٨، موضعان من الآية: ١٠٧، ١١٠، إبراهيم: من الآيتين: ٩، ٤٤، الحجر: من الآيات: ٣، ٧٣، ٨٣، النحل: من الآيات: ٢٦، ٢٨، ٣٢، موضعان من الآية: ٣٣، ٣٤، ٤٥، موضعان من الآية: ١١٣، الإسراء: من الآيتين: ٦٤، ٩٤، والكهف: موضعان من الآية: ٥٥، طه: من الآيات: ٧٨، ٨٥، ١٣٣، الأنبياء: من الآية: ٤٦، وموضعان من الآية: ١٠٣، الحج: موضعان من الآية: ٥٥، ٥٨، ٧٤، المؤمنون: من الآيتين: ٤١، ٦٨ على إعراب (ما) اسم موصول، النور: من الآيات: ٢٥، ٣٣، ٣٧، ٣٨، موضعان من الآية: ٦٣، الشعراء: من الآيات: ٦، ١٨٩، ٢٠٦، ٢٢٤، النمل: من: ١٣، القصص: من الآيات: ٣٦، ٤٧، ٤٨، العنكبوت: من الآيات: ١٤، ٣٧، ٣٩، ٥١، ٥٣، ٥٥، الروم: من الآيتين: ٩، ٣٦، لقمان: من: ٣٢، الأحزاب: من: ٥٧، فاطر: من: ٢٥، موضعان من الآية: ٤٢، ص: من الآية: ٤، الزمر: من الآيات: ١٨، ٢٥، ٢٦، موضعان من الآية: ٥١، ٦١، غافر: من: ٢١، موضعان من الآية: ٢٢، ٨٣، ٨٥، فصلت: من الآيتين: ١٤، ١٧، الشورى: من الآيات: ١٤، ٣٩، ٤٨، الزخرف: من الآيتين: ٢٩، ٣٠، الدخان: من الآيتين: ١٣، ١٧، الجاثية: من الآيتين: ١٧، ٣٠، الأحقاف: من: ٢٨، محمد: من الآيات: ١٨، ٢٣، ٢٧، ق: من: ٢، الذاريات: من الآيتين: ١٦، ٤٤، الطور: موضعان من الآية: ١٨، ٢١، ٣٢، المجادلة: من الآيتين: ٦، ١٨، الحشر: من: ٢، المنافقون: من: ٤، التغابن: من: ٦، الملك: من: ٨، القلم: من: ٤٣، المعارج: من: ٤٤، نوح: من الآيتين: ١، ٦، المدثر: من: ٤٨، الإنسان: من الآيتين: ١١، ٢١، البينة: من: ١، ٤، التكاثر: الآية: ١.
(٤) البقرة: من الآية: ١٠.
(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٩).
(٦) الأعراف: من الآية: ٣٧.

﴿رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓاْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ وقوله تعالى[١]: ﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأْتِيَهُمْ غَٰشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ وقوله تعالى[٢]: ﴿أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ (ما) موصولة، أو موصوفة، فإذا أُعربت (ما) اسم موصول، فهي محلّ رفع فاعل،أما لو أُعربت نكرة موصوفة، فالجملة بعدها نعت لها[٣]،وقوله تعالى[٤]: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ فُصِل بين الفعل (يكف) والفاعل، وهو المصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها، تقديره: إنزالنا، بضمير المفعول للغائبين.

ثانيًا: تقديم المفعول وهو اسم ظاهر:

إذا كان الفاعل والمفعول اسمين ظاهرين، كان تقديم المفعول على الجواز ما لم يوقع في لبس، ولا يوجد مانع يمنع تقديمه، أو يوجب تأخيره كأن يتصل بالفاعل ضميرٌ عائد عليه[٥].

وقد ورد في تسعة وثلاثين موضعًا[٦]، منها:

قوله تعالى[٧]: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ في هذه الآية وقع الفصل بين الفعل والفاعل بالتقديم والتأخير، على قراءة ابن كثير بنصْبِ (آدم) ورفع (كلمات)[٨] وتوجيهها: أنَّ الفعل (تلقى) تصح نسبته إلى كل واحد ممن تَلَقَّى وتُلُقِيَ؛ لأنَّ مَنْ تلقَّاك فقد تلقَّيْتَه.

قال الفراء: "وقد قرأ بعض القراء: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾ فجعل الفعل للكلمات، والمعنى- والله أعلم- واحد لأن ما لقيك فقد لقيته، وما نالك فقد نلته"[٩].

---

(١) يوسف: من الآية: ١٠٧.
(٢) المؤمنون: من الآية: ٦٨.
(٣)البحر المحيط (٦/ ٥٣٦)، التحرير والتنوير (١٨/ ٨٨)، الجدول في إعراب القرآن (١٨/ ١٩٣).
(٤) العنكبوت: من الآية: ٥١.
(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٥٢٨).
(٦) البقرة: من الآية: ٣٧ (على قراءة ابن كثير) ومن: ١٢٤، ١٣٣، ١٨٠، ٢٥٩، آل عمران: من: ١٤٠، النساء: من الآيتين: ٨، ١٨، المائدة: من الآيتين: ١٠٦، ١١٩، الأنعام: من الآيات: ٦١، ١٢٤، ١٥٨، الأعراف: من: ٩٥، الأنفال: من الآيتين: ٤٩، ٥٠، يونس: من: ١٢، التوبة: من: ١٨، هود: من الآيتين: ٦٧، ٩٤، إبراهيم: من: ٥٠، الحجر: من: ٦١، النحل: من: ١٠٥، الحج: من: ٣٧، المؤمنون: من الآيات: ٤٤، ٩٩، ١٠٤، النور: من: ٢، الروم: من الآيتين: ٣٣، ٥٧، السجدة: من: ٢٩، الزمر: من: ٨، ٤٩، غافر: من: ٥٢، النجم: من: ١٦، القمر: الآية: ٤١، المنافقون: من: ١٠، الفجر: الآية: ٢٥، ٢٦.
(٧) البقرة: من الآية: ٣٧.
(٨)ينظر: السبعة في القراءات (ص١٥٤)، معاني القراءات للأزهري (١/ ١٤٧)، تحبير التيسير في القراءات العشر (ص٢٨٥)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١١).
(٩)معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨).

وقيل: لمَّا كانَتِ الكلماتُ سبباً في توبته جُعِلَتْ فاعِلَةً، ولم يؤنَّثِ الفعلُ على هذه القراءةِ وإنْ كان الفاعلُ مؤنثاً؛ لأنه غيرُ حقيقي، وللفصلِ أيضاً، وهذا سبيلُ كلِّ فعلٍ فُصِلَ بينه وبين فاعِله المؤنَّثِ بشيءٍ، أو كان الفاعلُ مؤنثاً مجازياً[١].

قوله تعالى[٢]: ﴿**وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ**﴾ قدَّم المفعول على الفاعل؛ ولا يجوز عكسه لاتصال الفاعل بضمير عائد على المفعول، فيكون إضمارًا قبل الذكر إذا تأخر المفعول، وفي الآية فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره تقديرًا لا لفظًا، والضمير متى تقدم تقديرًا لا لفظًا، أو تقدم لفظًا لا تقديرًا، فإنه يجوز بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظًا وتقديرًا[٣].

يقول ابن السراج: " فإذا قلت: ضَربَ زيدًا غلامُه، كان الأصل: ضَرَبَ غلامُ زيد زيدًا، فلما قدمتَ (زيدًا) المفعول، فقلت: ضَربَ زيدًا، قلت: غلامهُ، وكان الأصل: (غلامُ زيدٍ) فاستغنيت عن إظهارهِ لتقدمِه، قال الله عز وجل: **(وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ)** "[٤]

قوله تعالى[٥]: ﴿**قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ**﴾ فُصِل بين الفعل (ينال) والفاعل في قراءة (الظالمون) بالرفع، "لأن العهد يَنَال، كما يُنَال، أي: عهدي لا يصل إلى الظالمين، أو لا يصل الظالمون إليه ولا يدركونه "[٦]، وهي قراءة ابن مسعود وطلحة بن مصرف[٧] ونسبها ابن عطية أبو حيان[٨] لأبي رجاء وقتادة والأعمش[٩].

قوله تعالى[١٠]: ﴿**لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا**﴾ قدم المفعول (نفسا) على الفاعل

---

(١) ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون (ص: ١٣٤).
(٢) البقرة: من الآية: ١٢٤.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٧٠).
(٤)الأصول في النحو (٢/ ٢٣٨)، وينظر: الإيضاح العضدي (ص٦٥).
(٥) البقرة: من الآية: ١٢٤.
(٦)تفسير البحر المحيط (١/ ٣٢٦).
(٧)تفسير الثعلبي(الكشف والبيان عن تفسير القرآن) (٤/ ٨٢)، تفسير القرطبي (٢/ ١٠٨)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١/ ٢٦٩) وإلى ابن مسعود فقط في: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨، ٧٦) جامع البيان (تفسير الطبري) (٢/ ٢٤)،).
(٨)المحرر الوجيز (١/ ١٥٠)، تفسير البحر المحيط (١/ ٣٢٦)، وافقهما في: تفسير حدائق الروح والريحان (٢/ ٢٥٥)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٥٢٩).
(٩) قلت: وقع خلط في نسبة هذه القراءة فقد ذكر الثعلبي أن في هذه الآية قراءات ثلاث، وكل فريق من الفريقين قرأ بواحدة، فقال: "عَهْدِي الظَّالِمِينَ وفيه ثلاث قراءات: عهدي الظالمون، وهي قراءة ابن مسعود وطلحة ابن مصرف، وعَهْدِي الظَّالِمِينَ مرتجلة الياء، وهي قراءة أبي رجاء والأعمش وحمزة، وعهديَ الظالمين بفتح الياء وهي قراءة العامّة"، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١/ ٢٦٩) ويقول: "و﴿عَهْدِى﴾ مرسلة الياء وهي قراءة أبي رجاء والأعمش وحمزة" الكشف والبيان (٤/ ٨٢)،ويقول في النشر في القراءات العشر (٢/ ١٩٤): "فاختص حمزة بإسكان ياآتها كلها ووافقه حفص في (عهدي الظالمين)".
(١٠) الأنعام: من الآية: ١٥٨.

(إيمانها) وهو جائز لتقدم ذكره[١].

وقوله تعالى[٢]: ﴿**إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ**﴾ قرئ الفعل بقراءتين[٣]، فقَرَأَ **(إِذْ يتوفى)** بِالْيَاءِ جميع القراء، غير ابْن عَامر، وفي الفاعل وجهان على هذه القراءة، إما (الملائكةُ) فيكون قد فصل بين الفعل والفاعل، ولم يؤنث الفعل للفصل بينهما؛ ولأن تأنيث الملائكة غير حقيقي، ولأن المراد جمع الملائكة[٤]، وإما أن يكون الفاعل مضمرا[٥]، فلا فصل، وقَرَأَ ابْن عَامر، والأعرج[٦] **(إِذْ تتوفى)** بتاءين والفاعل الملائكة[٧] فيكون قد فصا بين الفعل وفاعله كالوجه الأول في القراءة الأولى.

قال الزجاج عن التذكير والتأنيث في الفعل: "الوجهان جميعاً جائزان، لأن الجماعة يلحقها اسم التأنيث، لأن معناها معنى جماعة، ويجوز أن يعبر عنها بلفظ التذكير، كما يقال: جمع الملائكة"[٨].

وقال الأزهري: "مَنْ قَرَأَ (تتوفى) فلتأنيث الجماعة، ومن قرأ (يتوفى) فلتقديم فِعْل الجمع، وكل ذلك جائز"[٩].

قوله تعالى[١٠]: ﴿**وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ**﴾ جُرِّد الفعل (أَخَذَ) من علامة التأنيث، والفاعل (الصَّيْحَةُ) مؤنث وقد فصل بين الفعل والفاعل، وذكر العلماء لتذكير الفعل مع الفاعل المؤنث أسبابًا، وهي[١١]:

- أن الصيحة بمعنى الصياح، فهما واحد فحمل الفعل على المعنى.[١٢]
- أن التأنيث غير حقيقي "والتذكير يحسن إذا كان التأنيث غير حقيقي"[١٣].

---

(١)الإيضاح العضدي (ص٦٥).

(٢) الأنفال: من الآية: ٥٠.

(٣) السبعة (ص٣٠٧)، معاني القراءات للأزهري (١/ ٤٤١).

(٤) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٦٩).

(٥) قال أبو البقاء: "قوله تعالى: (يتوفى): يقرأ بالياء، وفي الفاعل وجهان: أحدهما: ﴿الملائكة﴾ ، ولم يؤنث للفصل بينهما، ولأن تأنيث الملائكة غير حقيقي، فعلى هذا يكون ﴿يضربون وجوههم﴾ حالا من الملائكة، أو حالا من الذين كفروا؛ لأن فيها ضميرا يعود عليهما، والثاني: أن يكون الفاعل مضمرا؛ أي: إذ يتوفى الله، والملائكة على هذا مبتدأ، ويضربون الخبر، والجملة حال، ولم يحتج إلى الواو لأجل الضمير؛ أي: يتوفاهم والملائكة يضربون وجوههم" التبيان (٢/ ٦٢٧).

(٦) زاده في المحرر الوجيز (٢/ ٥٤٠)، البحر المحيط (٥/ ٣٣٦)، إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٩٠).

(٧) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٢٨)، المحرر الوجيز (٢/ ٥٤٠).

(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٠٥).

(٩) معاني القراءات للأزهري (١/ ٤٤١).

(١٠) هود: من الآية: ٦٧.

(١١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٤٤٣).

(١٢) اقتُصِر على هذا السبب في: تفسير البغوي (٤/ ١٨٧)، جامع البيان (تفسير الطبري) (١٢/ ٤٨٩)، تفسير القرطبي (٩/ ٦١)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٤٤٣).

(١٣) التفسير البسيط (٦/ ٥٩٠)

- أنه فصل بين الفعل والاسم، والتذكير يقوى ويحسن مع الفصل[١].

قال أبو البقاء: " في حذف التاء ثلاثة أوجه: أحدها أنه فصل بين الفعل والفاعل، والثاني أن التأنيث غير حقيقي، والثالث أن الصيحة بمعنى الصياح فحمل على المعنى."[٢]

قلت: ما قاله العلماء في هذه الآية يمكن أن يُعَدّ دليلٌ على أن الفصل بين الفعل والفاعل ليس هو العامل الأساسي في تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث بدليل عدم اقتصار العلماء على هذا السبب بل ذكروا معه سببين آخرين- والله أعلم-.

قوله تعالى[٣]: ﴿**لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَعۡذِرَتُهُمۡ**﴾ فُصل في بين الفعل **(يَنْفَعُ)** وبين الفاعل **(مَعْذِرَتُهُمْ)** بتقديم المفعول به وهو ﴿**الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ في الآية الأولى كما فُصل بين الفعل والفاعل بالمفعول **(الظَّالِمِينَ)** في قوله تعالى[٤]: ﴿**يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡ**﴾ وقد جرد الفعل من علامة التأنيث والفاعل مؤنث على قراءة، عَاصِم وَحَمْزَة والكسائي[٥] وخلف العاشر[٦] (لَا يَنْفَعُ) بالياء فيهمَا، ونافع وابن عامر في الثانية فقط، على تذكير الفعل؛ وذلك للفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول، وأيضا فإن تأنيث الفاعل وهو (معذرة) مجازي أما على قراءة ابن كثير وأبي عَمْرو[٧] (لَا تَنْفَع) ويعقوب الحضرمي[٨]، بالتَّاء فيهما، ونافع وابن عامر في الأولى فقط[٩]؛ وذلك لتأنيث لفظ الفاعل "وجاز تذكير الفعل وتأنيثه، لأن الفاعل وهو: (معذرتهم) مؤنث مجازي، ومع ذلك فهناك فاصل بين الفعل والفاعل"[١٠].

قال أبو منصور: "من قرأ بالتاء فللفظ (المعذرة) ؛ لأنها مؤنثة، ومن قرأ بالياء فلأنه مصدر (كالعُذر) ، فذهب إلى المعنى لا إلى اللفظ، ومثله كثير في القرآن"[١١].

---

(١) التفسير البسيط (٢/ ٤٨١)
(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٠٥)، روح المعاني (٣/ ٧٩).
(٣) الروم: من الآية: ٥٧.
(٤) غافر: من الآية: ٥٢.
(٥)السبعة في القراءات (ص٥٠٩).
(٦) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٣/ ١٣٤).
(٧)السبعة في القراءات (ص٥٠٩).
(٨)معاني القراءات للأزهري (٢/ ٢٦٦).
(٩) ينظر: السبعة في القراءات (ص٥٠٩)، وقال الأزهري: "وقرأ نافع في الروم بالتاء، وفى المؤمن بالياء - وروى النقاش عن ابن عامر مثل ذلك، وخالفه ابن الأخرم فقال: جميعًا بالياء" معاني القراءات (٢/ ٢٦٦).
(١٠) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٣/ ١٣٤).
(١١)معاني القراءات للأزهري (٢/ ٢٦٦).

المبحث الثاني
الفصل بالظرف و الجار والمجرور

الظرف، على ضربين: ظرف من الزمان، وظرف من المكان، وحقيقة الظرف ما كان وعاء، وسمي الزمان والمكان ظروفا لوقوع الحوادث فيهما، والظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق به، والأصل أن يتعلق بالفعل، ويتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه[١].

وقد يقع الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف، نحو: حضر اليوم امرأة، وجلس عندك رجل، وبالجار والمجرور، نحو: كتب إليه عامله[٢]، وهو كثير وشائع في اللغة العربية؛ ذلك أنه "لا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل"[٣]، فلما كان الظرف من متعلقات الفعل جاز أن يفصل بينه وبين مرفوعه.

أما الجار فهو إما أصلي، وإما زائد، وإما شبيه بالزائد أما الأصلي وهو ما يعنينا هنا- فهو ما توقف عليه المعنى واحتاج إلى متعلق، أو هو ما يحتاج إلى متعلق ولا يُستغنَى عنه معنى ولا إعرابا، نحو: (أكلت بالملعقةِ) و(كتبت بالقلم)، والنحويون يعدون عمل حرف الجر في الجملة إيصال معنى الفعل أو ما في معناه إلى المجرور لقصور الفعل عن الوصول إليه، ففي نحو: "أكلت الطعام بالملعقة" وصل معنى الفعل "أكل" إلى المفعول "الطعام" مباشرة، ولذا نصبه، ووصل أثر الفعل إلى "الملعقة" بوساطة الباءِ.

ومتعلق حرف الجر الأصلي هو ما كان مرتبطا به من فعل أو شبهه أو ما في معناه.[٤]

والتعليق هو: ربط الجار والمجرور أو الظرف بأحد أربعة أشياء على حسب المعنى:

- الفعل نفسه، مثل "وقفت على المنبر"، "مررت بأخيك".
- شبه الفعل وهو المصدر والمشتقات مثل: "مروري بك يسرني" "أنا مارٌّ بك غداً" "أنا كاتب بالقلم"، "أنت حفيٌّ بجارك".
- ما فيه معنى الفعل وهو أسماء الأفعال، نحو: أُفٍّ له.
- ما يؤول بشبه الفعل، كقولك: "كلام الحق علقمٌ على المبطلين" فـ"علقم" اسم جامد تعلق به الجار والمجرور "على المبطلين" لأنه بمعنى "مرٌ، شديد" وهما مشتقان يشبهان الفعل، وكقوله تعالى[٥]: ﴿**وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ**﴾ ، فحرف الجر متعلق بلفظ الجلالة لأنه مؤول بالمعبود، أي وهو المعبود في السموات وفي الأرض، أو وهو المسمى بهذا الاسم فيهما، ومثل ذلك أن تقول: (أنت عبد الله في كل مكان) و (خالد ليث في كل موقعة).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٣٠، ٢٣٢).
(٢) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤١٤).
(٣) الأصول في النحو (٢/ ٢٢٣).
(٤) ينظر: جامع الدروس العربية (٧١/ ٩) ، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص: ٣٣٢، ٣٣٣).
(٥) الأنعام: من الآية: ٣.

- وقد يتعلق بما يشير إلى معنى الفعل، كأداة النفي، كقوله تعالى[١]: ﴿**مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ**﴾ فحرف الجر في "بنعمة" متعلق بما، لأنه بمعنى "انتفى".

والفصل بالظرف والجار والمجرور يتسع فيه ما لا يتسع في غيره؛ لذا جاز الفصل بهما بين المتلازمين على اختلاف أنواعهما، شعرا ونثرا، أو شعرا فقط، حسب الموضع الواقع فيه الفصل بهما، ومن أمثلة ذلك:

- (كم) الخبرية ومميزها، "حيث يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف
- وحروف الجر جوازا حسنا من غير قبح، نحو: كم لك غلاما، وكم عندك جارية "[٢].

- يجوز في الشعر الفصل بين المضافين بالظرف والجار والمجرور، بقوة إن تعلقا به، وإلا فبضعف[٣]، ومن أمثلال فصل بينهما بالظرف، قول الشاعر[٤]:

فَرِشْني بخير لا أكونَنْ ومِدْحتي ... كناحتِ يوما صخرةٍ بعَسيل

يريد: كناحتِ صخرةٍ بعسيل يوماً، ومن أمثله فصله بالجار والمجرور قول الآخر[٥]:

لأنت مُعْتاد في الهيجا مُصابرةٍ ... يَصْلى بها كلُّ من عاداك نيرانا

وتقديره: لأنت معتاد مصابرة في الهيجا[٦].

- يجوز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور، ومنه قول الشاعر[٧]:

---

(١) القلم: الآية: ٢.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٧٣).
(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٦٠).
(٤) البيت: من الطويل، وبلا نسبة في ضرائر الشعر (ص١٩٣) وذكر أن الفراء أنشده، وبلا نسبة أيضًا في: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٣)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٢)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٨٢٤)، شرح المكودي على الألفية (ص: ١٧٤)، وذكر العيني أنه لم يعثر على قائله، وقال في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (١/ ٤١٣): "ليس للبيت قائل معلوم، ولكنه من شواهد النحويين"والعسيل: مكنسة يكنس بها العطار بلاطه من العطر، وقيل قضيب الفيل قال العيني: " كلاهما يصلح أن يكون مرادًا هاهنا؛ لأن المعنى: لا ينبغي أن أكون في مدحتي كمن ينحت الصخرة بقضيب الفيل لاستحالته عادة، أو كمن ينحتها بمكنسة العطار لعدم الفائدة" المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١٣٨٣).
(٥) البيت: من البسيط، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٧٣)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٢)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٦٨)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٢٥٩).
(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٧٢)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٦٧)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٢٥٩)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١٣٨٦).
(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤١)،شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣٢)، ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٢)، المقاصد الشافية للشاطبي (٤/ ٥٠٢)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١٤٨٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٣٣).

خَلِيْلَيَّ ما أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى ... صَبُورًا ولكِن لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ.

حيث حذف الباء من قوله: (أن يُرى) وفصل بينه وبين فعله وهو أحرى بالجار والمجرور وهو قوله: (بذي اللب)[١].

يقول ابن الناظم: "وأما الفصل بالظرف، والجار والمجرور ففيه خلاف مشهور، والصحيح الجواز، وليس لسيبويه فيه نص"[٢].

ويقول ابن قيم الجوزية: " وأما الفصل بالظرف والجار والمجرور فمستعمل، فمن كلامهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب"[٣].

وقد وقع الفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور والظرف وما أضيف إليهما، في ثلاثة عشر وأربعمائة موضعمن القرآن الكريم، منها:

قوله تعالى[٤]: ﴿**تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ**﴾ وردت هذه الجملة الكريمة في أربعة وثلاثين موضعًا[٥] من القرآن الكريم.

أما باقي المواضع فموزعة في القرآن الكريم كله[٦]، وفيها مسائل منها ما يأتي:

---

(١) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١٤٨٤).

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٣١).

(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٥٧٠).

(٤) البقرة: من الآية: ٢٥.

(٥) والمواضع، في: البقرة: من الآيتين: ٢٥، ٢٦٦، وآل عمران: من الآيات: ١٥، ١٣٦، ١٩٥، ١٩٨، والنساء: من الآيات: ١٣، ٥٧،١٢٢، والمائدة: مِنْ الآيات: ١٢، ٨٥، ١١٩، والتوبة: مِنْ الآيتين: ٧٢، ٨٩، والرعد: مِنْ: ٣٥، وإبراهيم: مِنْ: ٢٣، والنحل: مِنْ: ٣١، وطه: مِنْ: ٧٦، والحج: مِنْ الآيتين: ١٤، ٢٣، والفرقان: مِنْ: ١٠، والعنكبوت: مِنْ: ٥٨، والزمر: مِنْ: ٢٠، ومحمد: مِنْ: ١٢، والفتح: مِنْ الآيتين: ٥، ١٧، الحديد: مِنْ: ١٢، والمجادلة: من: ٢٢، والصف: من: ١٢، والتغابن: من: ٩، والطلاق من: ١١، والتحريم: من: ٨، والبروج: من: ١١، والبينة من: ٨.

(٦) والمواضع وردت فيما يلي: البقرة: من الآيات: ١١، ١٣، موضعان من الآية: ٤٨، ٥٨، ٨١،٦٠، ٨٥، ٩١، ١٠٩، ١١٤، ١٢٠، ١٣١،١٢٣، ١٣٢، ١٧٠، ١٧٨،١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٢، ٢١٦، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٨٢، آل عمران: من الآيات: ١٠، ١٤، ٣٧، ١٠١، موضعان من الآية: ١١٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٤، ١٧٣، النساء: من الآيات: ١٩، ٢٣، ٢٤، ٤٢، ٦١، ٦٤، ٧٤، موضعان في الآية: ٧٧، المائدة: من الآيات: ١، ٣، ٤، ٥، ١٦، ٣٠، ٤٤، ٧٥، ٨٠، ٩٥، موضعان في الآية: ٩٦، ١٠٤، الأنعام: من الآيات: ٣٥، ٣٧، ٤٣، ٧٦، ٨٩، ٩١، ١١٣، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٧، الأعراف: من الآيات: ٢٠، ٢٢، ٣٠، ٤٠، ١٣٤، ١٦٠،١٥٤، ١٦١، موضعان في الآية: ١٦٩، وكان الثاني فصل بين الفعل ونائب الفاعل، ٢٠٠، الأنفال: من الآيات: ١٠، ١٩، ٣٠، ٣١، ٤٨، ٦٨، التوبة: من الآيات: ٢٥، موضعان في الآية: ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٥٤، ٦٤، ١٠٠، موضعان في الآية: ١١٥، يونس: من الآيات: ١١، ١٥، ٢٠، ٢٤، ٣٠، ٥٠، ٧١، ٨٠، ٩٠، ٩٦، هود: من الآيات: ١٢، ٢٠، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٨، ٧٤، ٨١، ١٠١، يوسف: من الآيات: ٩، ١٨، ٣٤، ٤٨، ٤٩، ٦٣، ٨٠، ٨٣، الرعد: من الآيات: ٦، ٧، ٢٧، ٣٠، أربعة مواضع من الآية: ٣١، ٣٣، إبراهيم: من الآيات: ١١، ١٣، ١٨، ٤٢، ٤٣، الحجر: من الآيتين: ٦، ٦٥، النحل: من الآيات: ٢٤، ٢٦، ٣٤، ٣٦، ٦٣، ٦٩، الإسراء: من الآيات: ١٦، ٣٩، ٤٤، ٥٩، ١٠١، الكهف: من الآيات: ١٦، ٢٩، ٣٧، ٤٥، ٦٦، ١١٠، مريم: من الآيات: ٢٣، ٤٥، ٥٩، ٧٣، ٧٥، ٩٢، ٩٦، طه: من الآيات: ٤٨، ٦١،

المسألة الأولى: مجيء نائب الفاعل مصدرًا مؤولا.

ورد نائب الفاعل مصدرًا مؤولًا، مع الفصل بينه وبين فعله، ومن ذلك وقوع الفصل بين الفعل (قيل) ومرفوعه، وهو المصدر المؤول من الجملة بعده، وقد ورد ذلك في ثمانية عشر موضعًا[(١)]، وإن كان فيه خلاف بين العلماء، ومنه قوله تعالى[(٢)]: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ**﴾ فُصِل بين الفعل المبني لما لم يُسَمّ فاعله(قيل)، ونائب الفاعل(جملة لا تفسدوا)، على رأي من قال بأن نائب الفاعل هو قوله: (لا تفسدوا في الأرض) ونائب فاعل محكي للفعل (قيل)؛ لأنّ المراد لفظه لا معناه، فيكون قد فُصِل بين الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله (قيل) ونائب الفاعل، وهو في الأصل مقول القول، للفعل المبنيّ للمعلوم، فلمّا بني لما لم يسمَّ فاعله أصبحت الجملة نائب فاعل، وإنما صح إسناد (قيل) إلى (لا تفسدوا) مع أن

٦٤، موضعان من الآية: ٨١، وموضعان من الآية: ٨٦، ٩٠، ٩١، ٩٦، ١٠٩، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، الأنبياء: من الآيات: ١، ٢٢، ٤٤، ٦٠، ٧٨، ١٠٨، الحج: من الآيات: ٤، موضعان في الآية: ١٨، موضعان في الآية: ١٩، ٢٠، ٣٠، ٣١، ٤٠، ٤٢، ٥٤، ٧٢، المؤمنون: من الآيتين: ٢٧، ١٠٦، النور: من الآيات: ٢٤، ٢٨، ٣٧، ٤١، الفرقان: من الآيات: ٤، ٧، موضعان من الآية: ٨، ١٨، ٢١، ٣٢، ٦٠، ٦٩، ٧٧، الشعراء: من الآيات: ٢١، ٤٣، ٥١، ١٠٦، ١٢٤، ١٤٢، ١٦١، ١٦٦، ١٧٧، ١٩٣، ٢٠٧، ٢١٠، النمل: من الآيات: ١٠، ١٧، ٢٤، ٢٩، ٤٠، ٤٤، ٧٢، القصص: من الآيات: ٨، ١٨، ٤٥، ٥٧، ٦٣، ٦٦، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٨٦، العنكبوت: من الآيات: ٢٦، ٣٨، ٥٠، الروم: من الآيتين: ١٦، ٢١، لقمان: من الآيتين: ١٥، ٢١، السجدة: من الآيات: ١٥، ٢٠، ٢٧، ٣٠، الأحزاب: من الآية: ٥٢، سبأ: من الآيات: ٣، ٢٠، ٢٦، ٤٣، ٥٠، فاطر: من الآيات: ٨، ١٨، ٢٤، موضعان من الآية: ٣٥، ٣٧، يس: من الآيات: ٢٣،٢٠، ٢٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، الصافات: من الآيات: ٣١، ٣٥، ٧١، سورة ص: الآيات: ٨، ١٢، ٥٠، ومن الآية: ٦٣، الزمر: من الآيات: ١٩، ٢٣، ٤٠، ٤٨، ٥٠، ٦٨، ٧١، ٧٣، غافر: من الآيات: ٥، ٣٧، ٤٥، ٧٣، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٥، فصلت: من الآيات: ٦، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٣٠، ٤٨، ٥٣، الشورى: من الآيات: ١٣، ١٨، ٢١، الزخرف: موضعان من الآية: ٥٣، ٧٧، الدخان: من الآية: ٢٩، الجاثية: من الآيات: ١٠، ٢٥، موضعان من الآية: ٣٣، الأحقاف: من الآيات: ٧، ١٨، موضعان من الآية: ٢٦، سورة محمد- صلى الله عليه وسلم-: من الآيات: ١٤، ٢٠، ٢٥، ٣٢، الفتح: من الآيتين: ٢، ١١، وسورة ق من الآيتين: ١٢، ١٦، الذاريات: الآيتان: ٩، ٤٣، الطور: من الآيتين: ٢٤، ٤٦، القمر: من الآية: ٩، الرحمن: الآية: ٢٢، ومن الآيات: ، ٣٥، ٣٩، ٤٣، الواقعة: الآية: ١٧، الحديد: من الآيات: ١، ١٠، ١٣، ١٥، وموضعان في الآية: ١٦، المجادلة: من الآيتين: ١٧، ١٩، الحشر: من: ١، الممتحنة: من: ٤، الصف: من: ١، الجمعة: من: ١، المنافقون: من: ٥، التغابن: من: ١، الطلاق: من الآيات: ٢، ٦، ٧، الملك: من الآيتين: ٤، ٨، القلم: من الآيتين: ١٥، ١٩، الحاقة: الآية: ١٣، ومن الآيات: ١٨، ٢٨، ٢٩، الجن: من الآيات: ١، ١٠، ٢٥، القيامة: الآية: ٢٥، الإنسان: من الآيات: ١، ٦، ١٥، ١٩، المرسلات: من: ٤٨، النبأ: من: ٣٨، المطففين: من الآيات: ١٣، ١٤، ٢٨، الانشقاق: من: ٢١، الغاشية: الآية: ١١، الفجر: الآية: ١٣، البلد: الآية: ٥، الشمس: من: ١٣، ١٤، الليل: من: ١١، المسد: الآية: ٢.

(١) المواضع في: البقرة: من الآيات: ١١، ١٣، ٩١، ١٧٠، والنساء: من الآيتين: ٦١، ٧٧، والمائدة: من: ١٠٤، والأعراف: من: ١٦١، والنحل: من: ٢٤، والفرقان: من: ٦٠، ولقمان: من: ٢١،ويس: من: ٤٥، ٤٧، والصافات: من: ٣٥، وغافر: من: ٧٣، والذاريات: من: ٤٣، والمنافقون: من: ٥، والمرسلات: من: ٤٨.

(٢) البقرة: من الآية: ١١.

إسناد الفعل إلى الفعل لا يصح؛ لأنه إسناد إلى لفظ الفعل والممتنع إسناد الفعل إلى معنى الفعل، فكأنه قيل: وإذا قيل لهم هذا القول، ومنه: (زعموا مطية الكذب)[١] على إرادة لفظ (زعموا)، مثل: (من حرف جر)، و(ضرب فعل ماض) فكل من (زعموا) و(من)، و(ضرب) اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر[٢].

وهذا الرأي يميل إلى الأخذ به بعض العلماء كالزمخشري، والنسفي[٣] وابن هشام[٤]، والنيسابوري[٥]، فيجعل الإسناد لفظيا لا معنويا، وقد تكرر مثل هذا الفصل مع الفعل (قيل) في مواضع كثيرة في القرآن الكريم.

يقول الزمخشري: "فإن قلت: كيف صح أن يسند (قيل) إلى (لا تفسدوا، وآمنوا) وإسناد الفعل إلى الفعل مما لا يصح؟ قلت: الذي لا يصح هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل، وهذا إسناد له إلى لفظه، كأنه قيل: وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام، فهو نحو قولك: أَلِفٌ حرفٌ من ثلاثة أحرف، ومنه: زعموا مطية الكذب"[٦].

وقوله: (زعموا مطية الكذب) مبتدأٌ وخبر، ومنه أيضًا حديث الصحيحين: ﴿لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة﴾ [٧]، حيث أسند إلى الجملة الفعلية (زعموا) وللاسمية (لا حول ولا قوة إلا بالله) فالمعنى في الأول هذا اللفظ مطية الكذب[٨] فشبه ما يقدمه المتكلم أمام كلامه ويتوصل به إلى غرضه من قوله: زعموا كذا وكذا، بالمطية التي يتوصل بها إلى الحاجة، وإنما يقال: (زعموا) في حديثٍ لا سند له ولا ثبت فيه، وإنما يحكى عن الألسن على سبيل البلاغ[٩] وفي الثاني هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة أي كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس[١٠]

---

(١) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ١٦٦)، إعراب القرآن وبيانه (٥/ ٢٨٧)، الجدول في إعراب القرآن (١/ ٥١)، إعراب القرآن الكريم (٣/ ٢٩)، حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (١/ ٢٠٤).

(٢) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٣٥).

(٣) ينظر: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (١/ ٥١)، والنسفي: هو: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، حافظ الدين: فقيه حنفي، مفسر توفي سنة: (٧١٠ هـ) الأعلام للزركلي (٤/ ٦٧).

(٤)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٥٢٥)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٢١٩).

(٥) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ١٦٦)، والنيسابوري، هو: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، المعروف بـ (النِّظَام النَّيْسَابُوري) توفي بعد ٨٥٠ هـالأعلام للزركلي (٢/ ٢١٦).

(٦)تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (١/ ٦٤).

(٧) رواه في صحيح البخاري - (٥/ ١٦٩) رقم (٤٢٠٥) (كتاب بدء الوحي) بإسناده عن أبي موسى الأشعري، وفي مسلم، تحقيق: عبد الباقي (٤/ ٢٠٧٦) (٤٤ - (٢٧٠٤)) (باب استحباب خفض الصوت بالذكر) بإسناده عن أبي موسى.

(٨)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٢٩).

(٩)فتوح الغيب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٢/ ١٩٠)، زهر الأكم في الأمثال والحكم (٣/ ١٣٩).

(١٠)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٢٩).

"فلم يجعله من باب الإسناد إلى معنى الجملة؛ لأن ذلك لا يجوز على مذهب جمهور البصريين، فعدل إلى الإسناد اللفظي، وهو الذي لا يختص به الاسم، بل يوجد في الاسم والفعل والحرف والجملة، وإذا أمكن الإسناد المعنوي لم يعدل إلى الإسناد اللفظي، وقد أمكن ذلك بالتخريج الذي ذكرناه"[١].

وعلى هذا الوجه يجوز أن يقال: "(لا) ناهية جازمة، (تُفْسِدُوا) فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، (فِي الْأَرْضِ) متعلّق بـ (تفسدوا) والجملة الفعلية في محل الرفع نائب فاعل لـ (قيل)، ولكنّها لا تؤول بمفرد؛ لأنّها محكية"[٢].

أما جمهور البصريين، فيذهبون إلى أن يقدرون نائب الفاعل في (قيل) ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير[٣]، فالجملة لا محلّ لها مفسّرة لنائب الفاعل المقدّر وهو (القول)، وذلك لأن الجملة لا يصحّ- على رأيهم- أن تكون نائب فاعل لأنها أصلا لا يصحّ أن تكون فاعلا [٤].

يقول أبو حيان: "مذهب جمهور البصريين أن المفعول الذي لم يسمّ فاعله هو مضمر تقديره (هو) يفسره سياق الكلام، كما فَسَرَ المضمرَ في قوله تعالى[٥]: ﴿**حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ**﴾ سياقُ الكلام، والمعنى: (وإذا قيل لهم قول شديد) فأضمر هذا القول الموصوف، وجاءت الجملة بعده مفسرة ، فلا موضع لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة لذلك المضمر الذي هو القول الشديد" [٦].

وصحح ابن هشام رأي الزمخشري، وأجاب على قول الجمهور بأن الجملة " كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة؟ وقولهم: الجملة لا تكون فاعلا، ولا نائبا عنه، جوابه: أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، وفي المثل: زعموا مطية الكذب[٧]، ومن هنا لم يحتج الخبر إلى ربط في نحو: (قولي لا إله إلا الله) كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد" [٨].

وقيل: إن الظرف (لهم) نائب عن الفاعل فالجملة في محل نصب، ورُدَّ بعدم جواز أن يكون (لهم) في موضع المفعول الذي لم يسمّ فاعله؛ لأنه لا تتم الفائدة بالظرف؛ إذ إنه لا ينتظم منه مع ما قبله من كلام؛ لأنه يبقي (لا تفسدوا) لا ارتباط له، إذ لا يكون معمولا للقول

---

(١)البحر المحيط - (١/ ١٠٦).
(٢)تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (١/ ٢٠٣).
(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٢٥).
(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن (١/ ٥١).
(٥) سورة ص: من الآية ٣٢.
(٦)البحر المحيط - (١/ ١٠٦).
(٧) ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم (٣/ ١٣٨).
(٨)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٥٢٥).

مفسرا له[١]، وتتم بعدمه في قوله [٢]: ﴿**وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ**﴾ [٣].

قلت: إعراب الزمخشري، ومَن وافقه أبعد عن التأويل من كلّ إعراب آخر؛ لأن الجملة هي في الأصل مقول القول[٤]وقد وقع الفصل بين الفعل المبني لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل، وهو مصدر مؤول من الجملة بعده، سواء أكان مقولا للقول، أو غيره في مواضع كثيرة في القرآن الكريم[٥]ولا ينبغي تأويل ما فيه مندوحة عنه خاصة إذا تكررت المواضع وكثرت كما في هذا الموضع -والله أعلم-.

المسألة الثانية: المخالفة أو الموافقة بين الفعل والفاعل، تأنيثًا وتذكيرًا مع الفصل بينهما[٦].

ورد تأنيث الفعل مع الفاعل المجازي التأنيث مع الفصل بين الفعل والفاعل، في اثنين وعشرين ومائة موضع، منها ثمانية مواضع للفعل المبني للمفعول[٧]، منها قوله تعالى[٨]: ﴿**فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ**﴾ وقوله[٩]: ﴿**لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾ وقوله[١٠]: ﴿**أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ**﴾ ،وجاء الفعل مؤنثًا مع جمع التكسير المنفصل في ستة ومائة موضع، منها خمسة مواضع للفعل المبني للمفعول[١١].

وجاء تذكير الفعل مع المؤنث المجازي وكان مفصولاً في جميع مواقعه إلا في موضعين، أحدهما[١٢] في قوله تعالى[١٣]: ﴿**وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ**﴾ .

وعند الاستقصاء، وجدت أن المخالفة بين الفعل والفاعل تذكيرًا وتأنيثًا

---

(١) ينظر: البحر المحيط ـ (١/ ١٠٦).
(٢) الجاثية: من الآية ٣٢.
(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٢٥).
(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن (٢/ ٣٣٨).
(٥) ومن هذه المواضع: البقرة: من الآيات: ١٣، ٩١، ١٧٠، المائدة: من الآية: ١٠٤، الأعراف: من: ١٦١، الكهف: من: ١١٠، مريم: من: ٩٢، طه: من: ٤٨، الأنبياء: من: ١٠٨، الفرقان: من: ١٨، الجن: من: ١.
(٦) ينظر مواضع تذكير الفعل وتأنيثه في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٤٤٩: ٥٥٦).
(٧) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٤٤٩، ٤٦٢: ٤٦٦).
(٨) البقرة: من الآية: ٥٥.
(٩) البقرة: من الآية: ٢٥٥.
(١٠) تكررت هذه الآية الكريمة، في: آل عمران: من الآية: ١٦٥ قال تعالى: ﴿**أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ**﴾ والنساء من الآية: ٧٢ قال تعالى: ﴿**فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ**﴾ والمائدة: من: ١٠٦ قال تعالى: ﴿**فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ**﴾ .
(١١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٤٥٠).
(١٢) أما الآخر ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ الأنفال: من الآية: ٣٥، ولم أذكر هذا الموضع لعدم اشتمال هذا البحث على مواضع الفصل بين المبتدأ والخبر وما أصلهما كذلك، ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٤٦٧).
(١٣) القيامة: الآية: ٩.

أوالموافقة بينهما وردت بحالات أربع، هي:

الأولى: ما قرئ بالوجهين- التذكير والتأنيث- ومنها:

قوله تعالى[١]: ﴿**وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ**﴾ فُصِل بين الفعل ونائب الفاعل بالجار والمجرور (مِنْهَا)وجُرِّد الفعل من علامة التأنيث في قراءة الياء في(يُقْبَلُ)، وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، ونافع، وعاصم في رواية حفص، وبخلاف عنه في رواية أبي بكر[٢] وأُنِّث في قراءة ابن كثير، وأبو عمرو[٣] ويعقوب[٤] وابن محيصن واليزيدي[٥](ولا تُقْبَل) بالتاء، فـ "مَن قرأ بالتاء فَلِتَأنيث الشفاعة،وهو القياس، والأكثر؛ لأنّ الشفاعة مؤنثة[٦] أما مَنْ قَرَأَ بالياء؛ فلأن الشفاعة كالمصدر، وإن كان لفظها مؤنثا،وهذا "جائز فصيح لمجاز التأنيث، وحسنه أيضا الفصل بين الفعل ومرفوعه"[٧]، وهو كقول الله جلَّ وعزَّ[٨]: ﴿**وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ**﴾ وقال تعالى في موضع آخر[٩]: ﴿**وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ**﴾ لأن الصيحة وإن كان لفظها مؤنثا فهي مصدر"[١٠]، وذكره لأن التأنيث في الاسم ليس بحقيقي، وإذا كان كذلك فلك في لفظ الفعل التذكير والتأنيث، تقول: قد قُبِل منك الشفاعة، وقُبِلت منك، كما حكي من قولهم: (حضر القاضي اليومَ امرأةٌ) فإذا جاء التذكير في الحقيقي مع الفصل فغيره أجدر بذلك[١١]، "وكل ذلك جائز في كلام العرب"[١٢].

قال الفارسي: "ومما يقوّي التّذكير أنه قد فصل بين الفعل والفاعل بقوله: مِنْها، والتذكير يحسن مع الفصل، كما حكي من قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة، فإذا جاء التذكير في الحقيقي مع الفصل فغيره أجدر بذلك"[١٣].

وقوله تعالى[١٤]: ﴿**نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔتِكُمْ**﴾ فصل بالجار والمجرور بين الفعل ونائب

---

(١) البقرة: من الآية: ٤٨.

(٢) روى يحيى بن آدم والكسائي وابن أبي أمية وغيرهم عن أبي بكر عن عاصم وعن حفص عن عاصم بالياء، وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم بالتاء. ينظر: السبعة في القراءات (ص: ١٥٥).

(٣) ينظر: حجة القراءات لعبدالرحمن بن زنجلة (ص: ٩٥)، البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٠٨).

(٤) معاني القراءات للأزهري (١/ ١٤٩)، وينظر: النشر (٢/ ٢٤١).

(٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ١٧٧).

(٦)تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (١/ ٣٧١).

(٧)البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٠٨).

(٨) هود: من الآية ٩٤.

(٩) هود: من الآية ٦٧.

(١٠) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٦٠).

(١١) ينظر: التفسير البسيط (٢/ ٤٧٩).

(١٢) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٦٠).

(١٣) الحجة للقراء السبعة (٢/ ٥٣).

(١٤) الأعراف: من الآية: ١٦١.

الفاعل في قراءة (يُغْفر) وهي قراءة نافع[١]، وكذلك على قراءة (تُغْفَر) بالتأنيث مبنيا للمفعول، وهي قراءة ابن عامر[٢]، والحجة لمَنْ قَرَأَ (يُغْفَرْ) لتقدم فعل الجماعة، وَمَنْ قَرَأَ (تُغْفَر)- بالتاء- فلتأنيث الخطايا و(خطاياكم) على القراءتين في موضع الرفع، لأنه لم يُسَم فاعلها، والإعراب لا يَتَمَيزُ فيها؛ لأنها مقصورة.[٣] وبرفع التاء في (خَطِيئَاتِكُمْ)، وهي قراءة نافع، وابن عامر[٤] ويعقوب[٥]، وأبو جعفر[٦]، إلا أن ابن عامر قرأ (خطيئتُكم) بالإفراد على النيابة عن الفاعل[٧]. وعلى القراءتين بـ (التاء وبالياء) على ما لم يسم فاعله، ذكَّر الفعل؛ لأنه فصل بين الفعل ونائب الفاعل، ولأن تأنيث الخطايا غير حقيقي[٨] قال الأزهري: "مَنْ قَرَأَ (**يُغْفَرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ**)- بالياء- فلتقدم فعل الجماعة، وَمَنْ قَرَأَ (تُغْفَر)- بالتاء- فلتأنيث الخطايا، وهي جمع خطيئة"[٩].

ومنها قوله تعالى[١٠]: ﴿**لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ**﴾ قرئ الفعل (يحل) بقراءتين، إحداهما: قراءة البصريّين- أبو عمرو[١١]، ويعقوب[١٢]- (لا تحلّ) بتاء التأنيث، لتأنيث الفاعل وهو (النساء) إذ المعنى مؤنث، على تقدير: جماعة النساء، وقرأ الباقون (لا يحلّ) بياء التذكير، على معنى جمع النساء، وللفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور، وهو (لك)[١٣].

وقوله تعالى[١٤]: ﴿**فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ**﴾ فُصِل بين الفعل (لَا يُؤْخَذُ) والفاعل (فِدْيَةٌ) بالجار والمجرور، وأُنِث الفعل في قراءة ابن عامر في رواية هشام، حيث قرأ: (**فَالْيَوْمَ لَا تُؤْخَذُ**) بالتاء، وجُرِّد من التأنيث في قراءة الباقين، وابن عامر في رواية ابن ذكوان، يقول الفارسي:

" التاء حسن لتأنيث الفاعل، والياء حسن للفصل الواقع بين الفعل والفاعل، وأن

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات (ص١٥٧)، معاني القراءات للأزهري (١/ ١٥٢).
(٢) ينظر: السبعة في القراءات (ص١٥٧).
(٣) ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ١٥٢).
(٤) ينظر: السبعة في القراءات (ص٢٩٦)، إعراب القراءات السبع وعللها (ص١٢٨).
(٥) ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ٤٢٦).
(٦) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ٢٩١).
(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٠٧)، إتحاف فضلاء البشر (ص: ٢٩١).
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٦٦).
(٩)معاني القراءات للأزهري (١/ ١٥٢).
(١٠) الأحزاب: من الآية: ٥٢.
(١١) ينظر: السبعة في القراءات (ص٥٢٣)، إعراب القراءات السبع وعللها (ص٣٥١)، الحجة في القراءات السبع (ص٢٩١)، الحجة للقراء السبعة (٥/ ٤٧٩)، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص٣٢٨).
(١٢) ينظر: معاني القراءات للأزهري (٢/ ٢٨٤)، المبسوط في القراءات العشر (ص٣٥٩).
(١٣) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٣/ ١٤٩).
(١٤)الحديد: من الآية: ١٥.

التأنيث ليس بحقيقي"[١].

وقوله تعالى[٢]: ﴿**لَا تَخَٰفَىٰ مِنكُمۡ خَافِيَةٌ**﴾ فُصِل بين الفعل (تَخْفَى) والفاعل (خَافِيَةٌ)، وذُكِّر الفعل في قراءة (لا يخفى) بالياء، وهي قراءة، حمزة والكسائي[٣]، ونسبها الفراء إلى يَحيى بْن وثاب[٤]، ونسبها النحاس للكوفيين[٥]، وزاد في المبسوط خلف[٦]؛ لأن تأنيث الخافية غير حقيقي[٧]، مع وقوع الفصل بين الفعل وفاعله[٨]، واختاره أبو عبيد، لأنه قد حال بين الفعل وبين الاسم المؤنث بالجار والمجرور، والباقون بالتاء، على تقدير: فعلة خافية[٩]، واختاره أبو حاتم لتأنيث الخافية[١٠]، وصوَّبهما الفراء، وقال: "وهو مثل قوله[١١]: ﴿**وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ**﴾ و﴿**وَأَخَذَتِ**﴾ "[١٢].

قوله تعالى[١٣]: ﴿**لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً**﴾ وقع الفصل في هذه الآية في قراءتين، أولاهما: قراءة نافع، (لا تُسمَعُ) بمثناة فوقية مضمومة، ورفع (لَاغِيَةٌ) نائب فاعل، حيث فُصِل بين الفعل ونائب الفاعل، والفعل فيها موافق لنائب الفاعل في التأنيث، وأخراهما: قراءة ابن كثير وأبو عمرو ورويس عن يعقوب (لا يُسمَعُ) بمثناة تحتية مضمومة وبرفع (لَاغِيَةٌ) أيضا فأجري الفعل على التذكير؛ لأن لاغية ليس حقيقي التأنيث، وحسنه وقوع الفصل بين الفعل وبين المسند إليه، ولا فصل على قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبي جعفر وروح عن يعقوب (لَا تَسْمَعُ) بفتح المثناة الفوقية وبنصب (لَاغِيَةً)، والتاء لخطاب غير المعين[١٤].

الثانية: ما جاء مخالفًا للفاعل، باتفاق القراء، ومنه:

قوله تعالى[١٥]: ﴿**زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا**﴾ فصل بين الفعل (زُيِّنَ)

---

(١) الحجة للقراء السبعة (٦/ ٢٧٦).
(٢) الحاقة: من الآية: ١٨.
(٣) ينظر: السبعة في القراءات (ص٦٤٨)، معاني القراءات للأزهري (٣/ ٨٦)، إعراب القراءات السبع وعللها (ص٤٥٦)، تفسير الثعلبي (٢٧/ ٣٠٢)، تفسير البغوي (٥/ ١٤٧).
(٤) معاني القرآن للفراء (٣/ ١٨١).
(٥) إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٦).
(٦) ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص٤٤٤)، التحرير والتنوير (٢٩/ ١٢٩).
(٧) ينظر: تفسير القرطبي (١٨/ ٢٦٨)، إعراب القراءات السبع وعللها (ص٤٥٦).
(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٦)، التحرير والتنوير (٢٩/ ١٢٩)، .
(٩) تفسير البغوي (٥/ ١٤٧)، تفسير الخازن (٤/ ٣٣٥).
(١٠) تفسير القرطبي (١٨/ ٢٦٧).
(١١) هود: من الآية ٦٧.
(١٢) معاني القرآن للفراء (٣/ ١٨١).
(١٣) الغاشية: الآية (١١).
(١٤)التحرير والتنوير (٣٠/ ٣٠١)
(١٥) البقرة: من الآية: ٢١٢.

ونائب الفاعل (الْحَيَاةُ) وهو اسم مؤنث بالجار والمجرور (لِلَّذِينَ كَفَرُوا)، وذكَّر الفعل مع نائب الفاعل المؤنث وتأنيثه جائز.

يقول الزجاج: "و(زُيِّنَ) جاز فيه التذكير، ولو كانت (زُيِّنَت) لكان صوابًا، و(زُيِّنَ) صواب حسن"[١].

وذَكَروا في عدم تأنيث الفعل مع كون الفاعل مؤنثا، ثلاثة أسباب، هي:

أولها: للفصل بين الفعل والفاعل لذا ساغ في الفعل التذكير[٢]، وإذا فصل بين فعل المؤنث وبين الاسم بفاصل حسن تذكير الفعل؛ لأن الفاصل يكفي من تاء التأنيث[٣].

ثانيها: أنه "ذكّر الفعل والاسم مؤنث لأنه مشتقّ من فعل في مذهب مصدر، فمن أنّث أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكّر ذهب إلى تذكير المصدر"[٤] وهو قول الفراء.

ثالثها: أن سبب التذكير بالإضافة إلى الفصل بين الفعل وبين الاسم المؤنث "أن تأنيث الحياة ليس بحقيقي، لأن معنى الحياة ومعنى العيش "[٥] والبقاء واحد، وهو قول الزجاج، وبمثله قال أبو بكر الأنباري[٦]، والثعلبي[٧].

ومنه قوله تعالى[٨]: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ**﴾ ؛ لأنه يجوز تجريد فعل المؤنث اللفظي من علامة التأنيث، فإذا وقع بين الفعل ومرفوعه فاصل اجتمع مسوغان لتجريد الفعل من علامة التأنيث، فإن الفصل بوحده مسوغ لتجريد الفعل من العلامة[٩].

ومنه قوله تعالى[١٠]: ﴿**كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ**﴾ حيث جاء الفعل مع تاء التأنيث (كذبت) والفاعل مذكرًا (قوم)، وذلك باعتبار المعنى؛ لأن الفاعل بمعنى: أمة، وطائفة، وجماعة[١١]، كما أن كلمة (قوم)ألصق بالتذكير، ولو روعي اللفظ، لكان الفعل (كذّب)،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٨١).
(٢) ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) (٥/ ٣٥٢).
(٣) ينظر: التفسير البسيط (٤/ ١٠٤).
(٤) معاني القرآن للفراء موافقا للمطبوع (١/ ١٢٥).
(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٨١).
(٦) المذكر والمؤنث (٢/ ٢١٣).
(٧) تفسير الثعلبي (٥/ ٣٥٢) (٥/ ٣٥٣).
(٨) الأنعام: من الآية: ٣٧.
(٩)التحرير والتنوير (٧/ ٢٠٩).
(١٠) الحج: من الآية: ٤٢، وورد قوله ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ في أربعة مواضع أخرى من القرآن الكريم، في سورة ص: آية: ١٢، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ ﴾ وغافر: الآية: ٥، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ وق الآية: ١٢، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ﴾ ، والقمر: الآية ٩، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾ .
(١١) ينظر: تفسير القرطبي (١٥/ ٢٩٣)، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٢٤/ ٣٢٦).

ويعضد هذا أن الفصل موجود في الآية بين الفعل والفاعل بالظرف (قبلهم)[١].

قوله تعالى[٢]: ﴿**فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ**﴾ "الفعل وقع على النفخة إذ لم يكن قبلها اسمٌ مَرْفوع"[٣]، وذكَّره وإن كان المسند إليه مؤنثًا للفصل، ولكونه غير حقيقي التأنيث وللدلالة على قوة النفخ[٤]، أو لأنه وقع على المصدر[٥]، والفصل حسَّن تذكيره[٦]، واقتصر بعضهم في ذكر السبب على أن تأنيث النفخة غير حقيقي[٧].

قوله تعالى[٨]: ﴿**تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ**﴾ فُصِل بين الفعل (يُفْعَلَ) وبين نائب الفاعل (فَاقِرَةٌ)[٩]، بالجار والمجرور (بِهَا)، ولم يقترن الفعل بعلامة التأنيث لأن مرفوعه ليس مؤنثا حقيقيا، مع وقوع الفصل بين الفعل ومرفوعه، وكلا الأمرين يسوغ ترك علامة التأنيث[١٠].

الثالثة: ما جاء الفعل فيه مذكرًا في موضع، وفي آخر مؤنثًا باتفاق القراء، ومنها:

قوله تعالى[١١]: ﴿**وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ**﴾ وقال تعالى[١٢]: ﴿**وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ**﴾ فُصِل في الآية الأولى، بين الفعل (حَقَّ) والفاعل (الضَّلَالَةُ) بالجار والمجرور (عَلَيْهِمُ)، وفي الآية الثانية فُصِل بين الفعل (حَقَّتْ) والفاعل (الضَّلَالَةُ) بالجار والمجرور (عَلَيْهِ)، والفرق بين هاتين الآيتين "من وجهين: لفظي ومعنوي: أما اللفظي، فهو أن الفصل بين الفعل والفاعل في قوله: (حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) أكثر منها في قوله: (حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ) والحذف مع كثرة الحواجز أحسن، وأما المعنوي، فهو أن (مَنْ) في قوله: (وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ) راجعة على الجماعة وهي مؤنثة لفظا، بدليل[١٣]﴿**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا**﴾ ثم قال: ﴿**وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ**﴾ أي: من تلك الأمم، ولو قال: (ضلت) لتعينت التاء- والكلامان

---

(١) الموسوعة القرآنية خصائص السور (٦/ ٢٢).
(٢) الحاقة: الآية: ١٣.
(٣) معانى القرآن ـ للأخفش (٤/ ٣٤).
(٤) نظم الدرر (٨/ ١٢٦).
(٥)التفسير البسيط (٢٢/ ١٥٣).
(٦) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (١٥/ ٦١٤).
(٧) التفسير المنير للزحيلي (٢٩/ ٨٨).
(٨) القيامة: الآية (٢٥).
(٩)داهية عظيمة.
(١٠)التحرير والتنوير (٢٩/ ٣٥٦).
(١١) الأعراف: من الآية: ٣٠.
(١٢) النحل: من الآية ٣٦.
(١٣) الآية بتمامها: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦].

واحد وإن كان معناهما واحدا- فكان إثبات التاء أحسن من تركها لأنها ثابتة فيما هو من معنى الكلام المتأخر"[١].

الرابعة: ما جاء الفعل فيه موافقًا للفاعل، باتفاق القراء، ومنه:

قوله تعالى[٢]: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى**﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ**﴾ وقوله تعالى[٤]: ﴿**وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ**﴾ .

وقوله تعالى[٥]: ﴿**قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ**﴾ وقوله تعالى[٦]: ﴿**قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ**﴾ وقوله تعالى[٧]: ﴿**مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ**﴾ و(الْأَبْوابُ) نائب فاعل لـ (مُفَتَّحَةً) عند الجمهور، والرابط العائد على الجنات محذوف، تقديره: الأبواب منها، واكتفى الكوفيون عن ذلك بـ (أل) لقيامها مقام الضمير فكأنه قيل: مفتحة لهم أبوابها[٨]، وذهب إليه الطبري[٩].

وجاء الفعل في هذه المواضع موافقًا للفاعل من حيث التأنيث أو التذكير، مع جواز المخالفة للفصل ولمجازية التأنيث.

قلت: تنوع الحالات بين الموافقة والمخالفة بين الفعل والفاعل مع وجود الفصل، ينبئ عن فائدة الفصل بينهما، فلولاه لما وجد هذا التنوع، وهذا دليل على أهميته في اتساع الوجوه اللفظية المؤدية للمعنى المراد، مع جمال في العبارة، وفيه دليل على جواز التذكير والتأنيث في الفعل مع الفاعل المؤنث إذا فُصِل بينهما، وقد ذكر بعض العلماء أن الفصل هو سبب المخالفة بين الفعل بتجريده من العلامة والفاعل المؤنث، وذهب أكثرهم إلى أن الفصل حسَّن هذه المخالفة بين الفعل وفاعله، وأن سببها هو مجازية التأنيث، وعلى القولين فإن للفصل أثر في العبارة، سواء أكان هذا الأثر هو تذكير الفعل أو تحسين التذكير مع الفاعل المؤنث؛ لأن الفصل يحسِّن المخالفة بينهما، بخلاف عدم الفصل فلا يحسن معه المخالفة- والله أعلم-.

المسألة الثالثة: الفصل بالجار والمجرور المضاف ومن ذلك:

قوله تعالى[١٠]: ﴿**ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ**﴾ وقوله تعالى[١١]: ﴿**ثُمَّ يَأْتِي**

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٣٦٩)، وينظر: الأصلان في علوم القرآن (ص٣٨٢).
(٢) البقرة: من الآية: ١٧٨.
(٣) يونس: من الآية: ٩٦.
(٤) الرعد: من الآية: ٦.
(٥) الرعد: من الآية: ٣٠.
(٦) الحج: من الآية: ١٩.
(٧) سورة ص: الآية ٥٠.
(٨) روح المعاني (١٢/ ٢٠٤)، التفسير المنير للزحيلي (٢٧/ ٢١٦).
(٩)جامع البيان (تفسير الطبري) (٢١/ ٢٢١).
(١٠) يوسف: من الآية: ٤٨.
(١١) يوسف: من الآية: ٤٩.

﴿مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَامٞ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾ فصل بين الفعل (يَأْتِي) والفاعل (سَبْعٌ) في الآية الأولى، و(عَامٌ) في الثانية، بالجارّ والمجرور (مِنْ بَعْدِ) وهو متعلّق بـ (يَأْتِي)، و(ذَلِكَ) وهو اسم إشارة مبنيّ في محلّ جرّ مضاف إليه.

قوله تعالى[1]: ﴿يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ﴾ فصل بين الفعل (يصب) ونائب الفاعل (الحميم) بالجار والمجرور وهو مضاف (من فوق) والمضاف إليه (رؤوسهم).

قلت: لا يعدُّ المضاف إليه فاصلًا مستقلًا لأنه مع المضاف كالكلمة الواحدة؛ لذا لم أعد مثل هذه المواضع فيما فُصِل فيه بين الفعل ومرفوعه بفاصلين- والله أعلم-.

المبحث الثالث
الفصل بفاصلين أو أكثر

ورد الفصل بين الفعل ومرفوعه بأكثر من فاصل، ففُصِل بينهما بتقديم المفعول وزيادة حرف الجر أو بتقديم المفعول و(إلا)، أو بالتقديم وزيادة حرف الجر، أو باجتماع الجار والمجرور والظرف، أو اجتماع الجار والمجرور مع (إلا) وورد ذلك في خمسة ومائة موضع، وجاء ذلك في مطلبين، هما:

المطلب الأول: الفصل بأكثر من فاصل أحدها تقديم المفعول.

المطلب الثاني: الفصل بأكثر من فاصل أحدها الجار والمجرور.

المطلب الأول: الفصل بأكثر من فاصل أحدها تقديم المفعول

الأول: اجتماع التقديم مع فاصل أو أكثر.

ورد الفصل بالتقديم وفاصل آخر كالجار والمجرور، أو (إلا)، أو الزيادة، أو الظرففي ثلاثة وسبعين موضعًا، وورد الفصل بالتقديم مع أكثر من فاصل في تسعة مواضع، وقد أوردت المواضع حسب كثرة مجيئها في القرآن الكريم، وبيانها كالتالي:

أولًا: الفصل بتقديم المفعول مع الجار والمجرور:

ورد الفصل بتقديم المفعول به مع الجار والمجرور في أربعة وعشرين موضعًا[2]في القرآن الكريم، منها:

قوله تعالى[3]: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ وفي هذه الآية قراءات كثيرة المتواتر منها اثنتان، وفيهما وقع الفصل بين الفعل والفاعل،

---

(١) الحج: من الآية: ١٩.

(٢) البقرة: من الآيات: ٣٧،٩٣، ٢٨٤، المائدة: من الآيتين: ٦٤، ٧٣، الأنعام: من الآية: ١٣٧، الأعراف: من الآية: ١٠٠، هود: من الآية: ١٢٠، الحجر: من الآية: ٤٨، الكهف: من الآية: ٩٥، طه: من الآيات: ٦٧، ٧٨، ١٢٣، النور: من الآيتين: ٢، ٨، لقمان: من الآية: ٢٧، فاطر: من الآية: ٢٨، يس: من الآية: ١٨، فصلت: من الآية: ٣٦، الفتح: الآية: ٢٥، النجم: من الآية: ٢٣، القمر: الآية: ٤ ، الحديد: من الآية: ١٤، المجادلة: من الآية: ٨، الجن: من الآية: ٢٢.

(٣) الأنعام: من الآية: ١٣٧.

أولاهما قراءة العامة[١] (زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) بقراءة (زَيَّنَ) مبنياً للفاعل و(قَتْلَ) نصبٌ على المفعولية و(أولادِهم) خفض بالإضافة، و(شركاؤهم) رفع على الفاعلية[٢]، فوقع الفصل بين الفعل (زين) والفاعل (شركاؤهم) بالجار والمجرور المتعلق بالفعل (لكثير من المشركين)، وبالتقديم والتأخير[٣] حيث قدم المفعول، وهو (قَتْلَ) المضاف، والمضاف إليه (أَوْلَادِهِمْ) وأخر الفاعل.

قوله تعالى[٤]: ﴿**أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ**﴾ والفصل بين الفعل والفاعل في هذه الآية الكريمة إنما يتأتى على قراءة[٥]،أهل الحرمين[٦]، وأبي عمرو[٧]،ويعقوب في رواية زيد[٨](**أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ**) ، بالياء في (يهد) فقَوْله (أَن لَو نشَاء) أَن فِي مَوضِع رفع فَاعل[٩] "بمعنى: أو لم يهد للذين يخلفون مَنْ خلا قبلهم في ديارهم ويرثون أرضهم هذا الشأن، وهو أنا لو نشاء أصبناهم بذنوبهم، كما أصبنا مَنْ قبلهم، وأهلكنا الوارثين كما أهلكنا المورّثين"[١٠]

وجاء المفعول ضميرًا متصلا في المواضع كلها، إلا في خمس آيات جاء المفعول فيها اسمًا ظاهرًا، وقد تقدم على الجار والمجرور في ثلاثة مواضع، هي:

قوله تعالى[١١]: ﴿**وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا**﴾ وقوله تعالى[١٢]: ﴿**لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ وقوله تعالى[١٣]: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ**﴾ وقد تقدم الجار والمجرور في موضعين، هما: قوله تعالى[١٤]: ﴿**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ**﴾ وقوله تعالى[١٥]:

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات (ص٢٧٠)، معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٨٨)، وقال في إعراب القراءات السبع وعللها (ص١٠٧): "فهذه قراءة الناس كلهم إلا أهل الشام"

(٢) ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون (ص: ١٧٦٧).

(٣) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (١/ ١١٣).

(٤) الأعراف: من الآية: ١٠٠.

(٥) ينظر: معاني القراءات للأزهري (٢/ ٢٧٥)، المبسوط في القراءات العشر (ص٢١١).

(٦) "ولفظ حرمي اشترك فيه ابن كثير ونافع وهو نسبة إلى الحرم والحرم واحد ... لأن كل واحد من ابن كثير ونافع منسوب إلى الحرم هذا من حرم مكة وذا من حرم المدينة" إبراز المعاني (١/ ٥٥).

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٦٤).

(٨)المبسوط في القراءات العشر (ص٣٥٤):

(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٩٦).

(١٠) ينظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ١٣٤).

(١١) المائدة: من الآية: ٦٤.

(١٢) المائدة: من الآية: ٧٣.

(١٣) فاطر: من الآية: ٢٨.

(١٤) طه: من الآية: ٦٧.

(١٥) النور: الآية: ٨.

﴿وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ .

ثانيًا: الفصل بتقديم المفعول مع (إلا):

فُصِل بين الفعل ومرفوعه، بتقديم المفعول، و(إلا) وهي أداة الحصر؛ لذا كان تأخير الفاعل واجبًا؛ لوقوعه محصورًا، وكان ذلك في واحد وعشرين موضعًا[١]، منها:

- ما كان المفعول فيه ضميرًا، وورد في سبعة عشر موضعًاومنه:

قوله تعالى[٢]: ﴿لَّا يَطۡعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ قوله تعالى[٣]: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ وقوله تعالى[٤]: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ وقوله تعالى[٥]: ﴿لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى﴾

حيث فصل بين الفعل والفاعل (من، الشيطان، المطهرون، الأشقى) بتقدَّيم المفعول، وهو ضمير الغائبة في (يطعمها، ويصلاها) وضمير المتكلم، وهو المفعول الأول، وضمير الغائب، وهو المفعول الثاني، في (أنسانيه) وضمير الغائب في (يمسه) وأداة الحصر (إلا) المسبوقة بالنفي.

- وورد المفعول اسمًا ظاهرًا، في ثلاثة مواضع: قوله تعالى[٦]: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ قوله تعالى[٧]: ﴿فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ وقوله تعالى[٨]: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَۚ﴾ .

- وجاء المفعول اسما مبنيا، في موضع واحد، وهو قوله تعالى[٩]: ﴿مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ .

ثالثًا: الفصل بتقديم المفعول مع الزيادة:

فُصِل بين الفعل ومرفوعه، بتقديم المفعول وزيادة حرف الجر، وكان الحرف

---

(١) وردت المواضع في: آل عمران: من الآية: ٧، الأنعام: من الآية: ٥٩، ١٣٨، الأعراف: من الآية: ٩٩، التوبة: من الآية: ٥١، هود: من الآية: ٢٧، إبراهيم: من الآية: ٩، النحل: من الآية: ٧٩، الإسراء: من الآية: ١٠٢، الشعراء: من الآية: ٩٩، القصص: من الآية: ٨٠، الكهف: من الآية: ٦٣، العنكبوت: من الآية: ٤٣، فصلت: موضعان في الآية: ٣٥، الجاثية: الآية: ٢٤، الواقعة: الآية: ٧٩، الملك: من الآية: ١٩، الحاقة: من الآية: ٣٧، المدثر: الآية: ٣١، الليل: الآية: ١٥.

(٢) الأنعام: من الآية: ١٣٨.

(٣) الكهف: من الآية: ٦٣.

(٤) الواقعة: الآية: ٧٩.

(٥) الليل: الآية: ١٥.

(٦) آل عمران: من الآية: ٧.

(٧) الأعراف: من الآية: ٩٩.

(٨) المدثر: الآية: ٣١.

(٩) الإسراء: من الآية: ١٠٢.

الزائد في جميع المواضع، هو (من) وورد ذلك في خمسة عشر موضعًا[١]منها:
قوله تعالى[٢]: ﴿**مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ**﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿**مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ**﴾ وقوله تعالى[٤]: ﴿**وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ**﴾ .

ولحقت التاء بالفعل وقد فُصِل بينه وبين الفاعل المؤنث المجازي، بتقديم المفعول وبـ (من) الزائدةفي قوله تعالى[٥]: ﴿**وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ**﴾ وجاء الفعل مذكرًا في قوله تعالى[٦]: ﴿**وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ**﴾ والأكثر التأنيث[٧].

رابعًا: الفصل بالتقديم مع فاصلين

ورد الفصل بأكثر من فاصلين، أحدهم كان تقديم المفعول، وذلك في تسعة مواضع[٨]منها:
قوله تعالى[٩]: ﴿**وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ**﴾ وقع الفصل بين الفعل (منع)، وفاعله، وهو: المصدر المؤول من قوله: (إِلَّا أَنْ كَذَّبَ) بتقديم المفعولين عليه، وهما: المفعول الأول- ضمير المتكلم المعظَّم (نا)- والمفعول الثاني، وهو: المصدر المؤول من قوله (أَنْ نُرْسِلَ) [١٠]،وبتقديم أداة الحصر (إلا)، وتأخير الفاعل هنا من مواضع الوجوب؛ لوقوع الحصر عليه، والتقدير: وما منعنا الإرسال إلا التكذيب، وهذا الوجه هو قول أكثر النحويين والمفسرين، منهم: الفراء، والنحاس[١١]، ومكي القيسي[١٢]، والزمخشري، وابن عطية[١٣]، والباقولي[١٤]، والقرطبي[١٥].

---

(١) وردت المواضع في: المائدة: من: ١٩، الأنعام: من: ٤، التوبة: من: ١٢٢، الحجر: من: ١١، مريم: من: ٤٣، الأنبياء: من: ٢، الشعراء: من: ٥، القصص: من: ٤٦، السجدة: من: ٣، فاطر: من الآيتين: ٤١، ٤٤، يس: من الآيتين: ٣٠، ٤٦، الشورى: من: ٣٠، سورة ق: الآية: ٣٨ .
(٢) المائدة: من الآية: ١٩.
(٣) جاءت هذه الجملة، في: القصص: من الآية: ٤٦، والسجدة: من الآية: ٣.
(٤) سورة ق: الآية: ٣٨.
(٥) جاءت هذه الجملة، في: الأنعام: من الآية: ٤، يس: من الآية: ٤٦.
(٦) النساء: من الآية: ٧٩.
(٧)ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٤٥١).
(٨) الأعراف: من: ١٨٧، الإسراء: من الآيتين: ٥٩،٩٤، الكهف: من: ٥٥، العنكبوت: من: ٢٨، سبأ: من: ١٤، الذاريات: من: ٥٢، القلم: الآية: ٢٤، الحاقة: من: ١٧.
(٩)الإسراء: من الآية: ٥٩.
(١٠) ينظر: إعراب القرآن للباقولي - منسوب خطأ للزجاج (١/ ٢٦٨)، إعراب القرآن وبيانه (٥/ ٤٦٣).
(١١)إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٧٦).
(١٢)مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٤٣٢).
(١٣)تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) (٣/ ٤٦٦).
(١٤)إعراب القرآن للباقولي - منسوب خطأ للزجاج (١/ ٢٦٨).
(١٥)تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) (١٠/ ٢٨١).

قال الفراء: " وقوله: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْآيَٰتِ﴾ (أنْ) فِي موضع نصب (إِلَّا أَنْ كَذَّبَ) أن فِي موضع رفع كما تَقُولُ: ما منعهم الإيمان إِلَّا تكذيبُهم"[١].

وقال الزمخشري: "و «أن» الأولى منصوبة والثانية مرفوعة، تقديره: وما منعنا إرسال الآيات إلا تكذيب الأولين" [٢].

وأُعرب المصدر المؤول من قوله: (أَنْ نُرْسِلَ) بوجه آخر، وهو أن يكون في محل جر[٣]؛ لأنها على حَذْفِ الجارِّ، أي: مِنْ أَنْ نُرسل[٤]، وقد أجاز سيبويه حذف الجار مع (أن) لكثرة الاستعمال، حيث يقول:

"وتقول لبيك إن الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت: (أن) ولو قال إنسان: إن (أن) في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار .... لكان قولا قويا، وله نظائر، نحو قوله: لاه أبوك."[٥]

أما الخليل، فذهب إلى أنه إذا تقدمت (أن) مفتوحة ووليها حرف جر مقدم، فهي في موضع نصب بالفعل الذي كان يعمل في حروف الجر، فإذا قلت: جئتك أنك تريد المعروف، فـ (أنك) في موضع نصب بـ (جئتك) لما حذفت اللام وصل الفعل إلى ما بعدها، وكانت اللام في موضع نصب، وقد قَوَّى سيبويه كونها في موضع جر من غير أن يبطل قول الخليل أو يرده[٦]، فقال:

"والأول قول الخليل ويقوي ذلك قوله[٧]: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ لأنهم لا يقدمون (أن) ويبتدئونها ويعملون فيها ما بعدها، إلا أنه يحتج الخليل بأن المعنى معنى اللام، فإذا كان الفعل أو غيره موصلا إليه باللام، جاز تقديمه وتأخيره؛ لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى، فاحتملوا هذا المعنى،كما قال: حسبك ينم الناس، إذ كان فيه معنى الأمر"[٨].

قلت: إن إعراب المصدر المؤوّل من (أن نرسل) فِي موضع نصب كما ذكر الفراء[٩] وغيره هو الأصح؛ إذ لا داعي لتكلف حرف جر محذوف وكون المصدر المؤول مجرورًا به؛ لأن الفعل (منع) ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كـ (وهب) و(كسى)، مع جواز الوجه الثاني- والله أعلم-.

وقد جاء الفاعل مصدرًا مؤولا مع الفعل (منع) في عدَّة مواضع من القرآن الكريم[١٠]، منه:

---

(١)معاني القرآن للفراء (٢/ ١٢٦).
(٢)الكشاف للزمخشري (٢/ ٦٧٤).
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٢).
(٤) ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون (ص: ٢٩٨٦).
(٥)كتاب سيبويه (٣/ ١٢٨).
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٤٦).
(٧) الجن: من الآية: ١٨.
(٨)كتاب سيبويه (٣/ ١٢٨، ١٢٩).
(٩)معاني القرآن للفراء (٢/ ١٢٦).
(١٠) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١/ ٢٩٤).

قولـه تعـالى[١]: ﴿**وَمَـا مَـنَعَهُمْ أَن تُقْبَـلَ مِـنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُـمْ كَفَـرُواْ بِـٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ**﴾ قوله تعالى[٢]: ﴿**وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا**﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿**وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا**﴾ فُصِل بين الفعل الماضي (منع) والفاعل (المصدر المؤوّل من جملة أنهم كفروا) في الآية الأولى (المصدر المؤوّل من جملة أن قالوا) في الآية الثانية، وجملة (أن تأتيهم سنة الأولين) في الثالثة بثلاثة فواصل: المفعول الأول (الناس)، والمفعول الثاني (المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه)، والظرف (إذ) وما أُضيف إليه (الجملة بعده).

قلت: لا يجوز اعتبار الفاصل الطويل في هذه المواضع اعتراضًا؛ إذ إن الاعتراض يكون بجمل تامة المعنى يمكن انفصالها عما بعدها وما قبلها، أما هنا فلا يوجد مثل هذا الاستقلال في الجمل؛ لذا لا يعد اعتراضًا- والله أعلم-.

خامسًا: الفصل بتقديم المفعول مع الظرف:

فُصِل بتقديم المفعول والظرف في أربعة مواضع، هي:

قوله تعالى[٤]: ﴿**وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ**﴾ وقوله تعالى[٥]: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ وقد تقدم الظرف على المفعولفي هاتين الآيتين، وهو اسم ظاهر، ولا يوجد ما يمنع تقدمه أو يوجب تأخره؛ لذا فإن تأخير الفاعل على الجواز.

وقوله تعالى[٦]: ﴿**وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ**﴾ والمفعول ضمير متصل لذا وجب تقدمه على الفاعل والظرف.

وفي قوله تعالى[٧]: ﴿**وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ**﴾ جاء المفعول ضميرا متصلا أيضا؛ لذا وجب تقدمه على الفاعل، ففُصِل بين الفعل (ينفع) والفاعل (والمصدر المؤول من أنّ وما بعدها)، بتقديم المفعول، وظرف الزمان (اليوم) و(إذ) الظرفية، والجملة المضافة إليها (ظلمتم).

---

(١) التوبة: من الآية: ٥٤.
(٢)الإسراء: من الآية: ٩٤.
(٣) الكهف: من الآية: ٥٥.
(٤) يوسف: من الآية: ٣٦.
(٥)الإسراء: من الآية: ٢٣.
(٦) القمر: الآية: ٣٨.
(٧) الزخرف: الآية: ٣٩.

المطلب الثاني

الفصل بأكثر من فاصل أحدها الجار والمجرور

ورد الفصل بأكثر من فاصل، وكان الجار والمجرور واحدًا منها في واحد وثلاثين موضعًا، أما ما فُصِل فيه بفاصلين أحدهما ظرفًا، فكان في موضع واحد، وقد أوردت المواضع حسب كثرة مجيئها في القرآن الكريم، وبيانها كالتالي.

أولًا: الفصل بأكثر من جار ومجرور:

ورد الفصل بأكثر من جار ومجرور في أربعة عشر موضعًا[١]، منها:

قوله تعالى[٢]: ﴿**وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ**﴾ في هذه الآية قراءات كثيرة المتواتر منها اثنتان، وفيهما وقع الفصل بين الفعل والفاعل، إحداهما- وهي ما تخص هذا الموضع، قراءة ابن عامر[٣]، ومن تابعه من أهل الشام، (زُيِّنَ) بضم الزاي (قَتْلُ) بضم اللام (أَوْلادَهِمْ) بفتح الدال (شُرَكائِهِمْ) بالخفض[٤]، وإنما قرئ (زُيِّنَ) بالضم على فعل ما لم يسم فاعله، و(أولادَهم) نصباً على المفعول بالمصدر، (شركائهم) خفضاً على إضافة المصدر إليه فاعلاً، على تقدير: ﴿**زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ**﴾ شركائهم أولادهم[٥]، فوقع الفصل بين الفعل المبني للمفعول (زُيِّنَ)، ونائب الفاعل (قتلُ) بالجار والمجرور المتعلق بالفعل، فالفاصل غير أجنبي، وكما وقع الفصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائهم). قلت: حدث على هذه القراءة أخذ ورد طويلين بين العلماء ليس هذا موضعه- والله أعلم-.

وقوله تعالى[٦]: ﴿**قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ**﴾ فصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور(عليكم) المتعلق بالفعل (وقع)، والجار والمجرور (من

---

(١) جاءت المواضع، في: البقرة: من الآية: ١٧٨، الأنعام: من الآية: ١٣٧، الأعراف: من الآية: ٧١، التوبة: من الآيتين: ١٢٠، ١٢٢، طه: من الآية: ٦٦، الأنبياء: من الآيتين: ٤١، ١٠١، النور: من الآية: ١٤، ٣٥، سورة ص: الآية: ٣١، الزمر: الآية: ٤٧، غافر: من الآية: ١٦، الشورى: الآية: ٣.

(٢) الأنعام: من الآية ١٣٧.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات (ص٢٧٠)، معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٨٨)، وقال في إعراب القراءات السبع وعللها (ص١٠٧): "فهذه قراءة الناس كلهم إلا أهل الشام"

(٤) يقول السيرافي: "والذي دعاه إلى هذه القراءة أنّ مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في شركائهم فقدر أن الشركاء هم المضلون لهم الداعون إلى قتل أولادهم، فأضاف القتل إليهم، كما يضاف المصدر إلى فاعله، ونصب الأولاد؛ لأنهم المفعولون، ولو أضاف المصدر إلى المفعولين فقال: قتل أولادهم، للزمه أن يرفع الشركاء فيكون مخالفا للمصحف، فكان اتباع المصحف آثر عنده" شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٤٢).

(٥) التفسير البسيط (٨/ ٤٥٨)، الدر المصون (ص: ١٧٦٧)، تفسير البغوي (٣/ ١٩٣).

(٦) الأعراف: من الآية ٧١.

ربكم) المتعلق بالفاعل (رجس) ويجوز أن يكون حالا من (رجس) ويتعلق بـ (وقع)[١] فإذا كان حالا فيكون الفصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور وبتقديم الحال على صاحبه وهو الفاعل- والله أعلم-.

قوله تعالى[٢]: ﴿**يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ**﴾ وذلك على قراءة (يُسبِّح) بالبناء للفاعل، وهي قراءة غير ابن عامر، وشعبة عن عاصم[٣]فيقع الفصل بينه وبين فاعله بثلاثة حرف جر ومجرورات.

وقوله تعالى[٤]: ﴿**كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ**﴾ في هذه الآية فصل بين الفعل والفاعل على قراءة (يُوحِي) بالياء، وكسر الحاء، وهي قراءة غير ابن كثير[٥]؛ حيث إن الفاعل هو اسم الجلالة[٦]، أما على قراءة (نوحي) بالنون وكسر الحاء[٧]، وقراءة (يُوحَى) بالياء المضمومة، وفتح الحاء[٨]، على البناء للمفعول فلا فصل[٩].

ثانيًا: الفصل بالجار والمجرور و(إلا):

فُصِل في سبعة مواضع بالجار والمجرور وأداة الحصر (إلا)، وهي:

قوله تعالى[١٠]: ﴿**فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ**﴾ وقوله تعالى[١١]: ﴿**وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ**﴾ وقوله تعالى[١٢]: ﴿**وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ**﴾

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٧٩).

(٢) النور: من الآيتين: ٣٥، ٣٦.

(٣) ينظر: حجة القراءات (ص٥٠١)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٣/ ٨٨).

(٤) الشورى: الآية: ٣.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات (ص٥٨٠)، معاني القراءات للأزهري (٢/ ٥٢)، إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٢٨١) وزاد ابن عطية وهي قراءة الحسن والأعرج وأبي جعفر والجحدري وعيسى وطلحة والأعمش. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٦).

(٦) ينظر: التحرير والتنوير (٢٥/ ٢٨).

(٧) قراءة عاصم في رواية الشموني عن أبي بكر (نُوحي) بالنون، الهداية الى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٥٥٢).

(٨)قَرَأَ ابْن كثير وَحده ﴿كَذَلِك يوحي إِلَيْك﴾ بفتح الحاء على ما لم يسم فاعله، وزاد في الإتحاف: "وافقه ابن محيصن"، وزاد الثعلبي: ومثله روى عباس [ابن الفضل الواقفي] عن أبي عمرو، وزاد ابن عطية مجاهد. ينظر: السبعة في القراءات (ص٥٨٠)، إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٢٨١) وفي إتحاف فضلاء البشر (ص: ٤٩١)تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) (٢٣/ ٣٣٠)المحرر الوجيز (٥/ ٢٦).

(٩) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص٦٨٩، ٦٩٠).

(١٠) يونس: من الآية: ٨٣.

(١١) العنكبوت: من الآية: ٤٧.

(١٢) العنكبوت: من الآية: ٤٩.

وقوله تعالى[١]: ﴿**وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ**﴾ وقوله تعالى[٢]: ﴿**مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ**﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿**مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ**﴾ وقوله تعالى[٤]: ﴿**وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ**﴾ .

ثالثًا: الفصل بالجار والمجرور والزيادة:

فُصِل في ستة مواضع بالجار والمجرور والحرف الزائد، وهو (من) في كل المواضع، وهي:

قوله تعالى[٥]: ﴿**أَن عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ**﴾ وقوله تعالى[٦]: ﴿**مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾ وقوله تعالى[٧]: ﴿**يُنَزَّلَ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ**﴾ وقوله تعالى[٨]: ﴿**وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ**﴾ وقوله تعالى[٩]: ﴿**مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا**﴾ وقوله تعالى[١٠]: ﴿**وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَآ**﴾ .

رابعًا: الفصل بالظرف وزيادة حرف الجر:

ورد في موضعين، هما: قوله تعالى[١١]: ﴿**مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ**﴾ وقوله تعالى[١٢]: ﴿**فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ**﴾ الباء: زائدة، وسور: في موضع رفع، لأنه نائب فاعل[١٣].

خامسًا: الفصل بالجار والمجرور والظرف والاعتراض:

وذلك في موضع واحد، وهو:

قوله تعالى[١٤]: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ**﴾

في هذه الآية يقع الفصل بين الفعل والفاعل، على وجه أن نائب الفاعل هو (الوصية) أما على القولين الآخرين- وهما أن النائب مستتر يعود على الإيصاء، أو أنه

---

(١) لقمان: من الآية: ٣٢.
(٢) غافر: من الآية: ٤.
(٣) فصلت: من الآية: ٤٣.
(٤) المطففين: الآية: ١٢.
(٥) البقرة: من الآية: ١٠٥.
(٦) وردت في موضعين، هما: الأعراف: من الآية: ٨٠، العنكبوت: من الآية: ٢٨.
(٧) يونس: من الآية: ٦١.
(٨) إبراهيم: من الآية: ٣٨.
(٩) النور: من الآية: ٢١.
(١٠) فاطر: من الآية: ٣٦.
(١١) الأنبياء: من الآية: ٦.
(١٢) الحديد: من الآية: ١٣.
(١٣) ينظر: التفسير المنير للزحيلي (٢٧/ ٣٠٨).
(١٤) البقرة: من الآية: ١٨٠.

الجار والمجرور[١]- فلا فصل، فعلى وجه أن نائب الفاعل هو (الوصية) يكون قد فُصِل بين الفعل والفاعل بأكثر من فاصل، حيث فصل بين الفعل (كُتِبَ) ونائب الفاعل (الْوَصِيَّةُ)بفاصلين، أحدهما- وهو ما يخص هذا الموضع-: الفصل بالجار والمجرور (عَلَيْكُمْ) وبالظرف (إِذَا) وما أُضيف إليه، وهو جملة (حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ)، إذا كانت (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، و(كُتِبَ) فعل ماضٍ مغير الصيغة (عَلَيْكُمْ) جار ومجرور متعلق به (إِذَا) ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط، وجملة (حَضَرَ) في محل الجر مضاف إليه لـ (إذا)، والظرف متعلق بـ (كُتِبَ)؛ تقديره: كتب عليكم أن يوصي أحدكم وقت حضور الموت له (إِنْ تَرَكَ) (إِنْ) حرف شرط (تَرَكَ) فعل ماضٍ في محل الجزم بـ (إِنْ) على كونه فعل شرط لها، وفاعله ضمير يعود على (أَحَدَكُمُ) (خَيْرًا) مفعول به، وجواب (إِنْ) معلوم مما قبلها؛ تقديره: إن ترك خيرًا ... كتب عليكم الوصية، وجملة (إِنْ) الشرطية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب؛ لاعتراضها بين الفعل ونائبه (الْوَصِيَّةُ) نائب فاعل لـ (كُتِبَ)[٢].

وإنما قال: (كُتِبَ) بتذكير الفعل؛ لأنه أراد بالوصية الإيصاء، أو للفصل بين الفعل والوصية؛ لأن الكلام لما طال كان الفاصل بين المؤنث والفعل كالعوض من تاء التأنيث، والعرب تقول: حَضَرَ القاضي امرأةٌ، فَيُذَكِّرون؛ لأن القاضي فَصَل بين الفعل وبين المرأة[٣].

سادسًا: الفصل بالجار والمجرور والظرف

جاء ذلك في موضع واحد، هو: قوله تعالى[٤]: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ**﴾ حيث فصل بين الفعل المبني لما لم يسم فاعله (أُحِل) ونائبه (الرفث) بالجار والمجرور (لكم) والظرف (ليلة) وهو مضاف، و(الصيام) مضاف إليه.

سابعًا: الفصل بالظرف و(إلا):

ورد في موضع واحد، هو: قوله تعالى[٥]: ﴿**وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ**﴾ .

---

(١)وفي القائم مقام الفاعل ثلاثةُ أوجُه: أولها: أن يكون الوصيَّة، والثاني: أنَّهُ الإيصاءُ المدلُول عليه بقوله: ﴿الوصية لِلْوَالِدَيْنِ﴾ أي: كُتِبَ هو أي: الإيصاءُ، والثالث: أنه الجار والمجرور، وذلك يتجه على رأي الأخفش والكوفيين الذين أجازوا إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده، وعلى هذا الوجه لا فصل بين الفعل ونائبه. ينظر: اللباب في علوم الكتاب (٣/ ٢٣١).

(٢) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٣/ ١٤١).

(٣) ينظر: التفسير البسيط (٣/ ٥٤٥).

(٤) البقرة: من الآية: ١٨٧.

(٥) هود: من الآية: ٤٠.

المبحث الرابع

الفصل بالزيادة أو بـ (إلا) أو بالاعتراض

أما الفصل بالزيادة: فإن حرف الجر على ثلاثة أقسام: أصلي- وقد مر ذكره- وزائد، وشبيه بالزائد[١]، أما الزائد- وهو ما يعنينا هنا- فهو ما لا يتوقف عليه المعنى ولا يحتاج إلى متعلق، أو هو ما يستغنى عنه إعرابا، ولا يحتاج إلى متعلق، ولا يستغنى عنه معنى؛ لأنه إنما جيء به لتوكيد مضمون الكلام، نحو: (ما جاءنا من أحد)،ونحو: (ليس سعيد بمسافر) وما يكثر زيادته من أحرف الجر (مِن، والباء، والكاف، واللام)[٢].

وللحرف الزائد في كلام العرب فائدة: إما معنوية، وإما لفظية، فالمعنوية: تأكيد المعنى .... وأما الفائدة اللفظية: فهي تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام، بسببها، تهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا، وإلا، لعدت عبثا، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه، وأئمته، عليهم السلام، وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى [٣].

وهذا النوع هو الذي إذا أسقط من الكلام لم يتغير المعنى، وذلك نحو قولك: ليس زيد بقائم، وما جاءني من أحد[٤]، وذلك كقولهم: بحسبك زيد، وما جاءني من أحد، ولو حذفت حرف الجر لقلت: حسبُك زيدٌ، وما جاءني أحدٌ، بالرفع[٥].

قلت: ورد في الفصل بالزيادة بين الفعل ومرفوعه، الفصل بزيادة (من) والباء؛ لذا سأقتصر في هذه الدراسة عليهما- والله أعلم-.

أما (مِن) فتأتي زائدة، وهي موضوعة للعموم، أو لتأكيد استغراقه[٦]، نحو: ما جاءني من أحدٍ[٧]، أي: أحدٌ، وما رأيت من أحد، أي: أحدًا.

---

(١)الشبيه بالزائد: هو ما توقف عليه المعنى ولم يحتج إلى متعلق،أو هو ما لا يمكن الاستغناء عنه لفظا ولا معنى، غير أنه لا يحتاج إلى متعلق، وهو خمسة أحرف: (ربَّ، وخلا، وعدا، وحاشا، ولعل)، وسمي شبيها بالزائد؛ لأنه لا يحتاج إلى متعلق، وهو أيضا شبيه بالأصلي من حيث أنه لا يستغنى عنه لفظا ولا معنى،نحو: (ربَّ كتابٍ قرأت فلم أستفد)، و(ربَّ قال رجلٍ مغمور خير من مشهور) فمعنى التكثير أو التقليل متوقف على ذكر (رُبَّ) ولكنها مع مجرورها لا تحتاج إلى متعلق، فمجرورها في الجملة الأولى في محل نصب مفعول به لـ (قرأ)، وفي الجملة الثانية في محل رفع مبتدأ.

(٢) ينظر: أوضح المسالك (٣/ ٣)، جامع الدروس العربية (٧١/ ٨).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٣٣).

(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣٠٤٧).

(٥) ينظر: أسرار العربية (ص: ١٤٠).

(٦) ينظر: توجيه اللمع (ص: ٢٢٨)، التحفة الوفية بمعاني حروف العربية (ص: ١١).

(٧) ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ٢٥١).

وتأتي زائدة عند سيبويه وجمهور البصريين إلا الأخفش[١] بشروط ثلاثة، شرط فيما قبلها، وشرطان في مجرورها، أما الشرط الذي هو فيما قبلها، فهو:

أن تكون في غير موجب[٢]، وغير الموجب عندهم هو النفي- وتزاد معه في سائر حروفه- والنهي، فالنفي، نحو، لم أضرب من أحد، وأما النهي، فنحو: لا يقم من أحد، ولا تضرب من أحد، ولا يضرب من أحد، وأما الاستفهام فليس عامًا في جميع أدواته، إنما يحفظ ذلك مع (هل) في جميع ما ورد في النفي نحو: هل في الدار من رجل، وقوله تعالى: «هل تحس منهم من أحد» وفي إلحاق الهمزة بـ (هل) نظر، ولم يحفظ من لسان العرب، ولو قلت: كيف تضرب من رجل، أو كيف خرج من رجل، أو أين تضرب من رجل، أو متى يقوم من رجل لم يجز [٣].

أما الشرطان اللذان في مجرورها، فهما:

أن يكون مجرورها نكرة .

أن يكون؛ إما فاعلا؛ نحو[٤]: ﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ**﴾ أو مفعولا؛ نحو[٥]: ﴿**هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ**﴾ أو مبتدأ؛ نحو[٦]: ﴿**هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ**﴾ [٧] وتزاد- أيضًا- في اسم كان نحو: ما كان من زاد عندنا، وفي المفعول فيما يتعدى إلى واحد نحو: لم أضرب من أحد، وفي المفعول الأول لـ (ظن) نحو: ما ظننت من أحد يفعل ذلك، وفي المفعول الأول لـ (أعلم) نحو: ما أعلمت من أحد زيدًا مسافرًا، وفي المفعول الأول، والثاني لـ (أعطى) نحو: ما أعطيت من أحد درهمًا، وما أعطيت من درهم أحدًا، وفي ما لم يسم فاعله، نحو: ما ضُرِبَ من أحد [٨].

قال سيبويه: "(هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم) لا على ما عمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني مِن أحد إلا زيدٌ، وما رأيت من أحد إلا زيدًا،وإنما منعك أن تحمل الكلام على (مِن) أنه خلفٌ أن تقول: ما أتاني إلا من زيد، فلما كان كذلك حمله على الموضع، فجعله بدلا منه، كأنه قال: ما أتاني أحد إلا فلان؛ لأن معنى ما أتاني أحد، وما أتاني من احد، واحد ولكن (مِن) دخلت هنا توكيدًا، كما تدخل الباء، في قولك:

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٧٢٣).

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٣٦).

(٣) ينظر: توجيه اللمع (ص: ٢٢٨)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٢٣، ١٧٢٤)، حاشية الصبان (٣١٢/١).

(٤) الأنبياء: من الآية: ٢.

(٥) مريم: من الآية: ٩٨.

(٦) فاطر: من الآية: ٣.

(٧) ينظر: شرح المكودي على الألفية (ص: ١٥٠)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٢/ ٢٧٣، ٢٧٤).

(٨) ينظر: توجيه اللمع (ص: ٢٢٨)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٢٣، ١٧٢٤)، حاشية الصبان (٣١٢/١).

كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل" [١].

أما عند الأخفش، والكسائي، وهشام[٢] فيجوز أن تزاد في الواجب، وغير الواجب، وداخلة على المعرفة والنكرة، وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب، ويشترط تنكير ما دخلت عليه، نحو ما رووا من قول العرب: قد كان من مطر، وقد كان من حديث فخل عني[٣].

قال الأخفش: في باب زيادة (مِن): "أما قوله[٤]: ﴿**يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا**﴾ فدخلت فيه (مِنْ) .....وان شئت جعلته على قولك: (ما رأيت مِنْ أَحَدٍ) تريد: ما رأيتُ أحَداً و(هلْ جاءك مِنْ رَجُلٍ) تريد: هل جاءك رَجُلٌ، فان قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال: ﴿**وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ**﴾ فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول: (زيدٌ مِنْ أَفْضَلِها) تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: قد كانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنّي حتّى أذهب، يريدون: قَدْ كانَ حَديثٌ، ونظيره قولهم: هَلْ لَكَ في كذا وكَذا، ولا يقولون: حاجَةٌ، و: لا عَلَيْكَ، يريدون: لا بَأسَ عَلَيْكَ"[٥].

قلت: باستقصاء مواضع الفصل بالزيادة في القرآن الكريم نجد أن (من) لم تأت زائدة إلا مع النكرة وفي غير موجب.

أما الباء فهي أكثر أحرف الجر زيادة، وهي تزاد سماعًا وقياسًا، في الخبر المثبت، والمنفي بـ (ليس) نحو: ليس زيد براكب، وبـ (ما) نحو: ما زيد براكب وفي الاستفهام بـ (هل) لا في مطلق الاستفهام، فلا يقال: أزيد بقائم، كما يقال: هل زيد بقائم، وقيل: بـ (لا التبرئة) أيضا، نحو: (لا خير بخير بعده النار)[٦] والأولى أنها بمعنى (في) ولم يسمع في النفي بـ (إن) [٧].

وزيادتها تكون للتأكيد في النفي والإيجاب، نحو: ما زيد بقائم، وليس زيدٌ بقائم،

---

(١)كتاب سيبويه (٢/ ٣١٥، ٣١٦).

(٢) هو هشام بن معاوية، أبو عبد الله، الكوفي: نحوي، ضرير. من أهل الكوفة. من كتبه " الحدود " و " المختصر " و " القياس " كلها في النحو، توفي سنة تسع ومئتين هجرية، ينظر: الأعلام للزركلي (٨/ ٨٨).

(٣) ينظر: الكافية في علم النحو (ص: ٥١)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٢٣).

(٤) البقرة: من الآية: ٦١.

(٥)معاني القرآن للأخفش (١/ ١٠٥).

(٦) من خطبة لأبي بكر الصديق، بعد مبايعة المسلمين له بعد وفاة النبي- صلى الله عليه وسلم- ينظر: تاريخ الأمم والملوك (٢/ ٢٤٥)، صحيح وضعيف تاريخ الطبري (٨/ ٢٥)، وذكر محقق كتاب شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٨٢) حاشية رقم (٢) أنه "من كلام لسيدنا علي بن أبي طالب في نهج البلاغة، وقيل: إنه حديث" قلت: ذكر في شرح نهج البلاغة (١٧/ ١٥٨) أنها من خطبة لأبي بكر نقلها عن الطبري- والله أعلم-.

(٧)شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٨٢).

وبحسبك درهم، وبحسبك أن تفعل، وكفى بالله[١] ومنه قوله تعالى[٢]: ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا**﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿**وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا**﴾ وقوله[٤]: ﴿**وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ**﴾ [٥].

قال سيبويه: " ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي[٦]:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِح ... فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيْدَا

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصبا، ألا ترى أنهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا، فلم تغير الباء معنى، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء، لأن (بحسبك) في موضع ابتداء"[٧].

وقال الأخفش: "وقال[٨]: ﴿ **وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ**﴾ لأن الباء تزاد في كثير من الكلام نحو قوله[٩]: ﴿**تَنْبُتُ بِٱلدُّهْنِ**﴾ أي: تُنْبِتُ الدُهنَ"[١٠].

وتزاد قياسًا في مواضع، منها:

أ- تزاد قياسا، في المرفوع في كل ما هو فاعل لـ (كفى) وتصرفاته، نحو:

---

(١)المفصل في صنعة الإعراب (ص٤٢٥)، الإيضاح العضدي (ص: ٢٥١)، أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٤٣)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ٢٢٩).

(٢) النساء: من الآية: ٥٩.

(٣) تكررت هذه الجملة في مواضع عدة، في النساء: من: ٧٩، ١٦٦،﴿فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ يونس: من الآية: ٢٩، الرعد: من الآية: ٤٣، الإسراء: من الآية: ٩٦، وقال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ الفتح: من الآية: ٢٨.

(٤) البقرة: من الآية: ١٩٥.

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (١/ ٣٣٠).

(٦) البيت من الوافر، ونسب إليه في: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (١/ ١٣٠)، شرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٠)وبلا نسبة في: الدر الفريد وبيت القصيد (١/ ٣١١)، (٩/ ٢٩٠)،الأمالي في لغة العرب للقالي (١/ ٣٧)، وفي خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٢/ ٢٢٨) وهو (عقيبة بن هبيرة الاسدي، شاعر جاهلي اسلامي) ومعاوي: منادى مرخم معاوية بن أبي سفيان، وأسجح بقطع الهمزة وتقديم الجيم على المهملة ومعناه ارفق وسهل، وخد أسجح أي: طويل سهل، والبيت شاهد عند سيبويه على إعراب الشيء على المعنى لا على اللفظ فروى سيبويه (الحديدا) على النصب وزعم أن إعرابه على معنى الضمير الذي في ليس والصواب رواية (ولا الحديدِ) بالجر. ينظر: الدر الفريد وبيت القصيد (١/ ٣١١)، شرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٠).

(٧)الكتاب لسيبويه (١/ ٦٨).

(٨) مريم: من الآية: ٢٥.

(٩) المؤمنون: من الآية: ٢٠.

(١٠)معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٣٨)، وينظر: (٢/ ٤٥١).

قوله تعالى[١]: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ [٢].

ب- دخلت الباء في خبر (إن)، كقوله تعالى[٣]: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾.

ت- تزاد في خبر (ليس) و(ما) كثيرا، وهذه الزيادة مقيسة، كقوله تعالى[٤]: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ وقوله تعالى[٥]: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ .

ث- تزاد مع المفعول به سماعا بكثرة، نحو قولهم: ألقى يده، وألقى بيده، ومنه قوله تعالى[٦]: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [٧].

والباء إذا كانت زائدة جاز السكت عليها؛ ولذا يقول سيبويه:

"وتقول: ظننت به، جعلته موضع ظنك، كما قلت: نزلت به، ونزلت عليه، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل: ﴿كفى بالله﴾ لم يجز السكت عليها، فكأنك قلت: ظننت في الدار، ومثله شككت فيه" [٨].

والباء الزائدة إذا دخلت على فاعل (كفى) عملت فيه الجر، وموضعه هو الرفع.

يقول سيبويه: " ونحو ذلك قولك: خشُنَت بصدره، فـ (الصدر) في موضع نصب وقد عملت الباء، ومثله[٩]: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ إنّما هي (كفى اللهُ) ، ولكنَّك لمّا أَدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ، والموضُع موضعُ نصب وفى معنى النصب، وهذا قولُ الخليل رحمه الله" [١٠].

أما (إلا) فقد عددتها من الفواصل بين الفعل ومرفوعه؛ لأنها ليست من تركيب

---

(١) الفرقان: من الآية: ٣١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٨٤)، الإيضاح العضدي (ص: ٢٥١)، شرح الكافية (٤/ ٢٨٢).

(٣)الأحقاف: من الآية: ٣٣.

(٤) الزمر: من الآية: ٣٦.

(٥) فصلت: من الآية: ٤٦.

(٦) البقرة: من الآية: ١٩٥.

(٧) اقتصرت على ذكر هذه المواضع لكثرة ورودها في القرآن الكريم، أما باقي المواضع، فهي: زيادتها في مفعول «كفى» المتعدية إلى واحد، نحو «كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع» وزيادتها في مفعول: «عرف وعلم ودري وجهل وسمع وأحسّ»وتزاد في المبتدأ، إذا اشتق من لفظ «حسب»، نحو «بحسبك درهم» أو كان بعد لفظ «ناهيك ...»، نحو «ناهيك بخالد شجاعا ...» وبعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا بالأسد وبعد كيف، نحو: «كيف بك إذا حصل كذا» وتزاد في الحال المنفي عاملها، نحو: «فما رجعت بخائبة ركاب»، وجعل بعضهم هذه الزيادة مقيسة.
ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٨٣)، الجدول في إعراب القرآن (١٩/ ١٤).

(٨)الكتاب لسيبويه (١/ ٤١).

(٩) الرعد: من الآية: ٤٣.

(١٠)الكتاب لسيبويه (١/ ٩٢).

الفعل، ولا من لوازمه، بل هي من لوازم المعنى؛ إذ إن معناها يفيد الحصر، وقد فصِل بها بين متلازمين هما الفعل ومرفوعه، ووقعت كل المواضع في الاستثناء المفرغ.

والاستثناء المفرغ هو: أن لا يذكر المستثنى منه، ويكون العامل السابق لـ (إلا) طالبا لما بعدها، إما خبرا، وحكمه: أن تُجعل (إلاّ) بمنزلة المعدومة، ويُعطى الواقع بعدها من الإعراب ما يستحقه لفظا أو محلاً لو لم توجد (إلا) ولا يقع التفريغ إلاّ في غير الإيجاب[١].

أما الاعتراض فـ "قد شاع في كلامهم واتسع وكثر، ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي؛ لأن فيه تسديداً وتبييناً، فأشبه من أجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك" [٢].

ومما ورد في الاعتراض بين الفعل والفاعل، قوله[٣]:

أَلَا هل أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ ... بأنّ امرأ القيس بن تَمِلكَ بَيْقَرا

فالمبتدأ والخبر (والحوادثُ جَمَّةٌ) اعتراض، بين الفعل (أتاها) والجار والمجرور (بأنّ امرأ القيس بن تَمِلكَ بَيْقَرا) في موضع رفع بأنه فاعل، كما أنهما في (كفى بالله) كذلك[٤]، فإذا كان الفاصل أجنبيا؛ فلا يجوز الفصل به، فلا يجوز في قول الشاعر[٥]:

قَنَافِذُ هَدّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... بِمَا كَانَ إِيّاهُمْ عَطِيّةُ عَوّدَا

---

(١) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٣٩٠).

(٢)المسائل الحلبيات (ص: ١٤٣).

(٣) البيت: من بحر الطويل، نسب لامرىء القيس، في: المعاني الكبير في أبيات المعاني (٢/ ٨٧٥)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص٤٥٩)، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (١/ ٤٠)، ضرائر الشعر (ص٦٣)، وبلا نسبة في: خزانة الأدب (٩/ ٥٢٤)وبيقر: إذا خرج من العراق إلى والشام.الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢/ ٣٣٢)، وفي تحقيق الفوائد الغياثية (٢/ ٨٠٧): "يُقَالُ: بَيْقرِ الرَّجلُ؛ إذا قامَ بالحضرِ وتركَ قَوْمه بالبَادِيةِ؛ فقَوْلُه: (والحوادثُ جَمَّةٌ) أفاد تأكيدًا؛ لأَنَّه بيقر وأَنَّه من الحوادث".

(٤) المسائل الحلبيات (ص: ١٤٥).

(٥) البيت من بحر: الطويل، قائله الفرزدق في ديوانه (ص: ٤٦) وفيه: وفيه: (قنافِذُ درَّامُونَ خلفَ جِحاشِهِمْ)، وشرح نقائض جرير والفرزدق (٢/ ٦٦١) لأبي عبيدة معمر بن المثنى، برواية الديوان، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥١)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٥٩٢)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (١/ ٣٤٨)، وبلا نسبة في: المسائل الحلبيات (ص: ٢٥٦، ٢٥٨)، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص٦٩٤) لأبي العلاء المعري، حياة الحيوان الكبرى (٢/ ٣٦٠)، شرح الكافية الشافية (١/ ٤٠٣)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٩/ ٢٦٨)، المقاصد الشافية (٢/ ١٩٤) وفيه (حول خبائهم) بدلا من (حول بيوتهم)والقنافذ: جمع القُنْفُذ والقُنْفَذ، الحيوان المعروف، يضرب به المثل في السير ليلا فلا ينام الليل، وهدّاجون: الهَدْجُ والهَدَجانُ مَشْيٌ رُوَيْدٌ في ضَعْفٍ والهَجَانُ مِشيَةُ الشيخ، جمع هدّاج، على وزن المبالغة، ينظر: لسان العرب (٣/ ٥٠٥) (قنفذ)،و(٢/ ٣٨٧) (هدج) والمعنى: يريد وصف قوم جرير بأنهم خونة فجّار يشبهون القنافذ حيث يسيرون في الليل طلبا للسرقة أو للفحشاء وإنما السبب في ذلك تعويد أباهم إياهم ذلكشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (١/ ٢٩٢).

أن يُحمَل على أنَّ (عطية) اسم (كان) و(عودا) خبرها؛ لأنه حيذ يكون الفصل وقع بين (كان) و(مرفوعها) بمعمول الخبر (إياهم)، وهو أجنبي عن الفعل، قال الفارسي: "فـ (عطية) يرتفع بالابتداء، والفعل والفاعل في موضع الخبر، ولا يكون (كان) إلا على إضمار القصة أو الحديث؛ لأنك إن لم تحمله على ذلك، فصلت بين الفعل والفاعل بمفعول مفعول (كان)؛ ألا ترى أنك إن حملت (عطية) على (كان)، فصلت بينهما بـ (إياهم) الذي هو مفعول (عودا)، فإذا صار في (كان) ضمير الحديث ارتفع بهذا الفعل، وكان (إياهم) مفعولاً مقدماً بمنزلة قولك: عمراً زيدٌ ضاربٌ، في تقديمك مفعول خبر المبتدأ على المبتدأ، وتقديم خبر المبتدأ حسنٌ كما حكاه سيبويه في قولهم: (تميمي أنا ومنشوءٌ من يشنؤك) ..... فأما استجازتهم الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف، نحو: كان فيك زيد راغبًا، وامتناعهم من هذا الفصل بالمفعول، فلأن الظرف قد اتسع في الفصل به ما لم يتسع بغيره؛ ألا ترى أنهم قد فصلوا به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، وفصلوا به بين "إن" واسمها ..... فكما فصلوا به في هذه المواضع التي لم يفصل فيها بغيره، كذلك فصلوا بين الفعل وفاعله إذا كان مفعول مفعوله"[١].

وقد ورد الفصل بين الفعل ومرفوعه بالحرف الزائد وبـ (إلا) وبالاعتراض في سبعة وأربعين موضعًا، منها: الفصل بحرف الجر الزائد في تسعة وثلاثين موضعًا، وفصِل بـ (إلا) في ستة مواضع، وبالاعتراض في موضعين، وتفصيلها كما يأتي:

أولًا: الفصل بالحرف الزائد:

جاء الفصل بين الفعل ومرفوعة بحرفين فقط من الحروف الزائدة، هما (الباء) الزائدة و(من) الزائدة، أما الباء الزائدة فوقع الفصل بها بين الفعل ومرفوعة بين الفعل (كفى) ومرفوعة، في ستة وعشرين موضعًا[٢]، وهي من أكثر المواضع التي فُصِل فيها بين الفعل ومرفوعه بالزيادة، ومنه قوله تعالى[٣]: ﴿**وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا**﴾ وقوله تعالى[٤]: ﴿**وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّاوَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا**﴾ .

وجاء الفصل بالباء الزائدة مع الفعل (يكفي) في موضع واحد، في قوله تعالى[٥]: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ .

أما الفصل بين الفعل ومرفوعه، بـ (من) الزائدة فورد في اثني عشر موضعًا[٦]،

---

(١)المسائل الحلبيات (ص: ٢٥٦).

(٢) النساء: من الآيات: ٦، وموضعان في الآية: ٤٥، ٥٠، ٥٥، ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١، يونس: من: ٢٩، الرعد: من: ٤٣، الإسراء: من الآيات: ١٤، ١٧، ٦٥، ٩٦، الأنبياء: من: ٤٧، الفرقان: من الآيتين: ٣١، ٥٨، العنكبوت: من: ٥٢، الأحزاب: من الآيات: ٣، ٣٩، ٤٨، الأحقاف: من: ٨، الفتح: من: ٢٨.

(٣) النساء: من الآية: ٦، والأحزاب: من الآية: ٣٩.

(٤) النساء: من الآية: ٤٥.

(٥) فصلت: من الآية: ٥٣.

(٦) الأنعام: من: ٥٩، الحجر: من: ٥، المؤمنون: من: ٤٣، فاطر موضعان في الآية: ١١، ٤٤، فصلت: موضعان في الآية: ٤٧، الزخرف: من: ٧، الحديد: من: ٢٢، المجادلة: من: ٧، التغابن: من: ١١.

من القرآن الكريم، منها:

قوله تعالى[١]: (وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ) (أنثى) مجرور لفظا ومرفوع محلّا فاعل تحمل.

قوله تعالى[٢]: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ (ما) نافية (يَكُونُ) مضارع تام (مِنْ نَجْوى) مجرور لفظا بـ (من) الزائدة مرفوع محلا فاعل يكون.

لحقت التاء بالفعل والفاعل مؤنث مجرور بمن الزائدة في موضعين، في قوله تعالى[٣]: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ وقوله[٤]: ﴿مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾ [٥].

ثانيًا: الفصل بـ (إلا):

وفُصِل بـ (إلا) بين الفعل ومرفوعه في ستة مواضع[٦] من القرآن الكريم، هي:

قوله تعالى[٧]: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ وقوله تعالى[٨]: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ وقوله تعالى[٩]: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ وقوله تعالى[١٠]: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾ وقوله تعالى[١١]: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ ومنه قوله تعالى[١٢]: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ فما قبل (إلا) وهو (يهلك) المبني للمفعول يطلب مرفوعًا نائبًا عن الفاعل، فرفع ما بعد (إلا) وهو (القوم) على النيابة عن الفاعل[١٣] (إلا) أداة حصر لا عمل لها[١٤].

ثالثًا: الفصل بالاعتراض:

وقد ورد الفصل بالاعتراض بين الفعل والفاعل في موضعين فقط في القرآن الكريم، هما:

---

(١) فاطر: من الآية: ١١، وفصلت: من الآية: ٤٧.
(٢) المجادلة: من الآية: ٧.
(٣) الأنعام: من الآية: ٥٩.
(٤) وردت هذه الآية الكريمة في موضعين، هما: الحجر: من الآية: ٥، والمؤمنون: من الآية: ٤٣.
(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٨/ ٤٥١).
(٦) ورد الفصل بين الفعل ومرفوعه بـ (إلا) في: البقرة: من الآيتين: ١١١، ٢٦٩، الأنعام: من الآية: ٤٧، غافر: من الآية: ١٣، الأحقاف من الآية: ٢٥، ٣٥.
(٧) البقرة: من الآية: ١١١.
(٨) البقرة: من الآية: ٢٦٩.
(٩) الأنعام: من الآية: ٤٧.
(١٠) غافر: من الآية: ١٣.
(١١) الأحقاف: من الآية: ٢٥.
(١٢) الأحقاف: من الآية: ٣٥.
(١٣)شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٣٩).
(١٤)الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل (١١/ ٨٠).

قولـه تعـالى[١]: **(كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ)** (الوَصِيَّةُ) مفعول لم يسم فاعله لـ (كُتِبَ) وجواب الشرطين (إِذَا) و (إن) مقدر يدل عليه ما تقدم[٢]، وفُصِل بين الفعل(كُتِبَ) ونائب الفاعل (الْوَصِيَّةُ) بجملتين معترضتين، إحداهما: (إِذَا) إذا أُعتُبِرت شرطية، وجوابها معلوم مما قبلها، وثانيهما: جملة (إِنْ) الشرطية وهي لا محل لها من الإعراب؛ لاعتراضها بين الفعل ونائبه[٣].

و"(إِنْ) حرف شرط (تَرَكَ) فعل ماضٍ في محل الجزم بـ (إِنْ) على كونه فعل شرط لها، وفاعله ضمير يعود على (أَحَدَكُمُ) (خَيْرًا) مفعول به، وجواب (إِنْ) معلوم مما قبلها؛ تقديره: إن ترك خيرًا .. كتب عليكم الوصية، وجملة (إِنْ) الشرطية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب؛ لاعتراضها بين الفعل ونائبه (الْوَصِيَّةُ) نائب فاعل لـ (كُتِبَ) "[٤].

قوله تعالى[٥]: ﴿**فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُمْ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ**﴾ والفصل يقع في هذه الآية بالاعتراض، على تقدير التقديم والتأخير، حيث قيل: إن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا؛ فـ (الفاء) في قوله (فمن) داخلة على فعل مقدر محذوف، تقديره: فلينكح بعضكم من بعض الفتيات؛ فعلى هذا يكون قوله: (والله أعلم بإيمانكم) معترضا بين الفعل والفاعل أما إذا لم يكن في الكلام تقديم وتأخير فلا اعتراض، والفعل المقدر محذوف، تقديره: فلينكح امرأة مما ملكت[٦].

---

(١) البقرة: من الآية ١٨٠.
(٢) ينظر: تفسير ابن عرفة (١/ ٢١٥).
(٣) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٣/ ١٤١).
(٤)تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٣/ ١٤١).
(٥) النساء: الآية ٢٥.
(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٤٩).

الخاتمة

من خلال هذا البحث توصلت لعدة نتائج، هي:

١- أن التلازم بين الأزواج النحوية ركنٌ أصيلٌ في النحو العربي، ويرتبط كلٌّ من الزوج المتلازم بالآخر ارتباطًا وثيقًا، لا يكتمل المعنى المقصود بدونهما.

٢- أن الرتبة والحفاظ عليها من أساسات النحو العربي.

٣- أن الأصل هو التلازم بين الأزواج النحوية، والفصل على خلاف الأصل، وهو وإن كان على خلاف الأصل لكنه لا غنى عنه فيالتركيب في المعنى؛ لأن له فوائد معنوية كبيرة في إيصال المعنى المقصود، وله أثر في اللفظ والتركيب وهما- المعنى واللفظ- لا ينفصلان.

٤- أن الفصل بين جزئي الجملة الفعلية من أيسر أنواع الفصل إذ إن التلازم بين المسند والمسند إليه أضعف من التلازم بين غيرهما كالمضاف والمضاف إليه.

٥- أن تذكير الفعل، مع الفاعل المؤنث المجازي يقوى ويحسن مع الفصل، لكن الفصل ليس هو السبب الوحيد للمخالفة بين الفعل والفاعل، كما في قوله تعالى[١]: ﴿**فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ**﴾ مع جواز التأنيث كما في قوله تعالى[٢]: ﴿**قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ**﴾ .

٦- ورد الفصل بين متلازمي الجملة الفعلية في ثمانية وعشرين ومائة وألف موضع، من القرآن الكريم.

٧- أن الفصل بالتقديم والتأخير كان له الحظ الأوفر في مواضع الفصل لما له من أثر بلاغي في التركيب، وقد ورد في سبعة وستين وخمسمائة موضع من القرآن الكريم[٣].

٨- جاء الفصل بالجار والمجرور والظرف بعد الفصل بالتقديم والتأخير من حيث عدد مرات الوقوع في القرآن الكريم، وقد كان له نصيب كبير في مواضع الفصل، حيث ورد في ثلاثة عشر وأربعمائة موضع من القرآن الكريم[٤].

٩- أن الفصل باجتماع فاصلين أو أكثر بين الفعل والفاعل ورد في خمسة ومائة موضع[٥]ورد الفصل بالتقديم وفاصل آخر كالجار والمجرور، أو (إلا)، أو الزيادة، أو الظرف في ثلاثة وسبعين موضعًا[٦]، ورد الفصل بأكثر من فاصل، وكان الجار والمجرور واحدًا منها في واحد وثلاثين موضعًا، أما ما فُصِل فيه

---

(١) الأنعام: من الآية: ١٥٧.
(٢) الأعراف: من الآيتين ٧٣، ٨٥.
(٣) ينظر: (ص: ٣٢) من البحث.
(٤) ينظر: (ص: ٨٥٧) من البحث.
(٥) ينظر: (ص: ٨٨٧) من البحث.
(٦) ينظر: (ص: ٨٨٧) من البحث.

بفاصلين أحدهما ظرفًا، فكان في موضع واحد[١].

١٠- أن الفصل بالحرف الزائد و(إلا) والاعتراض ورد في سبعة وأربعين موضعًا في القرآن الكريم، منها: الفصل بحرف الجر الزائد في تسعة وثلاثين موضعًا، وفصِل بـ (إلا) في ستة مواضع، وبالاعتراض في موضعين[٢].

توصيات:

يوصي البحث بعمل دراسة تشمل مواضع الفصل في كتب علماء اللغة العربية من حيث جوازه أو امتناعه، وضبطه وحدوده وشروطه، وأدواته، واستقصاء وجمع مواضعه في فصيح كلام العرب، وفي باقي مواضعه في القرآن الكريم.

---

(١) ينظر: (ص: ٨٩٥) من البحث.

(٢) ينظر: (ص: ٩٠٣) من البحث.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الرسائل العلمية والبحوث:

- ظاهرة التلازم التركيبي دراسة في منهجية التفكير النحوي، د. جودة مبروك محمد، بحث منشور في مجلة التجديد، المجلد الخامس عشر، العدد الثلاثون، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.
- الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة مؤتة، إعداد: محمد عطا أبو فنّون، إشراف أ. د. عبد القادر مرعي عام: ٢٠٠٩.
- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، إعداد: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس إشراف: أ. د: أميرة أحمد يوسف ، أ. د: حسنة الزهار: ٢٠١٦ م
- نظام الرتبة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية نماذج من كتاب- نهج البلاغة للإمام علي رضي الله عنه مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في ميدان اللغة والأدب، إعداد: حميدة عاشور، إشراف أ. د. البشير جلول، العام ٢٠١٢- ٢٠١٣ كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية- قسم اللغة والأدب العربي جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ثالثًا: المصادر والمراجع:

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) لـ: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، نشر: دار الكتب العلمية- لبنان- ١٤١٩هـ الطبعة: الأولى: ١٩٩٨م.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ) تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي (قسم من هذا الكتاب أطروحة دكتوراه للمحقق)، نشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

(٤) الأصلان في علوم القرآن، د. محمد عبد المنعم القيعي، الطبعة الرابعة: ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

(٥) أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، طبع: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ٢٠٠٦- ٢٠٠٧م رقم إيداع: ٢١٦٦٣.

(٦) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

(٧) إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه محمد بن أحمد بن نصر بن أبي الفتح حسين بن محمد، أبو جعفر، الأصبهاني الصيدلاني (ت: ٦٠٣ هـ) ضبط وتعليق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٦ م.

(٨) إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: ٣٣٨هـ) تح: د. زهير غازي زاهد، الناشر: عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م

(٩) إعراب القرآن للباقولي (المنسوب خطأ للزجاج)علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت: نحو: ٥٤٣ هـ)تحقيق ودراسة:

إبـراهيم الإبيـاري، الناشـر: دار الكتـاب المصـري - القـاهرة ودار الكتـب اللبنانيـة - بيروت الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ.
(١٠) إعـراب القـرآن الكـريم، قاسـم حميـدان دعـاس، الناشـر: دار المنيـر - دار الفـارابى، دمشق: ١٤٢٥هـ.
(١١) إعـراب القـرآن وبيانـه، لمحيـي الـدين بـن أحمـد مصـطفى درويـش (ت: ١٤٠٣هـ)، الناشـر: دار الإرشـاد للشـئون الجامعيـة - حمـص- سـورية، (دار اليمامـة - دمشـق - بيروت) (دار ابن كثير - دمشق - بيروت) الطبعة: الرابعة ١٤١٥ هـ.
(١٢) الأعـلام، لخيـر الـدين بـن محمـود بـن محمـد بـن علـي بـن فـارس، الزركلـي الدمشـقي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة - مايو ٢٠٠٢ م.
(١٣) ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة (الخلاصـة فـي النحـو)، نظمهـا أبـو عبـد الله محمـد جمـال الـدين بـن عبـد الله بـن عبـد الله بـن مالـك الأندلسـي (ت: ٦٧٢ هـ) تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العُيُوني، الناشر: مكتبـة دار المنهـاج للنشر والتوزيـع بالرياض (بدون تاريخ).
(١٤) الانتصـار لسـيبويه علـى المبـرد، لأبـي العبـاس، أحمـد بـن محمـد بـن ولاد التميمـي النحـوي (ت: ٣٣٢ هـ) دراسـة وتحقيـق: د. زهيـر عبـد المحسـن سـلطان، الناشـر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
(١٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبـي البركـات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الناشر: دار الفكر – دمشق.
(١٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمـال الـدين عبـد الله الأنصـاري ابـن هشـام (ت: ٧٦١ هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).
(١٧) الإيضاح العضدي لأبـي علـي الفارسـيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) المحقق: د. حسن شـاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
(١٨) الإيضـاح فـي علـل النحـو لأبـي القاسـم الزَّجَّـاجي (ت: ٣٣٧ هـ) المحقـق: الـدكتور مـازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.
(١٩) البحـر المحيـط لمحمـد بـن يوسـف أبـي حيـان الأندلسـي (ت: ٧٤٥هـ) تحقيـق: صـدقي محمد جميل،الناشر: دار الفكر بيروت: ١٤٢٠ هـ.
(٢٠) البرهـان فـي علـوم القـرآن، بـدر الـدين محمـد بـن عبـد الله بـن بهـادر الزركشـي (ت: ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعـة: الأولـى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
(٢١) البيان في روائع القرآن، (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآنـي) د. تمـام حسـان، ط: الأولى: ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
(٢٢) البديع في علم العربية مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسـة: د. فتحـي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى: ١٤٢٠ هـ
(٢٣) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية
(٢٤) التبيان في إعراب القرآن لأبـي البقـاء عبـد الله بـن الحسـين بـن عبـد الله العكبـري(ت: ٦١٦هـ)- تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) تح: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
(٢٦) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٤هـ
(٢٧) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائدجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) تح: د. عباس مصطفى الصالحي الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
(٢٨) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
(٢٩) التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه (دراسة لغوية)، ياقوت محمود سليمان، دار المعرفة الجامعية (بلا رقم أو تاريخ).
(٣٠) التصريح بمضمون التوضيح في النحوخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
(٣١) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، د. يجيى عطية عبابنة، طبع: عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى: ٢٠٠٦.
(٣٢) التعريفات، لعلي بن محمد بن علي المعروف الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.
(٣٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائدمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: ٨٢٧ هـ)تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، الناشر: بدون، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
(٣٤) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
(٣٥) التَّفْسِيرُ البَسِيْط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)حقِّق في خمس عشرة رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ
(٣٦) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٠هـ) تح: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
(٣٧) التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الفكر المعاصر – دمشق، الطبعة: الثانية ، ١٤١٨ هـ.
(٣٨) التقفية في اللغة، لأبي بشر، اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي، (ت: ٢٨٤ هـ) تح: د. خليل إبراهيم العطية الناشر: الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي - مطبعة العاني - بغداد: ١٩٧٦ م
(٣٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي

محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
(٤٠) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٠٠١م.
(٤١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
(٤٢) جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ)، تح: د. عبد الله عبد المحسن التركي، نشر: دار هجر،وأخرى تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
(٤٣) الجامع لأحكام القرآن، المعروف بتفسير القرطبي لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
(٤٤) الجدول في إعراب القرآن محمود بن عبد الرحيم صافي (ت: ١٣٧٦هـ) الناشر: دار الرشيد مؤسسة الإيمان دمشق، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ.
(٤٥) حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، مراجعة: د. هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١- ٢٠٠١.
(٤٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني: على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، أبي العرفان (ت: ١٢٠٦هـ)، نشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
(٤٧) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت: ١٩٩٨م
(٤٨) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب – بيروت الطبعة: الرابعة، (بدون تاريخ).
(٤٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة: (بدون رقم أو تاريخ).
(٥٠) الدر المصون في علم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق
(٥١) دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
(٥٢) ديوان الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي وكنيته أبو فراس (ت: ١١٠هـ) شرح وضبط وتقديم الأستاذ: علي قاعود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٠٧ه ١٩٨٧م.
(٥٣) الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة د. إبراهيم صالح الخلفات الطبعة لأولى: ٢٠٠٢م
(٥٤) رسالة المباحث المرضية المتعلقة ب(من) الشرطية، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد

الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ) المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار ابن كثير - دمشق / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
(٥٥) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
(٥٦) زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي (ت: ١١٠٢هـ)تح: د محمد حجي، د محمد الأخضر، الناشر: الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط: الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
(٥٧) السبعة في القراءات أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ
(٥٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
(٥٩) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
(٦٠) شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، المحقق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.
(٦١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ
(٦٢) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م
(٦٣) شرح ألفية ابن مالك المسمى (المسمى: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة) زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت: ٧٤٩ هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
(٦٤) شرح التسهيل، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
(٦٥) شرح الرضي على الكافية، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين (ت: ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس، الطبعة الأولى: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
(٦٦) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩ هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
(٦٧) شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، المعروف بابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد

محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ .
(٦٨) شرح الكافية الشافية، لابن مالك جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
(٦٩) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
(٧٠) شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤ هـ) حُقِّق (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) كرسالة دكتوراه، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي ابن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
(٧١) شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، (ت: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
(٧٢) شرح المقدمة المحسبة طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م
(٧٣) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.
(٧٤) شرح نهج البلاغة عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (ت: ٦٥٦هـ) المحقق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الناشر: دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٧٥) الصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥ هـ) تحقيق: أحمد صقر، طبع: عيسى البابي الحلبي الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
(٧٦) صحيح البخاري أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، طبع: بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر المحمية، عام ١٣١١ هـ، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي.
(٧٧) صحيح مسلم لأبي الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي- القاهرة (وصَوّرتْها: دار إحياء التراث العربي - بيروت).
(٧٨) ضرائر الشعر لابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت: ٦٦٩هـ) المحقق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م .
(٧٩) ظاهرة البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني د. تمام حسان

الناشر: عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ه ١٩٩٣م .
(٨٠) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ) المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ
(٨١) الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت: ٤٠١ هـ) تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
(٨٢) في نحو اللغة وتراكيبها د. خليل أحمد عمايرة طبع: عالم المعرفة- جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م.
(٨٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)
(٨٤) القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
(٨٥) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، المؤلف: محمد حبش، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
(٨٦) الكافية في علم النحو، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ) المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى ٢٠١٠م.
(٨٧) الكتاب لسيبويه أبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
(٨٨) الكشاف (المسمى: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل)، للعلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (ت: ٥٣٨ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت: ١٤٠٧ هـ (بدون).
(٨٩) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لإسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبى النيسابورى (ت: ٢٧ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت ١٤٢٢ هـ
(٩٠) الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان: ٢٠٠٠ م
(٩١) لباب التأويل في معاني التنزيل، المعروف بتفسير الخازن، للخازن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي (ت: ٧٤١ ه)، تصحيح: محمد على شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٥ هـ.
(٩٢) اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
(٩٣) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت: ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى (بدون تاريخ).
(٩٤) لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية د. محمد حماسة عبد الطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٩٥) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب ١٩٩٤م.
(٩٦) المبسوط في القراءات العشر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت: ٣٨١هـ) تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م.
(٩٧) مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (ت: ٩٨٦هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م
(٩٨) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (ت: ٥٨١هـ)، المحقق: عبد الكريم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة- دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، جـ ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) جـ ٢، ٣ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
(٩٩) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
(١٠٠) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢ هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ.
(١٠١) المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨ هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠م (بدون رقم).
(١٠٢) المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
(١٠٣) (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) تفسير النسفي أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (ت: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
(١٠٤) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد (ت: ٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
(١٠٥) المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
(١٠٦) المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي (ت: ٧٦٩ هـ) المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر- دمشق، دار المدني- جدة) الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ.
(١٠٧) المجتبى من مشكل إعراب القرآن، المؤلف: أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة
(١٠٨) مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ) المحقق: د. حاتم صالح

الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت- الطبعة: الثانية، ١٤٠٥
(١٠٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
(١١٠) معانى القرآن للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، طبع: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
(١١١) معاني القرآن للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧ ه)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتى، ومحمدعلى نجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر.معاني القراءات للأزهري.
(١١٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥
(١١٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ) المحقق: مجموعة محققين منهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ود. محمد إبراهيم البنا، ود. عياد بن عيد الثبيتي وآخرون، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
(١١٤) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
(١١٥) المقتضب للمبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبي العباس (ت: ٢٨٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت الطبعة: الأولى: ١٩٦٣م.
(١١٦) المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى: ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
(١١٧) النحو المصفى أ. محمد عيد، الناشر: مكتبة الشباب، الطبعة: الأولى ١٩٧١ م.
(١١٨) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ) الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
(١١٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٨٢٧
الفصل الأول: التلازم، والفصل، مفاهيم، وآثار، وعلاقات.	٨٢٩
المبحث الأول: مفهوم التلازم، وأهميته، وأثر القاعدة في المحافظة عليه.	٨٣٠
المبحث الثاني: مفهوم الفصل، وعلاقته بالاعتراض.	٨٤٣
المبحث الثالث: الفعل ومرفوعه وآثار الفصل بينهما.	٨٥٢
المطلب الأول: الفعل ومرفوعه والعلاقة بينهما.	٨٥٢
المطلب الآخر: أثر الفصل بين الفعل ومرفوعه.	٨٥٥
الفصل الثاني: الفصل بين الفعل وملازمه في القرآن الكريم.	٨٦١
المبحث الأول: الفصل بالتقديم والتأخير.	٨٦١
المبحث الثاني: الفصل بالجار والمجرور والظرف.	٨٧٧
المبحث الثالث: الفصل بفاصلين أو أكثر	٨٩٠
المطلب الأول: الفصل بأكثر من فاصل أحدها تقديم المفعول.	٨٩٠
الثاني: الفصل بأكثر من فاصل أحدها الجار والمجرور.	٨٩٦
المبحث الرابع: الفصل بالزيادة أو بـ (إلا)أو بالاعتراض.	٩٠٠
الخاتمة	٩٠٩
ثبت المصادر والمراجع	٩١١
فهرس الموضوعات	٩٢٠